«الهدف»
تفتح ملف اليسار الفلسطيني

AL-HADAF

الهدف

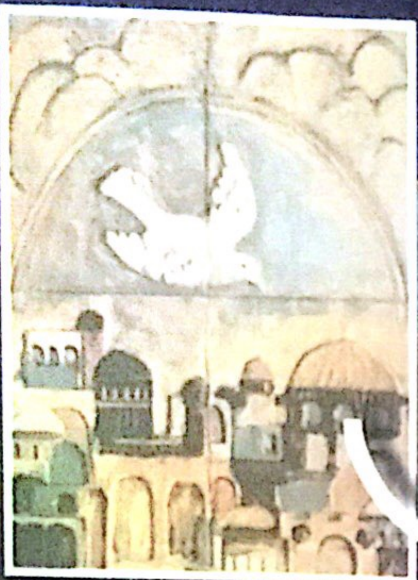
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف فلسطين العدد 1450 - 15 حزيران/ يونيو 2012 Al Hadaf - Palestine No. 1450 June 2012



من النكسة إلى الثورة





تشكيل











القدس

في التشكيل الفلسطيني

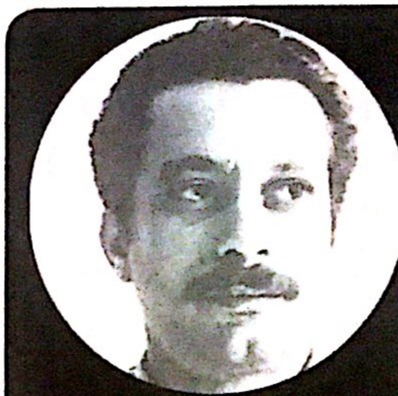
وحدها القدس استيقظت على لوحتها.. وحدها من بين المدن العربية رأت نفسها بين الفراشي والألوان.. لم يفعل فنان عربي بعاصمته المدينة ما فعله الفنان الفلسطيني في مدينته العاصمة.. ولا نخطئ إذا قلنا أن القدس لم تغب عن خاطر أي فلسطيني يضع لوناً على قماشة أو كرتونة أو حجر.. فالقدس كما القلب تماماً .. تنبض بحبها القلوب. ويعبّر الفنانون عن هذا الحب بلوحات تعكس نبضهم وطبيعة مشاعرهم.. ولكنها لم تُرسم خالية من محيطها وعنه.. فما حولها يكون في بعض الأحيان ذا أهمية مركزية في اللوحة بحيث تكون المدينة هي النقطة بينما ما حولها هو الخط الموصل إليها..

ولا نستثني من هذا التعميم فناني فلسطين في الشتات والمنافي، لأنهم يحملون القدس معهم أينما حلّوا .. وتتمثل القدس في الغالب الأعمّ بقبة الصخرة بصفتها المكان الأكبر حجماً والأكثر بروزاً والأعمق تاريخاً والأكثر التصاقاً بالحضور الفلسطيني في المكان.. وفي لوحات أخرى تجاورها قبة كنيسة القيامة انعكاساً للتآخي الإسلامي المسيحي في المدينة.. إنها القدس نقطة البدء في كل حوار ولوحة وعمل مسرحي يقتطعه الفلسطيني من وجدانه للتعبير..

سياسة عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف AL-HADAF

الهدف - فلسطين العدد 1451 - 15 حزيران/ يونيو 2012
AL HADAF Palestine. No. (1451) - 15 June 2012



أسسها الأديب الشهيد
غسان كنفاني عام 1969

ثمن النسخة
1 يورو أو ما يعادلـــه

قيمة الاشتراك السنوي
10 يورو أو ما يعادلها

عناوين المجلة
في فلسطين
رام الله - دوّار الساعة
عمارة الميدان - ط 3 هاتف 2966808 02
البريد الإلكتروني alhadaf194@gmail.com
الصفحة الإلكترونية: www.pflp.ps
غزة - الرمال - برج السراج
المكتب الإعلامي للجبهة الشعبية
تليفاكس 2828291 - 2837810
بريد الكتروني: info@pflp.ps
في سوريا
دمشق، ص . ب 30192 - هاتف: 6328267
فاكس: 6319374
alhadafmagazine@yahoo.com

كلمة

انتصار جديد لارادة الحرية والمقاومة

انتصار معركة الامعاء الخاوية والاضراب المفتوح عن الطعام لليوم الثامن والسبعين على التوالي الذي خاضه المناضل الوطني الفلسطيني الأسير ثائر حلاحله (32 عاما)، بإنهاء اعتقاله الاداري المتواصل منذ 2010/6/28 وانتزاع حريته بدعم واسناد ابناء شعبه هو انتصار جديد لارادة الحرية والمقاومة التي تؤكد كل يوم وتثبت بانها الخيار الوحيد المضمون للانتصار.

بات على القوى الوطنية والاسلامية ان تصغي لصناع النصر ولتقييمهم لمعركتهم معركة الكرامة والحرية التي لم تنته بعد، من اجل استخلاص العبر والدروس من هذه المعركة البطولية باعتبارها جزء لا يتجزأ من معركة التحرر الوطني والديمقراطي، ولاشتقاق استراتيجية لتحرير الاسرى كجزء من استراتيجية وطنية موحدة عبر شتى وسائل النضال المتاحة وتأمين حقوقهم الانسانية والقانونية والسياسية ومقومات صمود واحتياجات عائلاتهم المعنوية والمادية ومشاركتهم في صنع القرار الوطني على مختلف المستويات باعتبارهم طلائع نضال شعبنا وصناع مجده الى جانب الشهداء الذين قدموا حياتهم لتغدو فلسطين وطنا حرا لشعب كريم.



في هذا العدد

من النكسة الى الثورة

من رحم النكسة وقلب الفجيعة إثر حرب وهزيمة حزيران 1967 التي اسفرت عن احتلال الاراضي العربية في سيناء، الجولان وأراضي الضفة والقطاع التي تبقت من فلسطين اثر النكبة في ايار 1948، نهض الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة محطما أغلال الوصاية والالحاق والتآمر ممسكا بزمام قضيته وتقرير مصيره بنفسه رافعا لواء التحرير والعودة.

وبفضل الثورة الفلسطينية وفصائلها المقاومة تحولت منظمة التحرير التي ولدت في احضان الجامعة العربية عام 1964 إيذانا بعجز وتخلي النظام الرسمي العربي عن استرداد الارض الفلسطينية المغتصبة، الى كيان يعكس الهوية السياسية الموحدة للشعب الفلسطيني باعتراف عربي ودولي ويعبِّر عن طموحاته الوطنية والى وطن معنوي وممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده معلناً إبطال مفاعيل النكبة واستهدافاتها.

كشف اجتياح وحصار بيروت عام 1982 وإخراج مقاتلي الثورة منها، عن الازمة الوطنية الفلسطينية الكامنة التي تعمقت بفعل التطورات الاقليمية و الدولية، وما كادت انتفاضة كانون الكبرى عام 1987 ان تخرج القضية الفلسطينية من عنق زجاجة الازمة حتى تم توقيع اتفاق اوسلو عام 1993 ، الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني بعد اعتراف المنظمة باسرائيل مجهولة الحدود وبالقرار 242 و بنبذ (الارهاب) .

وهو ما أوقف وانهى الانتفاضة وادخل الساحة الفلسطينية في متاهة الحكم الاداري الذاتي و المرحلة الانتقالية (الدائمة) و دوامة التسويات و المفاوضات الثنائية المباشرة وغير المباشرة بالمرجعية الامريكية حتى الان، رغم الحقائق المرة والنتائج الكارثية التي اسفرت عنها محادثات كامب ديفيد 2، في واشنطن و اجتياح المقاطعة و اغتيال الرئيس ياسر عرفات وانفلات الاستيطان وتهويد القدس وامعان الاحتلال في التقتيل والحصار والعدوان.

في حالة الارتباك والغيبوبة الرسمية العربية والانقسام الفلسطيني المدمّر وتنصّل المجتمع الدولي من مسؤولياته وواجباته السياسية والقانونية والاخلاقية، انتقلت حكومة نتنياهو المعززة باغلبية ساحقة في «الكنيست» الى طرح معادلة جديدة لسلامها المزعوم يقوم على الاعتراف بدولة معازل فلسطينية مقطعة الاوصال على 10% من ارض فلسطين التاريخية وعلى انقاض الحقوق الوطنية مقابل الاعتراف باسرائيل دولة للشعب اليهودي بعاصمتها القدس الموحدة .

في الظرف الراهن وفي ظل استفحال الازمة الوطنية والديمقراطية وسياسة الانتظار والرهان المتجدد على المفاوضات الثنائية والراعي الامريكي ومواصلة ادارة الانقسام بدل استعادة الوحدة، يصبح السؤال مشروعا اذا ما باتت الساحة و القضية الفلسطينية تعود القهقرى الى الوراء؟

من الثورة الى نكسة جديدة.. الى دوائر التصفية والضياع .

شؤون فلسطينية

حذار من مواصلة العبث

كلما انفتحت طاقة فرج في الحائط المسدود والموصد وطنياً وتفاءل الفلسطينيون في مختلف أماكن تواجدهم بقرب حل الإشكالات الوطنية الداخلية التي ألحقت أفدح الأضرار بصورتنا ونضالنا الوطني، وأعطت غلاة الإجرام في الكيان الصهيوني نتنياهو- باراك - ليبرمان والملتحق الجديد بجوقة الإرهاب والعنصرية، الفرصة لمواصلة برنامجهم وأجنداتهم الإلحاقية بتسريع الاستيطان ومزيداً من الإجراءات لنهب الأرض في مدينة القدس، والنقب، وغور الأردن وسن القوانين الفاشية العنصرية، وإدارة الظهر للأعراف والمواثيق الدولية، ومواصلة ارتكاب أبشع وأفظع الجرائم بحق شعبنا وأهلنا في القطاع وكل مناطق فلسطين، وتحويل حياة أهلنا في قطاع غزة وبعض مناطق الضفة إلى جحيم في سابقة خطيرة أمام مسمع ومرأى المجتمع الدولي وذوي القربى من العرب والمسلمين، حيث يمضي الحصار الظالم دون توقف في عملية عقابية جماعية ترقى في جميع الحالات إلى انتهاكات للقانون الدولي والإنساني واتفاقية جنيف إلى حد ارتكاب جرائم ضد شعبنا الأعزل دون عقاب دولي بل في ظل صمت دولي لا يمكن وصفه إلا أنه متستر على الجرائم والإرهاب الصهيوني ومتواطئ مع مجرمي الحرب في تل أبيب، إضافة إلى كل جرائمه وانتهاكاته المتواصلة ضد الأسرى والمعتقلين.

هذا الواقع الضاغط على كل وطني مخلص في الشعب الفلسطيني سواء كان منضوياً في إطار الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية، أو مواطناً مهتماً بالشأن العام أن يرفع صوته عالياً لممارسة كل أشكال الضغط والفعل الشعبي العملي لوقف مهزلة ومسرحية الاتفاقات والتفاهمات التي استمرأ طرفا الصراع تمريرها على شعبنا وثورتنا لتبرير تقاعسهما وعدم اهتمامهما بتطلعات شعبنا في أماكن وجوده كافة لإعادة الوحدة الوطنية على أسس سياسية وكفاحية وتنظيمية راسخة، وإنهاء الانقسام بمبادرة واضحة وقابلة للتطبيق دون إبطاء، بدلاً من سياسة المراوغة والمراوحة التي تعتبر السمة الغالبة على روحية طرفي الصراع وتوجهاتهم نحو الوحدة انتظاراً لوعد خارجي سيأتي ليزيد فرص كل طرف للاستقواء على الطرف الآخر ضد سياسة لا تخدم سوى أصحابها ومصالحهم الأنانية والحزبية الضيقة ولا تقدم شيئاً لشعب يريد أن يخرج قضيته من عنق الزجاجة، ويرى قيادته قادرة على الفعل في كافة ميادين النضال العنفية والسلمية وميادين العمل السياسي والدبلوماسي لوقف العربدة والصلف الصهيوني. ووضع كافة الأطراف الإقليمية والدولية أمام مسؤولياتها القانونية والاخلاقية لوقف البربرية والعنصرية الصهيونية والتي تطال الإنسان، والشجر، والحجر والهواء الفلسطيني، لأن حصار غزة من البر والبحر والجو جريمة إنسانية كبرى لا يجوز تمريرها دون عقاب ومحاسبة لغلاة الإجرام الصهاينة.

فلا مناورات التعديل الوزاري في رام الله، ولا اتفاق القاهرة الجديد قادران على إنهاء العطالة الوطنية، ما لم تضع قيادتا فتح وحماس نصب أعينهما المصالح العليا لشعبنا وتطلعاته المشروعة بوضع حد نهائي للانقسام وإثراء الحالة الوطنية عبر تحصينها بتفاهمات سياسية وكفاحية وتنظيمية قادرة على النهوض بواقعنا على كافة الصعد، مما يؤهله لإطلاق مبادرات سياسية ودبلوماسية ذات مردود إيجابي فاعل ومؤثر وقادر على عزل الكيان وحلفائه وفتح ثغرات في جدار الصمت والإذعان الدولي لجرائم وانتهاكات مجرمي الحرب بما يعزز من فرص تقديمهم لمحاكمات وطنية ودولية على ما اقترفته أيديهم من جرائم بحق الإنسانية والبشرية على كامل الأرض الفلسطينية.

بيان صادر عن اجتماع اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عقدت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دورة اجتماعات لها في داخل الوطن والشتات، ناقشت خلالها التطورات السياسية الوطنية وعلى المستويين الإقليمي والدولي، حيث خلصت في ختام اجتماعاتها إلى التأكيد بأن العالم يشهد بداية بزوغ نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تلعب فيه تجمعات دول كبرى مثل (بريكس)، الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب افريقيا دوراً أكبر على المستويات السياسية والاقتصادية بما يحد من تفرد القطب الأمريكي الذي استأثر طوال العقدين الماضيين بالهيمنة على القرار الدولي على المستوى الكوني مما فاقم سياساته العدوانية وايغاله في التنكر لحقوق شعبنا وامتنا العادلة والمشروعة في تحرير الارض والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والتنمية.

وما تشهده المنطقة من انتفاضات وحراك شعبي يقدم البرهان على قدرة الشعوب العربية على انتزاع حقوقها والانتصار على الاستبداد والفساد والتبعية والتجزئة و إقامة نظام عربي ديمقراطي تعددي جديد يحفظ للمواطن حريته وكرامته وحقوقه السياسية الديمقراطية والاجتماعية والثقافية، وان محاولات التدخل والاحتواء الخارجي لثمار هذه الانتفاضات والتحولات نحو الديمقراطية والعبث بمقدرات شعوبنا تتطلب رفض و إدانة هذه المحاولات وقطع الطريق عليها بتمكين حركة الشارع وقوى الثورة من تحقيق أهدافها في التغيير والحرية والديمقراطية والعدالة والكرامة الإنسانية بما يجنب المنطقة وشعوبها مزيدا من سفك الدماء والانجرار إلى أتون الحروب الأهلية واستجلاب شتى اشكال القواعد العسكرية والتدخل الأجنبي.

ان الموقف من القضية الفلسطينية كان وسيبقى الحكم الفيصل لماهية التغيير ولبرامج كل القوى والتيارات وكذلك ايضا من رفض التدخل الأمريكي والاطلسي باعتباره تدخلاً لا يخدم بالمطلق مصلحة شعوبنا وتطلعاتها المشروعة نحو الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبخاصة ونحن نلحظ وندرك بان الديمقرطية الامريكية تنكفيء على ذاتها وتتحول الى غطاء للعدوان والارهاب حين يتعلق الامر بأمن وتفوق و انتهاكات و جرائم حليفتها الاستراتيجية دولة الاحتلال أو بالسيطرة الامريكية على نفط المنطقة والهيمنة على ثرواتها.

كما توقفت اللجنة المركزية للجبهة أمام الحالة الوطنية الفلسطينية باستعصاءاتها الكبيرة على المستويات السياسية والتنظيمية والدبلوماسية والكفاحية، واستمرار سياسة الباب الدوار التي يتبعها طرفا الانقسام الفلسطيني، مما يعيق عملياً وعلى الأرض قدرة ساحتنا الوطنية على استعادة عافيتها وتحقيق الوحدة الوطنية كضرورة موضوعية لإنقاذ الوضع الفلسطيني من ازماته المتكررة، والتي تنعكس سلباً على الدور المناط بمؤسساتنا الوطنية وعجزاً في إدارة الصراع المتعدد الجوانب مع الكيان الصهيوني الموغل في انغلاقه وتطرفه الايديولوجي والعنصري وحكوماته المتعاقبة الماضية في التنكر المطلق لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتمسك بما تسميه دولة الشعب اليهودي على انقاض الشعب الفلسطيني وحقوقه وثوابته الوطنية، حيث اكدت اللجنة المركزية على:

أولا: الضرورة الملحة لإنهاء الانقسام ورفض الذرائع الواهية لاستمراره، وانجاز الوحدة الوطنية دون إبطاء لأن الحالة الراهنة لم تعد قادرة على الإجابة عن التساؤلات المشروعة لعموم الحركة الوطنية والشعب الفلسطيني، فالوحدة خيار الشعب الفلسطيني لأنها تشكل بارقة أمل وحيدة للإنقاذ الوطني ولقدرة الحالة الوطنية على مغادرة دوامة الرهان المتجدد على الدور الامريكي وحالة العجز والانتظار في ظل تزايد حجم المخاطر والمخططات الصهيونية الهادفة إلى تأبيد الاحتلال وتشريع الممارسات الاستيطانية والعدوانية التوسعية في الضفة والقدس والقطاع والتنكر والتصفية لحق شعبنا الثابت في الحرية والاستقلال والعودة تحت غطاء المفاوضات والضجيج المفتعل عن ما يسمى بإحياء عملية السلام.

ثانيا: وضع ملف الأسرى وتدويله في اطار القانون الدولي والانساني واتفاقيات جنيف على رأس جدول أولويات العمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني في اطار خطة وطنية شاملة لتحريرهم وبما يعزز من إمكانيات نجاح معارك الحرية والكرامة البطولية التي خاضها وما زال يخوضها الاف الأسرى ضد الإجراءات والانتهاكات والممارسات الصهيونية في السجون والزنازين ومعسكرات الاعتقال، ويرسخ استراتيجية العودة بالقضية الفلسطينية الى هيئة الامم المتحدة ومنظماتها لحماية الشعب الفلسطيني وتمكينه من حقه في الاستقلال الناجز والسعي الحثيث والحاسم للاعتراف بدولة فلسطين فيها عضوا كامل العضوية.

ثالثا: تدعو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية القيادة الفلسطينية لمغادرة نهج المفاوضات والالتزامات الامنية والاقتصادية والحلول الثنائية بالمرجعية الامريكية والتوقف والاقلاع عن الرهان على مفاوضات وتسويات عبثية وصلت إلى طريق مسدود وباتت تشكل خطرا وتدميرا للمشروع الوطني بفعل الممارسات والجرائم الاحتلالية والسياسات المنافية للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تكفل حق شعبنا في السيادة والاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير.

رابعاً: حماية وتبني نهج المقاومة بكل أشكالها قولا وعملا وتعزيز المقاومة الشعبية لمواجهة وفضح العدوان والاستيطان والحصار وجرائم الاحتلال المتواصلة على قدم وساق ووضعه موضع المسائلة والعقاب امام المحاكم الدولية وتفعيل المقاطعة العربية والدولية ومحاربة التطبيع، في اطار مراجعة سياسية وطنية شاملة صادقة وامينة يشارك فيها الكل الوطني وتستوجبها الحقائق التي بات عليها الواقع الاحتلالي بعد 64 عاما على النكبة وعشرين عاما من المفاوضات العقيمة وتستوجبها التحولات العربية والاقليمية والدولية الناشئة وصولا لاستراتيجية مقاومة وطنية شاملة تنهض بالشعب وبصموده وبقواه السياسية والاجتماعية وتعيد ترتيب بيته عبر انتخابات لمجلس وطني جديد ولكافة المؤسسات النقابية و السياسية والسلطات المحلية وفق التمثيل

النسبي الكامل بما يرسخ الوحدة الوطنية ومؤسسات ومكانة منظمة التحرير وبرنامجها الوطني الجامع مرجعية وممثلا شرعيا وحيدا لشعبنا.

خامسا : ان نزول مصلحة السجون وسلطات الاحتلال عند ارادة ومطالب الحركة الاسيرة وأهداف معركة الامعاء الخاوية يجب ان يرتبط بالالتزام والتنفيذ تحت طائلة المسؤولية، وهو خطوة هامة الى الامام على درب النضال وانتصار لإرادة الشعب وملحمة الكرامة والحرية التي سطرتها الحركة الاسيرة ولجنتها المركزية القيادية وسط التفاف قطاعات شعبنا كافة برجاله ونسائه وشيوخه وأطفاله وحلفاء نضاله ودعم قيادة الشعب الفلسطيني وكافة القوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات الاهلية.

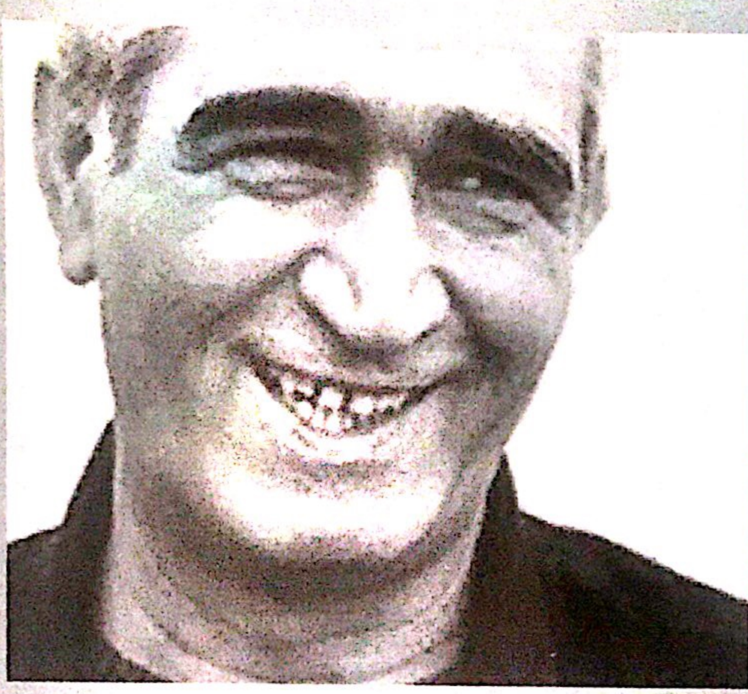
وتوجهت اللجنة المركزية بالتهاني للحركة الاسيرة وطلائعها الذين انخرطوا دون تردد في معركة الامعاء الخاوية رافعين شعارهم الجوع ولا الركوع، والنصر او الموت ، واجترحوا اسطورة انسانية كفاحية جديدة غير مسبوقة في مدة الاضراب المفتوح عن الطعام والمقاومة الشعبية وبالشكر لكل من ساهم في هذا المنجز والوصول لابرام الاتفاق.

واعتبرت الجبهة انتصار ارادة الحركة الاسيرة إلهاماً لشعبنا وقيادته وبرهانا على ان وحدة الهدف والقيادة والنضال العادل نتيجته الوحيدة هي النصر على الظلم والعدوان ، وان روح المبادرة والإقدام والتضحية هي سمة المسؤولية و القيادة الجديرة بمهمتها ومكانتها وهي المقدمة الاولى لكسب ثقة الشعب ولقيادة مسيرته الى دروب الصمود والنضال والنصر ، وتتوجه اللجنة المركزية بالتحية للرفيقات والرفاق الابطال في الاسر وقيادة السجون وعلى رأسهم الامين العام لحزبنا الرفيق المناضل احمد سعدات وتعاهدهم على التمسك بقدوتهم وبدربهم و بالعهد والوعد الذي قطعناه معا وسويا حتى النصر. كما حيت اللجنة المركزية للجبهة شهداء الثورة الفلسطينية وشهداء الحرية في العالم اجمع وعاهدت شهداء شعبنا وامتنا واسرى الحرية واسرهم وعائلاتهم ان نبقى الاوفياء لدمائهم وتضحياتهم ولتحقيق الاهداف النبيلة التي قضوا وضحوا من اجلها.

الوحدة خيار الشعب والمفاوضات تدمر المشروع الوطني

أواسط أيار 2012

سعدات: بعد نجاح الإضراب وانجازاته علينا استعادة تماسك الحركة الأسيرة



قال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القائد الأسير الرفيق احمد سعدات المعتقل في سجن شطة الاحتلالي، لأول مرة منذ اعتقاله بين رفاقه واخوانه الاسرى بعد ثلاث سنوات متواصلة من عزله الانفرادي، أن المرحلة الجديدة بعد نجاح إضراب الأسرى البطولي عن الطعام والانجازات العظيمة التي حققوها هي استعادة تماسك الحركة الأسيرة على أسس وطنية ووحدوية.

واكد سعدات على لسان محامي وزارة الأسرى والمحررين برام الله اشرف الخطيب الذي التقاه في سجنه في أول زيارة له بعد فك عزله، ان ما حققه الإضراب هو انجاز للجميع لجميع الشعب الفلسطيني وان مشوار الحرية لا زال طويلا، وهناك الكثير من المطالب تحتاج إلى موقف ووحدة متواصلة من اجل انجازها وأشار إلى موضوع التعليم، والعقوبات الفردية والجماعية واستمرار المنع من الزيارات وغيرها.

وعبر سعدات عن قلقة من استمرار تجديد الاعتقال الإداري بحق عدد من الاسرى، مطالباً بالتدخل على المستويات كافة لإلزام إسرائيل بتعهدها بعدم تجديد الاعتقال الإداري. وثمن سعدات اتفاق الوحدة الوطنية داعياً إلى الإسراع في تنفيذه على الأرض وطي صفحة الانقسام إلى الأبد، معتبراً أن الأسرى بكافة فصائلهم يدعمون الجهود المبذولة لانجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ويذكر ان سعدات النائب في المجلس التشريعي والمحكوم بالسجن لمدة 30 عاماً منذ تاريخ 2006/3/14، قضى 16 يوماً من إضرابه المفتوح عن الطعام في مستشفى سجن الرملة الذي خاضه مع اخوانه ورفاقه الاسرى منذ 2012/4/17 واستمر 28 يوما متواصلة.

الشعبية : تطالب بإعداد سجل الناخبين المتواجدين خارج الوطن

طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإعداد سجل الناخبين الفلسطينيين للمجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين خارج الوطن اسوة بسجل الناخبين في الضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة، ودعت لتشكيل لجنة انتخابات وطنية موحدة في الخارج تكون جزءا لا يتجزأ من اللجنة الوطنية المركزية للانتخابات في داخل الوطن وخطة الاشرف على اعداد هذا السجل وانتخابات عضوية المجلس الوطني وفق قانون التمثيل النسبي طبقا لما تم التوافق الوطني بشأنه في اطار اتفاق القاهرة للمصالحة الوطنية وانهاء الانقسام.

وحذرت الجبهة الشعبية من العودة لسياسة المراوحة والمحاصصة وتقاسم السلطة وادارة الانقسام بدلا من انهائه والخلاص من آثاره المدمره على النضال الوطني والديمقراطي الفلسطيني، والتي تلقي بالمزيد من الاعباء والمعاناه على كاهل المواطن الفلسطيني وحقوقه الاجتماعيه والديمقراطية والانسانية داخل الوطن وفي مخيمات ومناطق اللجوء والشتات، وتحرف الجهود والانظار عن التصدي للاحتلال وسعار الاستيطان والتهويد والتوسع والحصار والعدوان.

واكدت الجبهة ان المسؤولية والواجب الوطني يستدعي الحرص على مشاركة ممثلي كل ابناء شعبنا الذين يكتوون بنار الانقسام وكافة القوى الوطنية والاسلامية التي وقعت اتفاق القاهرة والشخصيات والمؤسسات الاهلية المعنية، على اساس توافق وطني ديمقراطي واستراتيجية سياسية واجتماعية وكفاحية شاملة تستجيب لتحديات الوضع الناشيء، واحتياجات التحرك الفلسطيني والعربي والدولي المنشود،الامر الذي يتطلب من الرئاسه الفلسطينية دعوة لجنة الاطار القيادي المؤقت المنبثق عن اتفاق القاهرة لتوحيد الفعل الوطني في تنفيذ كلي وشامل للاتفاق واستعادة الوحدة وبناء البيت الفلسطيني من الجميع وترسيخ مكانة منظمة التحريرمرجعية عليا لشعبنا وممثلا شرعيا له في كافة اماكن تواجده.

القائد عاهد ابو غلمي يخص أبناء شعبنا برسالة بعد انتصار إرادة الأسرى

خص عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مسئول فرع السجون الرفيق عاهد أبو غلمي جماهير شعبنا الفلسطيني، ورفاقه في الجبهة وزوجته برسالة من معتقل هداريم، ينشر المكتب الإعلامي نصها:

جماهير شعبنا الفلسطيني...

رفاقنا الأعزاء...

زوجتي العزيزة...

كنتم تمدونا بمعنويات إضافية، نحن لم ننقطع عنكم بسبب وجود راديو بجانبنا، وكنت استمع لزوجتي العزيزة وفاء باستمرار لأنها كانت تتحدث بشكل يومي على الاذاعات، وتضعنا بصورة الامور والاطلاع المباشر والدائم وهذا ساعدنا كثير جداً.

خرجنا من قاع البئر للنور، فعندما أخرجوني للنور وللفضاء بدون شبك وقيود لم اعرف امشي فهذه أول مرة منذ سنوات طويلة، وعندما خرجت انا ولجنة الحوار من رامون الى عسقلان وشاهدت الفضاء وحوض نعنع وخضار شعرت نفسي انني بالجنة.

سنتين ونصف وانا بالعزل الانفرادي من 2010/1/14ولغاية 2012/5/17 كان شيء مختلف بالاحاسيس والمشاعر ونظري للناس وكاني لم اكن اعيش الحياة وانتقلت للحياة، اغلب حديثي مع الناس منذ سنوات العزل كان من وراء حاجز وشبابيك وشبك وفجاة استطعت رؤية الشباب واحضنهم ويحضونني، وهذا صعب وصفه وكم يخلق حالة فرح وسرور وكأني نسيت سنتين ونصف من العزل.

ابلغت بالبداية بأنه سوف ينقلوني لعسقلان واكتشفت انهم سينقلوني لهداريم ، وعندما حضرت لهداريم اخضعوني لتفتيش مكثف من الساعة الواحدة ولغاية الساعة الثالثة عصراً ،علماً انه لم يكن معي سوى شنطة ملابس وأخرى اخذوها للفحص ويوجد بها كتب وصور ولم يعيدوها الا بعد أسبوع، حيث كان التفتيش تفتيشاً دقيقاً شنطة شنطة وتفتيش كل شنطة استغرق حوالي ساعتين.

بعدها تم نقلي للزنازين بهداريم وبقيت فيها أكثر من نصف ساعة وطالبت كل الوقت بنقلي للقسم ، وجاء ضابط الاستخبارات واخبرني بانه سيتم تفتيشي ثانية، فأخبرته بأنني مررت بمرحلة التفتيش، واغراضي ما زالت عندهم، ولكنه قال «أن هذا هو نظام هداريم بأنه يتم التفتيش مرتين، شعرت بالاستياء، وبأنهم يقصدون استفزازي وإهانتي.

أخبرني الضابط انه من يتم احضاره لهداريم يجعلوه ينام يوماً بالزنازين، فأخبرته أن هذا غير قانوني، وان هذا النظام باطل، وطلبت أن أتحدث مع المدير فرفضوا فاستفزوني ذلك فصرخت عليهم وظللت أدق الابواب لدرجة اني وقعت أرضاً واغمى علي خصوصاً انني خارج من الاضراب، بعدها هدأت وأخذوني بعد نصف ساعة للقسم.

استقبلوني في القسم استقبال رائع واستقبال ابطال على اعتبار ما تحقق ولم يكن متوقع ما حققناه، علماً أنني كنت متفائل قبل الاضراب بأننا سنخرج جميعاً من العزل وإيماني عميق بأننا سنحقق إنجاز وبالأساس إنهاء موضوع المعزولين، واستمديت هذا الايمان من أبناء شعبنا المتضامنين معنا وحجم تضامنهم الكبير وهذا رسخ ايماني بالنجاح.

كان هناك إصرار من الجميع بمواصلة الإضراب لتحقيق الاهداف، وكان واضح امامي بأن الاضراب سيكون طويل وهذا ما عرفه الأسرى، وهذا طمأنني بأننا سنحقق شيء ممين طالما أن هناك قناعة تامة بضرورة الوصول للأهداف مهما يكن، وضرورة الالتزام بالإضراب، وهذا أعطى قيادة الإضراب دفعة معنوية وقوة بالاستمرار بمواجهة تعنت وضغوط مصلحة السجون، فالقائد دائماً يخاف على جنوده بالإضراب وهو مسئول عنهم .

الشعار الذي رفعته بعد اليوم العشرين للإضراب» ليس بين الموت والموت مسافة ففلسطين التي تتحدى هذا هو الصمود حد الخرافة».

هذا الشعار استمديته مما كنت اسمعه عن التضامن وعن صلابة الاسرى كان تحدينا مسؤولية ومسؤولية عالية وكان التحدي مقرون بوعي وإدراك وهذا مدنا بصمود عالي جدا ومن هنا جاءت قوتنا والصمود وكأنها أسطورة

رفيقكم عاهد

هداريم

ثقافة الانقسام

وليد عبد الرحيم

الفصائلية واستلاب الوطنية



بمستويات ونسب مختلفة، تعاني الفصائل والأحزاب الفلسطينية من مرض تحول عضالا، يمكن تشخيصه بالتعصب المرضي الفصائلي.

وقد أثبتت التجربة تصاعد وتعمق هذه الحالة بشكل بات يلحق ضرراً فادحاً بصيغة ومضمون الانتماء الوطني لحساب الفصائلي، وهو ما برز في السنوات القليلة الماضية بشكله البشع من خلال الأزمة-المأساة التي ألمت بالوحدة الوطنية ،بعيد الشرخ الكبير المفتعل سياسياً بين حركتي فتح وحماس، وصل إلى حد اختصار نظريّ لفلسطين واحتكار قضيتها باسمِ هذا الفصيل أو ذاك، بل تجلى التعصب الأعمى بمظاهر جديدة على الحياة الفلسطينية ، من حيث التعاطي الخلافي، وتفعيله العمدي، كما وصل حد إلقاء المناضلين في غزة من الطوابق العلوية أو قتل البعض الآخر بسبب انتمائه للفصيل الآخر، دون اعتبار لروح وفلسفة الانتماء الوطني، و تم من قبل الطرفين اعتقال المناضلين وزجهم في أماكن معروفة أو غير معروفة في كل من الضفة والقطاع ،في حالة مقارنة ذكرت الفلسطينيين جميعهم بأساليب إسرائيل و الأنظمة العربية، وقضبان زنازينها وويلات تعايش الفلسطينيين معها لأكثر من نصف قرن مضى...

كيف نشأت ظاهرة التعصب الفصائلي:

... كان للفاجعة الصاخبة والعميقة التي ألمت بالفلسطينيين قبل وعقب وأثناء النكبة،أثر كبير على تحول الشخصية الفلسطينية إلى شخصية مضطربة ومتوترة وساخطة وعنيفة، تجلت في صخب الفكر والشعار والممارسة اندفاعاً، فكان العديد من الفلسطينيين يشترون السلاح بشكل فردي، ثم يصعدون الجبال ويهاجمون العدو فيستشهدون مجاناً ، دون تأثير يذكر على العدو بسبب الاندفاع و قلة الخبرة القتالية، وهو تعبير عن سخط جارف من الواقع خصوصاً غياب طرف فلسطيني جامع «حكومةً أو منظمةً أو تكتلاً » و انعدام الثقة بالنظام العربي، وكرد فعل على التشتت وانعدام التنظيم الذي أفرزته النكبة ،لكن الفلسطينيين وبسرعة نادرة عادوا ولملموا جراحهم ونظموا أنفسهم بتأسيس تنظيمات صغيرة أقل عفوية ،بدعم محلي اجتماعي وشخصي، مما شكل سيرة ذاتية أشبه بالمعجزة ، حتى ظهرت فيما بعد حركة القوميين العرب وحركة فتح والفصائل التي انشقت عنهما فيما بعد، ونظراً للصعوبة الشديدة في تكوين الذات النضالية وشكلها التنظيمي والجهد الكبير الذي بُذل ، كان كل طرف من الفلسطينيين يتمترس خلف تجربته الفردانية البسيطة الذاتية، فحضور المولود كان صعباً جداً ومكلفا على كافة المستويات، لكن الفلسطينيين سرعان ما تناسوا، أو أن الواقع الصعب أنساهم تناقضاتهم رغماً عنهم ، خصوصاً بعد ظهور إطارهم الكبير والوحدوي ،منظمة التحرير الفلسطينية وتبنيها للكفاح المسلح التي ضمت بشكل أساسي فتح و الجبهة الشعبية والمنشقين عنها .

حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية فيما بعد، التي أسسها الحكيم جورج حبش ، كانت معارضا شبه جذري لمنهج وخط وفكر حركة فتح و للرئيس الراحل ياسر عرفات رئيس فتح والمنظمة، لكن متابعة مسيرة النضال منذ منتصف الستينات تشير إلى أن الاختلاف والخلاف لم يصل أبدا لمرحلة العداء أو الصراع

العنيف، على الرغم من أن الصراع الداخلي كان يتخذ شكلا قتالياً أحياناً، لكنه وفي نفس الوقت شكلٌ مؤقت وانفعالي، يتم حله بسهولة ويتناسى الجميع مفاعيله في وقت قياسي خصوصا في أوقات المحن، مع استمرار الصراع الفكري والسياسي، ، بل كانت تتصاعد مفردات الوحدة في تلك الأوقات مع تصاعد الاختلاف السياسي، مما مثل وعياً وحدوياً في ظل ظروف جارفة، حمته منظمة التحرير الفلسطينية وتغليب الوطني على الفصائلي.

تحول عام 1983:

على خلفية الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، والصدمة الفلسطينية الكبرى بالخروج من بيروت كعاصمة عربية أممية للمقاومة، اندلعت بين الفلسطينيين خلافات حادة منذ اللحظات الأولى، بعض الفلسطينيين اعتبر أن المقاومة البطولية للمقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين كانت بحسب الإمكانات أسطورة جديدة للمقاومة، لكن البعض الآخر رأى أن تقصيراً وربما خيانة حدثت من قبل القيادة، وقد امتد ذلك إلى أن يصبح منطق فصائل وقيادات على الأرض ، وللذكرى، كانت هي نفسها قد أقرت ووقعت وثيقة الخروج من بيروت بعد اتفاق الرئيس الراحل عرفات مع فيليب حبيب، الذي قيل من قبل الجميع أنه لم يكن مشرفا أو بحجم التضحية والبطولة، لكن ذلك – على كل حال– شكل مادة خصبة للمتأهبين لسحق منظمة التحرير الفلسطينية وللمحاولات الدولية المساندة لخلق بدائل عنها. تلك الظروف أسست لجعل الخروج عن الإطار الوطني ممكناً عبر شعارات رنانة تهدف للاستيلاء الفصائلي بدعم خارجي متنوع، خطأ سياسياً، احبط الشارع الفلسطيني وهدر وشتت الإمكانات الذاتية والعامة ، وكرس شرخاً لم يسبق له مثيل، وهو قد حقق أمنية أعداء فلسطين وشعبها تلقائياً، خصوصا بعد القتال العنيف وحرب الفصائل المتناحرة وحصار طرابلس وإجبار المنظمة على الخروج إلى تونس ،مما شرخ الشارع وشتت الجهد الوطني وأدخل الشخصية الفلسطينية إلى حالة الضياع حيث شهدت اضطراباً بدا أكثر خطورة من تلك الحالة التي تم تجاوزها بعيد النكبة والنكسة، ودخل الإنسان الفلسطيني العادي والمنظم في مرحلة سخط وإحباط وانعدام ثقة بمجمل التركيبة السياسية التي تحيط به، وهو ما جعل اتفاق أوسلو ممكنا وهيأ تربة خصبة لتثبيت الانقسام.

الانتفاضة– التحول الكبير :

انتفاضة 1987 شهدت ظهور التيار الفلسطيني الإسلامي، وللوهلة الأولى سد حاجة وطنية بشكل ما، بفعل وجود شريحة كبيرة من المتدينين تنتظر إطاراً لها، وترهل فصائل منظمة التحرير و سكونيتها،بحيث باتت ظاهرة جلوس المناضلين في منازلهم حالة مألوفة، وانعدم الشكل البين للمستقبل الوطني، مما زاد في إحباط هيكلية ومفردات الواقع على المجتمع بأسره داخل وخارج فلسطين، ونظراً لظروف دولية عدة انتهت الانتفاضة بشكل فراغي إلا أن الفلسطينيين اكتشفوا من التجربة، أو لنقل تأكدوا بشكل جماعي، من جدوى النضال الجماهيري الاجتماعي العام، فبعد مسيرة سنوات من التفاوض والنشاط السياسي الذي كان كل فلسطيني يعرف لا جدواها بما فيها القيادة السياسية التي تمارسها، عاد المواطن ليأخذ زمام المبادرة في واحدة من أعظم وأشجع الثورات في تاريخ البشرية عام 2000 حيث انقض المواطن العادي على مكامن الضعف اليومي، وأعاد الفلسطيني ترتيب أفكاره، بعد تجربة مريرة امتدت لقرن كامل مثبتاً إدراكه لأهمية التماسك والوحدة، وهو ما تجلى في تناسي التناقضات وتنحية الخلافات حتى أن التطور المذكور فتح المجال للوحدة الوطنية بمعناها الجماهيري الواسع ، تجلى في أن يعيد الفلسطيني اكتشاف نفسه و استحالة التشرذم مع فكرة الوجود ، وهو ما أعاد الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1948 إلى المجتمع الفلسطيني كانتماء قطعي بقوة وعلنية لأول مرة منذ الاحتلال وهو ما صعق إسرائيل بقوة، ودفعت بقوتها لتفعيل ثقافة ومفردات الخلاف الفلسطيني ، رداً على الهوس الديموغرافي، وسعت قوى عالمية عدة لتفعيل الانقسام ، وهو ما يتطلب تفعيل الخلافات وبث الروح العدائية ، وبالتالي يتطلب رفع وتيرة العصبية الفصائلية، وهو الأمر الأساس الذي أنهى الانتفاضة لاحقا وليس كما يشاع بمبالغة، ما جرى في العراق و المنطقة، كما مهد الطريق لاغتيال أبو علي مصطفى، بدايةً، ثم الرئيس عرفات، والشيخ أحمد ياسين، والرنتيسي وتصفية رموز الوحدة الوطنية، كتمهيد لترسيخ التشتت الفلسطيني.

الفصائلية اليوم:

على الرغم من كل التجارب السابقة، لا زالت القوى الفلسطينية عموماً وخاصة فتح وحماس غير مستفيدة فعلياً من التجربة، وربما يعود ذلك إلى أن تحقيق الامتياز الشخصي لبعض القيادات، يتطلب عصبوية فصائلية بالضرورة، فالتفرد والاستئثار ينحسر في أوقات الوحدة، لذلك وعلى الرغم من كل الخلافات يتشابه الجميع في واقعه ، حيث ينتشر الفساد والمحسوبية ويتم ضخ الروح العدائية لـ «آخر»، واستخدام الشعارات، بل حتى الثوابت الوطنية في معركة النفوذ، على الرغم من أن الأمور وصلت اليوم إلى حد قريب من انعدام الاختلاف السياسي ، فمن كان يتهم الآخر بالتفريط وافق على كل خطواته ومقولاته، ومن يعتبر المنظمة خائنة، نزل بفلسفته السياسية إلى ما هو أدنى من السياسة الرسمية للمنظمة، واختفت مقولات التكفير والتخوين (بحكم الواقع)،هذه العبارة التبريرية التي تم تخوين القيادة الفلسطينية على أساسها. لسان الحال الفلسطيني اليوم يشي بكل أسف بأن الثوابت نفسها صارت مادة مستهلكة من أجل المصلحة الفصائلية الضيقة، بل إن الشخصية الفصائلية للعديد من التيارات صارت تستغل مفردات الثوابت والقضية، والقدس، والشهداء واللاجئين ، بشكل يشابه استخدامها استغلالاً من قبل الأنظمة العربية، وهكذا تحولت النزعة الفصائلية إلى عبء وطني بدل أن تكون رديفا للتنوع والإثراء للقضية والشعب والنضال الوطني، وهو ما يتجلى فيما يجري اليوم من تقاسم فصيلين لكعكة المكتسبات الضيقة دون ذكر أي خلافات على كامل أو نصف أو بعض التراب الوطني ولا اللاجئين ولا أي من القضايا الجوهرية، المباحثات والخلافات تنصب فقط على تقاسم الكعكة المصنوعة من دم الشهداء والجرحى والأسرى، كأن كل فصيل دولة تنتمي الى النظام العربي.

نهج التفاوض بين سندان المساومة ومطرقة فرض الوقائع

عبد الحميد الشطلي

التفاوض سياسة، «السياسة استمرار للحرب بوسائل غير عنيفة»، كلاوزفيتش – رئيس أركان سابق للجيش الألماني ، وأحد أهم الاستراتيجيين فيه، لكن ليست السياسة التفاوضية أو غير التفاوضية وبخاصة سياسة حروب التحرر الوطني مفاوضات فحسب، أو اشتباك تفاوضي ليس إلا، بما يبدو وكأن حياة الفلسطينيين تبدأ بالمفاوضات، ولا تنتهي إلا بها، لماذا ؟ (لأن الحياة مفاوضات) كما يقول الأخ صائب عريقات، وكفى الله المؤمنين القتال.

كما يعلمنا فقه حروب التحرر الوطني، أن الحياة ليست مقاومة وكفى، بل مقاومة وقضايا أخرى إلى جانبها، والتاريخ ومنطق الحياة والوقائع يقول إن الحياة مقاومة بكل تجلياتها، أشكالها، ومسمياتها ومعها مفاوضات، أو (اشتباك تفاوضي ، دبلوماسي ، إعلامي ، أو (كباش بكل ذلك) كما يحلو للبعض أن يسميه نافخاً روحاً للمقاومة في المصطلحات تعبيراً عن استعدادات المواجهة التفاوضية .

المفاوضات بنتائجها أياً كانت تلك النتائج هي انعكاس صريح ، دقيق ، حساس لموازين القوى في لحظة التفاوض وحالة الصراع المحتدم ، وهي بذلك تجسيد حيوي وصارخ للمعطيات في حلبة المواجهة بما تفرضه الحقائق من وقائع عنيدة لا ترد .

وتذكرنا دروس وعبر وخبرات الثورات الوطنية التحررية بمنهج ومنطق التفاوض الفيتنامي كمعرفة وتجربة فريدة في التحرر والانتصار، تلك المفاوضات التي تمت بين كيسنجر الأمريكي ولي دو ك ثو الفيتنامي والتي تجسد ما ذهبنا إليه أعلاه .

سؤالنا عبر ما تقدم هل يهزم الحق الباطل ؟ إذا كان الأمر في الصراع أو في المفاوضات يقوم على التوازنات .. ومعادلات القوى وليس على أي شيء آخر ، نعم منطق قوة الحق يهزم منطق قوة العدوان ، غير أن هذا لا يعني بتاتاً، إن مثل هكذا أمر يتحقق من تلقاء نفسه، وتنتصر الضحية على الجلاد على أهون سبب، وكيفما اتفق ؟

ينتصر المُستعمَر على المُستعمِر .. والمظلوم على الظالم، والعين على المخرز، حينما تتأمن عناصر الانتصار، ومقومات المجابهة، بما يعني توافر إرادة المقاومة، والتحدي والتي تتطلب تحويل عناصر الضعف في الصراع إلى عناصر قوة، وليس ركوناً لنهج الترجي ، والاستجداء بالرسائل والمذكرات، اللقاءات والبيانات، الخطب وبث لواعج النفس والشكوى واللوعة والحزن العميق على السلام المفقود .

إن سياسة الكواليس ، وزمن القبلات والتربيت على الأكتاف ، زمنٌ ولى وانقضى ، إننا في زمن المتغيرات المتسارعة ، زمن الانتفاضات ، والهزات والاحتجاجات الشعبية ، نحن نقف على عتبات معارك الابتسامات الساخرة والتي تنطوي على لحظات الثبات، وعدم النكوص على الأعقاب عند أول تكشيرة من نتنياهو ، باراك ، ليبرمان وموفاز رباعي الموت القاتل للشعب الفلسطيني .

زماننا اليوم «لا كما يتصورون ، بمشيئة الملاح تجري الريح ، والتيار يغلبه السفين» .

أمريكا انهزمت في فيتنام ولملمت جراحها ، وخرجت تجر خلفها أذيال هزيمتها ، لماذا ؟ لأن شعب فيتنام ، عرف كيف يقاتل ، ومتى وأين وكيف يفاوض، موظفاً بشكل خلاق مبهر عناصر قوته وضارباً بقوة نقاط ضعف خصمه ، فهزم أكبر قوة على ظهر البسيطة بعد الحرب العالمية الثانية . فأين نحن كفلسطينيين من لوحة المتغيرات الراهنة في المنطقة والعالم ؟ وهل نستجيب لها سياسة وأفعالاً أم نتلهى بالبحث عن الحصص الخاصة والمصالح الفئوية الضيقة على مربع وحدة وطنية مع وقف التنفيذ .

هذا رغم كل الابتسامات والقبلات الحارة وغير الحارة واللقاءات والاجتماعات في الغرف المغلقة أو أمام شاشات التلفزيون ، كمن يقول لتذهب مصالح الشعب الفلسطيني العليا إلى الجحيم .

منذ هزيمة عام 1967 وحتى عام 2012 ، قدم الشعب الفلسطيني ما يزيد عن 70 ألف شهيد ، وأقل قليلاً، من ذلك في أربعينات القرن الماضي، فضلاً عن مئات الآلاف من الجرحى ، ومئات الآلاف من المعتقلين والأسرى (دخل السجون الإسرائيلية ما يقارب 800 ألف فلسطيني من بين خمسة ملايين سكان فلسطين التاريخية) لكننا لم نتحرر ، ولم نحقق دولة ذات سيادة عاصمتها القدس ، أو يعود اللاجئون إلى ديارهم ، رغم القرارات الدولية ذات الصلة ، والإرادة الدولية المطالبة بحل الدولتين ، لماذا ؟ الجواب برسم الفلسطينيين على مختلف انتماءاتهم ومشاربهم الفكرية والسياسية .

نحن كنا ومازلنا بحاجة ماسة لهذه الدولة الصغيرة كجزء من وطننا ، لكي نسترد موتانا من بلدان الشتات والاغتراب ، ولكي ندفن فيها شهداءنا ، ونقيم علاقاتنا مع من نشاء ، وكيفما نشاء ، ووقتما نشاء كمسألة سيادة يكرسها القانون الدولي .

قواعد لعبة الصراع المحتدم في رقصة الموت والحياة (مع إسرائيل) يحدد ، برسم مظاهر تراخي ، هبوط ، وأحياناً انكسار في الفكر السياسي الفلسطيني ، مما ينعكس سلباً بضعف قدرة حفز الطاقة الفلسطينية في جولات السجال التفاوضي مع الإسرائيليين ، (كنا كمن نفاوض أنفسنا) ، شمعون بيرس.

أين نحن كفلسطينيين من حقائق ، ووقائع الجغرافيا السياسية ووظائفها واسقاطاتها على المحطات الهامة في نضال الشعب الفلسطيني ، إن يكن في سجالات التفاوض ، أو سجالات الحوار بالنار مع المحتلين .

إن الاتكاء على التاريخ بالنسبة لنا معطى انتصار ، ولعدونا معطى هزيمة واندحار فلا مجال له للهروب منه للأمام، وإن فعل فهو يمضي ضد منطق الوقائع في المنطقة لأن مجالنا الحيوي الاستراتيجي لن يفر من أمامه فالجغرافيا السياسية عربية والديمغرافية

عربية أيضا، وهما قائمتان إن رغب العدو في ذلك، أو لم يرغب، وهما وقائع في توازنات الصراع وموازين القوى ، وإن تغافل عنها عدونا راهناً بهذا الشكل، أو ذاك بحكم تفوقه العسكري علينا . حراك الوقائع ، وتطورات الظروف الراهنة المحيطة بقضيتنا، تدفع دفعاً للمراجعة السياسية وصولاً لقراءات جديدة للتوازنات والمعطيات، بما يحفز، وينشط ويوظف موازين القوى الجديدة في حلبات المواجهة السياسية والعسكرية مع العدو .

التاريخ لا يعود القهقرى .. لذا فالفلسطينيون مطالبون لإعادة توظيف الوقائع بشكل مختلف وصولا لتركيم أفعال إيجابية في السياسات والممارسات بما يحقق توازناً محكماً بين قوة السياسة وسياسة القوة والتي تعبر عن نفسها بفرض وقائع على العدو، لأن عدونا لا يتعامل إلا بالوقائع والتي تصفعه على وجهه القبيح ليعترف بها تحت الإكراه .

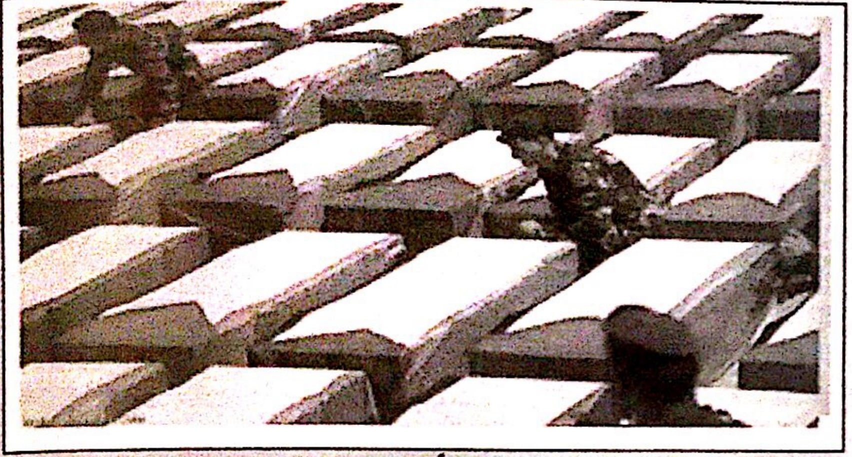
إن أي مراجعة سياسية لتاريخ التفاوض مع العدو ، تبين بما لا يقبل الدحض أن اتفاق أوسلو (رغم كل التحفظات والملاحظات السلبية عليه) ، لم يتحقق إلا بفعل ومفاعيل وتأثير الانتفاضة الأولى 1987، وبعدما تيقن رابين أن لا حل للانتفاضة إلا الحل السياسي بعد فشل (سياسته في تكسير العظام) .

شارون لم يصر على تنفيذ الانطواء من قطاع غزة لسواد عيون الأمريكيين أو العرب بل لأن مصالح إسرائيل الحيوية اقتضت ذلك ، نظراً لحجم الكلفة العسكرية ، الأمنية ، الاقتصادية، والسياسية التي تدفعها إسرائيل مقابل استمرار احتلالها لقطاع غزة ونتائج حرب تموز 2006 هي وراء تعطل الحروب الإسرائيلية الاستباقية ، وتلك النتائج هي من تقيد جموح إسرائيل بالعربدة المفرطة في المنطقة بما فيها رغبتها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران .

المراجعة النقدية للممارسة التفاوضية الفلسطينية عبر العشرين عاماً الأخيرة (منذ أوسلو حتى اليوم) حاجة مصيرية ووجودية للشعب الفلسطيني ، لكي تنتقل الحالة الكيانية الفلسطينية من محطة الترقب والانتظار إلى محطة فرض قواعد اللعبة في سياسات المنطقة ، بما يرسم خريطة جديدة لها . في القلب منها فلسطين شعباً وكياناً ودولة .

ماذا سيقول رجال السياسية أمام جثامين الشهداء؟

محمد أبو عـلان



جثامين واحد وتسعين شهيداً ووريت الثرى في قرى ومدن ومخيمات فلسطين المحتلة بعد أن قضت بعض هذه الجثامين عشرات السنين فيما سماها الاحتلال مقابر الأرقام.

ضحوا بأرواحهم من أجل فلسطين، ومن أجل فلسطين أيضاً تحملت عائلاتهم آلم الفراق، وألم حرمانهم من أن يشيعوا وفق ما نصت عليه الديانات.

وقف رجال السياسة، وقادة الفصائل بربطات العنق السوداء، والوجوه المتجهمة حزناً على هؤلاء الشهداء.

ولكن ماذا قال رجال السياسة وقادة الفصائل في خطبهم العصماء أمام جثامين هؤلاء الشهداء؟؟؟؟.

هل قالوا لهم أن بقايا الوطن أصبحت وطنين......؟؟؟؟

أم اخبروهم عن دماء حوالي (700) فلسطيني سفكت بأيدي فلسطينية سعياً وراء سلطة لا وجود لها إلا في عقول قادة الفصائل ورجال السياسية؟؟..وأن الفلسطيني بات السجين والسجان في آنٍ واحد؟؟.

وهل تجرؤ رجال السياسية الحديث لأرواح الشهداء أن السلاح الذي حملوه دفاعاً عن الوطن بات ملاحقاً. وأن النضال في الوطن المحتل بات بإنارة الشموع على أرواح الشهداء، والتظاهر والاعتصام في مراكز المدن بعيداً نقاط التماس مع الاحتلال الإسرائيلي؟؟؟.

وهل أعلموا الشهداء إننا لا زلنا نوقع الاتفاق تلو الاتفاق لرأب الصدع الذي ألم بنسيجينا السياسي والاجتماعي؟..

وهل قالوا للجثامين التي ستكون على مقربة من قبر الرئيس الشهيد أبو عمار، أن الرئيس مات مسموماً، وإن قضية تسميمه حفظت في الأدراج يعلوها غبار النسيان؟؟؟؟.

ولكن الأهم ما قالته الجماهير لجثامين هؤلاء الشهداء: إنكم قدوتنا ومصدر قوتنا، ورمز كرامتنا.

وإن حالة الإحباط التي نعيشها لن تطول، وسيأتي يوم وينفجر هذا الشعب في وجه المحتل والاستيطان، وفي وجه كل من يسعى لتخليد حالة الإنقسام الداخلي.

واعتباراً من يوم غدٍ سيكون لكل واحد منكم اسم وقبر.

جـواد عـقل

إضراب الأسرى: دروس وعبر

الصورة التي مثلها إضراب الأمعاء الخاوية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين يمكن للوضع الفلسطيني إذا خلصت النوايا وصدقت التوقعات أن تشكل انعطافة استراتيجية في القدرة الوطنية على الخروج من عنق الزجاجة إلى فضاء الشعب والحكمة واكتشاف الطريق الذي سيقود ساحتنا الوطنية إلى بر الأمان، دون أن نكون مضطرين لدفع تكاليف باهظة ثمناً لوحدتنا وتعزيز إرادتنا وتصميمنا الوطني على تجاوز آثار الانقسام والعطالة الوطنية التي وصمت الأداء الوطني برمته على المستويين الرسمي والشعبي، حيث أسهم الانقسام وغياب شامل لوحدة الإرادة والعمل وتجذر الخلافات والتباينات ووصولها لمستويات ضارة بالحالة الفلسطينية برمتها حيث انعكست سلباً على أداء السلطة والمنظمة والفصائل الوطنية والإسلامية وحرفت - شئنا أم أبينا - البوصلة الوطنية نحو مسارات أقل ما يقال عنها أنها عطلت فعل وأداء الحالة الفلسطينية على مختلف المستويات والصعد وفي مختلف الاتجاهات وجوانب الحياة.

ومن نافل القول أن نعيد للأذهان الدور المركزي الذي اضطلع به القادة الأسرى في صياغة وثيقة الأسرى والتي تعتبر أساساً صالحاً لإنجاز وحدة وطنية وإطلاق حملة أو ورشة إصلاحات للجسم الوطني لمعالجة الخلل والأدران التي ألحقتها به حالة التناحر الوطني وغياب الرؤية المشتركة لأدوات الفعل الوطني سياسياً وتنظيمياً وكفاحياً مما جعل ساحتنا معرضة لكل أشكال التدخل والتأثر من الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة والحالة الوطنية وتطورات الأحداث في الكيان الصهيوني لمصلحة مزيد من التردي والتراجع وفقدان البوصلة. لذلك نحن متفائلون من قدرة الحالة على تمثل الدروس التي رسخها القابعون في السجون ضد أكبر نظام مجرم بحق الفلسطينيين والبشرية من خلال:



الدرس الأول: تجسيد وحدة الإرادة والعمل وفق رؤية واضحة وملموسة لأهداف الإضراب (وقف الأعمال والممارسات العنصرية الفاشية في السجون والمعتقلات الصهيونية وإلغاء قانون جلعاد شاليط، بوقف سياسة العزل الانفرادي، السماح لذوي الأسرى بزيارة أسراهم، ووقف الاعتقال الإداري السيف المسلط على المناضلين الفلسطينيين، والسماح بالدراسة ومشاهدة التلفاز وغيرها من الحقوق المضمونة في اتفاقية جنيف الرابعة، وتصميم منقطع النظير لإنجاز كل أهداف التسويف وتقديم أية تنازلات لمصلحة السجون والكيان الصهيوني مهما كلف الثمن وإحباط أية محاولات لتسويغ أية حلول أو نتائج لا تؤدي إلى إنجاز هذا المطلب الشرعي والنبيل لأسرى الحرية القابعين في المعتقلات الصهيونية.

وهذا الدرس الذي يجب أن تتعلمه الحركة الوطنية حيث ثبت بالملموس أن نظاماً موغلاً في فاشيته وعنصريته وإرهابه لا يفهم سوى لغة القوة والإصرار التي مثلتها معركة الأمعاء الخاوية، ولنا في تجربتنا المعاصرة الراهنة أكبر مثال حيث قادت سياسة التنازلات وعدم تحديد الأهداف لمرحلة ما سمي بالمفاوضات إلى تغول الاستيطان وتهويد القدس وبناء الجدار وسرقة المياه وطرد السكان وحصار قطاعنا الصامد.

الدرس الثاني: تماسك اللجنة القيادية للإضراب وتمثيلها للإرادة الصلبة للمضربين عن الطعام وعدم إفلاح الكيان الصهيوني بكل ما يمتلك من خبرة ومناورات من التشكيل في قرارات وصدقية توجهات اللجنة التي حرصت على الاستمرار في الحفاظ على وحدتها وتماسكها وفك وإفشال أية محاولات من العدو ومن بعض الأطراف المحسوبة على الطرف الوطني لإضعاف هذا التماسك الذي شكل الأرضية الصلبة التي تحطمت على صخرة صمودها كل محاولات الإدارة والكيان لإنهاء الإضراب دون أن يحقق أهدافه. وهذا الدرس يؤكد مجدداً على أهمية الوحدة واتضاح الهدف وأساليب تحقيقه لأية قيادة تريد أن تحقق الانتصارات لشعبها وثورتها وتفشل كل المناورات والمخططات من القوى المعادية ما عليها سوى الحرص على تماسك مواقفها وتمتعها بإرادة صلبة قادرة على الحفاظ على الثوابت وصيانتها من العبث تحت أية مبررات أو ذرائع تحاول بعض القوى والأطراف طرحها في كل مرحلة من مراحل النضال الوطني نظراً لحجم وجسامة الصعوبات والتضحيات الواجب توفرها في الصف القيادي الأول للفصائل والعمل والوطني الفلسطيني.

الدرس الثالث: عدم القبول بالحلول الوسط تحت أية ذريعة ورفض تجزئة المطالب والإصرار على تنفيذها كرزمة واحدة، وعدم الركون



للوعود والتصريحات التي يطلقها أركان الكيان وبعض الأطراف الوطنية بحسن أو سوء نية وهذا الدرس يؤكد على ضرورة الثبات على المواقف والمطالب الوطنية وعدم الاستعداد لتقديم التنازلات والتراجعات تحت أية ذريعة أو مبرر خاصة إذا ما علمنا الطبيعة العنصرية والفاشية والإرهابية لعدونا.

الدرس الرابع: تعاظم التأييد والحشد والمشاركة والدعم الشعبي والوطني الفلسطيني وتوفر حد أدنى من التماسك الوطني إزاء قضية الإضراب ومدى قانونيته ومشروعيته وتطور التصور الوطني لآليات دعم ومساندة هذا الإضراب على المستويين العربي والدولي مما ساهم في مزيد من العزلة للكيان وفضح سياساته العنصرية الإرهابية حتى لأسرى عزل لا يملكون سوى إرادتهم وتصميمهم لإنجاح أهدافهم المشروعة في نيل حقوقهم وتعرية الممارسات العنصرية واللاأخلاقية للكيان ضد الأسرى بما لا يتوافق ولا ينسجم مع الشرعية الدولية والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

ضرورة رفع مستوى الاهتمام بالأسرى لتصبح على جدول أولويات عملنا الشعبي والوطني ووضع برنامج للتحرك الوطني على كافة المستويات والصعد وعلى كافة المحافل باعتبار متابعة قضية الأسرى مؤشر على جدية أية قيادة سياسية في إطلاق مبادرات سياسية ناجحة وفاعلة.

الدرس الخامس: من الجوهري ضرورة أن تدرك القيادة الفلسطينية أن المعارك تدار حينما يدرك الجميع الوطني أهمية التقدم خطوة عملية للأمام على المستويين السياسي والدبلوماسي وعدم رهن مثل هكذا خطوات بحسابات سياسية وتنظيمية لأن من شأن ذلك التأثير على فعالية وتأثير تلك التحركات التي ترتبط في غالب الأحيان بانتظار تغييرات في الموقف (الصهيو- أميركية) مما يسمى بعملية السلام والمفاوضات. مما يعطي الفرصة لكليهما لممارسة ضغوط وإجراءات للحد من فاعلية وجدوى التحركات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية والتي غالباً ما تأتي متأخرة مما يفقدنا القدرة على استغلال الفرص المناسبة لمزيد من الإدانات الدولية للممارسات والسياسات الصهيو أمريكية إزاء عملية السلام والممارسات العنصرية الصارخة ضد مقاومينا في السجون والمعتقلات الصهيونية. ويحد من قدرتنا على تحديد البدائل والخيارات الوطنية المناسبة لإفشال كل الخطوات الهادفة لمنعنا من استثمار حقنا الشرعي والقانوني والأخلاقي والإنساني في عزل الكيان وفضح مواقفه وسياساته المنافية والمتعاكسة مع إرادة المجتمع الدولي والقانون الدولي الإنساني في كل الجوانب. فالموقف الرسمي من استغلال تقرير غولدستون في كل المحافل والمنتديات الدولية، وكذلك رأي محكمة العدل الدولية في عدم قانونية الجدار وضرورة هدمه وتعويض المتضررين من جرائه أمثلة حية على العطالة الفلسطينية وما تشكله من إهدار للفرص على الجانب الفلسطيني تزيد من حجم وثقل المعاناة الشعبية من الاحتلال وإجراءاته وممارساته ومرد ذلك للسياسات والممارسات المترددة والضعيفة للسلطة الفلسطينية في الوقت والمكان المناسب.

لقد مثلت معركة الأسرى (بروفة) وطنية ناجحة لمدى قدرة الفلسطينيين على انتزاع المزيد من النجاحات في المعارك ضد الكيان الصهيوني وتعزيز مكانة ودور القضية الفلسطينية في المحافل والمنتديات الدولية وعلى المستوى الدولي مما يعزز من فرص وإمكانيات النجاح الوطني في فتح ثغرات في جدار الصد (الصهيو- امريكي). وإضعاف البعد الأخلاقي والقانوني لمنطقهم السياسي والإعلامي. ووضع علامة استفهام على شرعية ومشروعية الوجود والممارسات الصهيونية على أرضنا الفلسطينية وتلك مقدمة ضرورية لقدرة ساحتنا الوطنية بالاستناد إلى تراثها النضالي وتجارب أسراها البواسل والتي ستقربنا من تحقيق أهدافنا المشروعة في التحرر والاستقلال الوطني الناجز على كل الأراضي الفلسطينية، في إطار صحوة عالمية مشروعة لتحقيق العدالة وإنهاء الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني

«معاً» مع من؟

سامية الزبيدي

استبشرنا خيراً نحن الصحافيات والصحافيون، والفلسطينيون عموماً بانطلاق شبكة معاً الاخبارية خصوصاً في نسختها الالكترونية «وكالة معاً الاخبارية» التي تصلنا هنا في غزة كما في كل أصقاع العالم، خصوصا وأن الساحة الاعلامية الفلسطينية افتقرت ولازالت إلى منابر غير مصنفة سياسية (حزبيا).

ورغم انطلاقتها المشوبة بالكثير من الأخطاء المهنية واللغوية، التي جاءت بتمويل أوروبي، الا أنها كانت انطلاقة قوية بفضل تغطيتها السريعة والشاملة للخبر الفلسطيني، وتميزها بطريف القصص وغريبها، علاوة على رزمة من القضايا المجتمعية والمغيبة والمهمشة التي طفت الى سطح موقعها الالكتروني، واجتذبت اهتمام المتصفحين الفلسطينيين والعرب والعجم خصوصا مع توفر نسخة انجليزية عنه.

وبحرص شديد كنت دائماً أقول: «لدى معاً امكانات متعددة لو استغلتها يمكنها أن تظل رقم واحد بين المواقع الاخبارية الفلسطينية»، وقد يقول قائل أنها لازالت كذلك، على الاقل بعدد زوارها اليومي بالمقارنة مع المواقع الاخرى، وهو ما اتفق انا شخصيا معه، الا أنها كذلك بسبب غياب البديل الذي يمتلك امكانات مشابهة لما تمتلكه شبكة «معاً» الاخبارية. ليس لأنها حافظت على تالقها وتماسها مع قضايا الناس.

فعلى صعيد الخبر العاجل خصوصاً الميداني، تراجعت «معاً» واختطف منها السبق الصحفي مواقع أخرى كوكالتي سما وصفا الاخباريتين، وعشرات الوكالات الاخرى التي تمتلئ بها الشبكة العنكبوتية.

أما قصص الناس وقضاياهم والتحقيقات الصحافية الكاشفة فلم تعد هي محور اهتمام الوكالة التي بدا واضحاً أن خطها انحاز للشان السياسي، وانحصر بين نقل الخبر، وعرض وجهة النظر.

وهنا لديَ ولدى كثيرين ممن أعرف ملاحظات كثيرة على أدائها، أدرج بعضها حرصاً مني على تصحيح تجربتها، ففي نجاح «معاً» وغيرها أفق إعلامي ووطني ضاق أو تلاشي إبان الاقتتال الداخلي، وما تبعه من انقسام مستمر حتى هذه اللحظة ترك تبعات واضحة على معظم وسائل الاعلام الفلسطينية، المتحزبة عموماً أو التي تحزبت تبعاً لمصالحها مع هذا الطرف او ذاك.

وبتنا نسمع: تحولت «معاً» لبوق للسلطة ورئيسها حيناً، ولرئيس حكومتها الذي يمتلك مفاتيح المؤسسات المانحة ولمن يدفع حيناً آخر؟ ولقيادات محددة في «فتح» مرة، وللاحتلال نفسه مرات أخرى؟.

ولم يعد قابلاً للتفسير أن تعنون معاً خبراً مهماً بعد 28 يوما من الاضراب المفتوح لأكثر من 1500 معتقل/ة بـ«اسرئيل أستجابت لطلب الرئيس بفك العزل وزيارة أسرى غزة»، كما لم يكن مفهوماً أن تتجاهل «معاً» لأيام عدة الاضراب بكليته، ثم تعود لتصحح خطاها فتنشط في نقل أخبار عن الحركة المعتقلة واضرابها من غير مصادره المحددة سلفاً من قبل القيادة المركزية للاضراب في السجون الاسرائيلية، وهو ما أضر بالحالة المعنوية للمضربين وخلق حالة من البلبلة في صفوفهم.

وقد تدعي «معاً» أن الأمانة المهنية تقتضي منها نقل الخبر كما ورد على لسان مدعيه أو صاحبه، الا أن ادعاءها لا يصمد مهنياً أيضاً أمام اشتراط الدقة والتوازن في النقل الاخباري بكل الأحوال في العمل الصحفي. كما أنه لا يصمد أمام مئات المرات لتدخل محررها في أخبار أخرى ليصبغها برأيه وتعليقاته مع أن هذا غير مسموح ايضاً في العمل الصحفي الاخباري، فمثلاً: يحتار القارئ عندما يتابع تقرير «حشرت النقابة أنفها في تشكيل الحكومة فقررت القيادة تلقينها درساً سريعاً» فالأحرى بمحرره أن يضعه في خانة المقالات على أسوأ تقدير، فالتقرير مليئ بالأراء والتحليلات الشخصية غير المستندة لأي مصادر.

إنني لا افهم فنيّ الخبر والتقرير الصحافيين الا نقلاً أميناً لحدث أو معلومة عن مصادرها كما لا أفهم المهنية الصحافية الا في ضمان المحرر أن يكون النقل متوازناً ويعطي مساحة متساوية لكل الأطراف المعنية بالخبر المنقول، لتدلي برأيها أو شهادتها حوله. كما أن الاستدلال بالماضي الذي يسمى إعلامياً بـ«خلفية تاريخية للحدث» فيقتضي النقل الأمين أيضاً له من دون أي تعليق أو تمييز لبعضه على البعض الآخر.

كما يسوءني كمتصفحة أن تتصدر صورة فتاتين جميلتين مدخنتين الخبر الرئيس لوكالة معاً، الذي حمل عنواناً متناقضاً معها: «22 في المائة من البالغين في الأراضي الفلسطينية مدخنون» أي ذكور، وهو ما تؤكده الاحصاءات الواردة عن الجهاز المركزي للاحصاء داخل الخبر أن نسبة المدخنين الذكور من 15-65 سنة في الأراضي الفلسطينية بلغت 73.6%، ونسبة المدخنات 2.6%، ولا أرى في الصورة الا اغراءً فاحشاً بالتدخين.

وهنا على «معاً» أن تدقق في رسائلها الاعلامية التي تاتي في كثير من الاحيان متناقضة إلى حد التحريض على انتهاك القانون من حيث تدري أو لا تدري، كما في خبرها الذي أثار رداً من مركز الاعلام القضائي الذي دعا الوكالة لتوخي الدقة في موادها الاعلامية.

فلا يمكن أن نتصور أن تحرض «قصة واقعية- هل يدفعك القضاء الفلسطيني للقتل لأنك غير مسنود؟» على القتل حتى من دون قصد بتاكيدها على أمر لم يطرحه صاحب الحق المهدور في القصة نفسها.

وهنا أنصح «معاً» بكف ايدي محرريها عن تلخيص شهادات الناس وحكاياتهم، أو التعليق عليها، والاكتفاء بما يرد على لسان أصحابها بين مزدوجين، التزاماً بالقانون الاعلامي المعروف «الخبر مقدس، والتعليق حر».

عائلة بحجم وطن ...

يوسف فواضلة

عائلة الحلبي لم تجتمع، منذ ثماني سنوات، بسبب الاعتقال المتكرر لأبنائها

«أم رائد الحلبي» في كل صباح عندما تصحو تنظر الى صور أبنائها المعتقلين والدمعة تلمع في عينها، تصبّح عليهم الأربعة .. الله يرضى عليكم يما».. هكذا تبدأ أم رائد يومها.

في كل مرة تقف أم رائد لتودع إبنها بصوت عال، انت بطل يا امي وانا فخورة فيكم و رافعة راسي .. عند الاعتقال الثاني لـ نائل لم تكتف أمه بهذه الكلمات، بل بدأت بالزغاريد رداً على الجنود وضباطهم.

عائلة الحلبي، حالها كباقي حال عائلات الوطن التي عانت ولا تزال تعاني من الاعتقال، فهي كغيرها من العائلات الفلسطينية التي ذاقت عذابات ومرار حرمان الأبناء لسنوات طويلة بسبب اعتقال الاحتلال لأبنائها وقضائهم سنوات عديدة خلف قضبان الاسر، فسياسية الاعتقال المنهج التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني على أبناء الشعب الفلسطيني لا تقف عند اعتقال شخص، وإنما تتعمق في حكاية العذاب والحرمان والخوف التي تلازم أسر هؤلاء الاسرى، فمعاناة أهالي الاسرى الفلسطينين لا تقل حجماً عن معاناة أبنائهم الاسرى.

إن عائلة الحلبي احدى هذه الاسر الفلسطينية التي تجرعت ويلات ومآسي الاعتقال، فمنذ الإعتقال الأول لإبنها رائد عام 2004 حين أمضى سنتين في سجون الاحتلال، واعتقال شقيقه نائل بعد أربعة شهور على اعتقال رائد ليمضي أربع سنوات ونصف متنقلاً بين عدة سجون، ليلحق بهما أخوهم ناصر فيمضي هو الأخر سنتين في المعتقل، وقبل أن ينهي ناصر محكوميته بشهرين قام الاحتلال بإعتقال رائد مجدداً ولم تمض سوى أسابيع ليعاود الاحتلال اعتقال نائل من جديد.

ولم ينته مسلسل الاعتقال هذه المرة فبعد خروج ناصر بسبعة أشهر قام الاحتلال بإعتقاله للمرة الثانية على التوالي، ولم تلبث العائلة أن تستجمع انفاسها من هجمات جنود الاحتلال المسعورة على منزل العائلة والعبث في محتوياته، ليعاودوا اقتحامه بعد اسبوع واحد فقط على إعتقال ناصر و مداهمة منزل العائلة الواقع في كفر عقب واقتياد أخيهم الرابع رامي الى السجن، فثماني سنوات متواصلة لم يجتمع فيها الاشقاء الأربعة مع العائلة بسبب الاعتقال المتكرر لهم، فربما يجمعهم السجن .

أم رائد، أيتها الام الصامدة والمثابرة، قوية العزيمة ... ذات الإرادة الصلبة التي تلتحم مع صبرها الفولاذي ... أعذريني فلم يستطع قلمي ان يصف ألمك وتضحيتك، ألم الاشتياق لفلذات كبدك وعطشك المتزايد للقائهم ... وتضحيتك اللامتناهية في خوض المعركة الى جانب أبنائك في وجه تسلّط السجان.

ضميري مش مرتاح ، رددتها أم رائد عندما كنت في منزلهم، لم يخطر في بالي للوهلة الأولى سبب ذلك، فأم رائد تشعر بالذنب والتقصير تجاه أبنائها المعتقلين عندما تفكر باحدهم للحظة واحدة على حدة ولا تفكر بالأخرين، فتطلب السماح منهم بقولها «كلكم في عقلي و قلبي يا إمي» .

رحلة مع الصليب الأحمر؟

تصحو أم رائد في الساعة الخامسة صباحاً لتجهز نفسها لرحلة طويلة و شاقة، فبعد أن تنجز كل تحضيرات و احتياجات الرحلة تغادر البيت قبل أن يتسلل ضوء الصباح، لتصل بعد نصف ساعة الى باص الصليب الأحمر لتلقى العديد من الأهالي و الأطفال يجلسون في المقاعد ... أي رحلة مع الصليب الأحمر؟!

ينطلق الباص بعد أن يكتمل عدد الركاب، لتبدأ الرحلة ..

بعد ساعة واحدة أو أكثر بقليل يصل باص الصليب الأحمر الى حاجز عسكري، جنود مدججون بالسلاح يختبئ خوفهم خلف دروعهم، لا تحمل وجوههم سوى الحقد و الضغينة ... و الاستفزاز، ينزل الركاب من الباص و يصطفون للتفتيش والعبث بكل الأغراض التي يحملونها لرحلتهم.. وقت الاستراحة غير معروف فالجنود هم المسؤولون عن الوقت ... ساعة او ساعتان أو ما يزيد، فالوقت غير مهم لأن الوصول الى مكان الزيارة هو الشيء المهم.

عندما ينتهي الجنود من التفتيش يسمح للأهالي بمتابعة المشوار سيراً على الأقدام، ليعاود الحرس مضايقتهم مجدداً و حجزهم ... من ثم يقتادونهم الى غرفة صغيرة مفصولة بزجاج، لتجلس أم رائد من ناحية و من الناحية الأخرى ياتي إبنها المعتقل، تنظر اليه.. تحادثه عبر الهاتف و لا تستطيع لمسه و لا ضمه الى حضنها، نصف ساعة تقريباً وقت اللقاء ... ثم تعود أم رائد وباقي الأهالي أدراجهم من حيث أتوا.

أم رائد ، الأم الفلسطينية التي نسجت من ظروف حياتها المليئة بالصعاب والعذاب تضحيات قد تكون أقرب الى الأساطير ... كيف لا وهي تقاوم بارادتها الصلبة جنوداً وجلادين مدججين بالسلاح، فرغم معاناتها إلا أنها تصر على معانقة أوجاعها وتعض على جراحها للقاء أبنائها الأربعة.

وبرغم كل هذا، يصر الاحتلال وضباطه على تهديد عائلة الحلبي بمعاودة اعتقال أبنائها عند خروجهم من السجون، في محاولة دنيئة للنيل من ارادة الأبناء والأهل .. إلا أن عائلة الحلبي تجهز نفسها لاستقبال ابنها نائل في مطلع الشهر الحالي بعد انهاء محكوميته البالغة 14 شهراً قضاها في سجن عوفر. فهيهات أن ينال منهم السجان .. فقلب أم رائد وصمود أبنائها أقوى ألف مرة من كل حروب المخابرات النفسية .. أم رائد ليست إلا مثالاً للأم الفلسطينية التي أنجبت جيل التحدي وأرضعته صدق الانتماء وعنفوان التحدي لأجل القضية.

الذكرى 54 للنكسة

د. فايز رشيد

نعيش هذه الأيام ذكرى الخامس من حزيران،54 عاما تفصلنا عن ذلك النهار المشؤوم يوم انكسار أحلام الفلسطينيين والجماهير العربية في تحرير فلسطين،هذا الشعار الذي حملته الأمة العربية من المحيط إلى الخليج.أعوام طويلة تفصلنا عن يوم الهزيمة،حين استطاعت إسرائيل احتلال الضفة الغربية،وسيناء وهضبة الجولان العربية السورية.جاءت بعدها استقالة الرئيس الخالد جمال عبد الناصر لتزيد من طعم مرارة النكسة.عدوله عن استقالته أحيا أملاً جديداً في الأمة العربية بإمكانية تجاوز النكسة على طريق الانتصار.انتظرت الجماهير العربية لحظة بلحظة تلك الساعة التي نتمكن فيها من هزيمة إسرائيل.جاءت اللحظة في معركة الكرامة وفي حرب عام 1973 حين أثبت الجندي العربي قدرته على تجاوز المحنة والوصول إلى النصر. للأسف لم يُمهل القدر عبد الناصر الذي خاض حرب الاستنزاف وكان قد توفاه الله في عام 1970،ولم يشهد عبور الجيش المصري لقناة السويس وتدمير خط بارليف الإسرائيلي،الذي صوروه بأنه كخط ماجينو،بل تفوق عليه.

للأسف أيضاً ، لم يكتمل الانتصار في حرب عام 1973 التي أرادها الرئيس المصري الأسبق أنور السادات،أن تكون حرب تحريك لا حرب تحرير.جاءت بعدها المباحثات المصرية مع(العزيز) هنري كيسخر، وكانت اتفاقية كمب ديفيد المشؤومة، التي أخذت الدولة الأقوى عربياً من دورها في التصدي للدولة الصهيونية،ثم جاءت اتفاقية أوسلو وبعدها اتفاقية وادي عربة.تصور الإسرائيليون بعدها بأن وجود دولتهم المغتصبة أصبح أمراً واقعاً،وأنهم بانتظار العرب كي يخروا على ركبهم راكعين وصاغرين وطائعين أمام الإرادة الصهيونية،مثلما انتظر وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه دايان في عام 1967، حين توقع مكالمة الاستسلام من الرئيس عبد الناصر.

فشلت التوقعات الإسرائيلية وأصر الفلسطينيون والعرب على رفع شعارات تحرير فلسطين من النهر إلى البحر. ردا على الهزيمة انطلقت الثورة الفلسطينية التي بدأت شرارتها في عام 1965.أيام عز الثورة... كانت شعارات تحرير كل الأرض الفلسطينية تبدو وكأنها خارج التاريخ والزمن،بدت طوباوية وغير قابلة للتطبيق. وما هي إلاّ سنوات تُعتبر قصيرة في عمر الزمن، حتى جاءت التغييرات الثورية العربية في تونس وفي مصر الدولة العربية الأكبر والأكثر تأثيرا، كما أن إرهاصات الثورة تدور في أكثر من بلد عربي،الأمر الذي يشي بأن الصراع العربي-الصهيوني سيعود إلى مربعه الأول وإلى منطلقاته السابقة.ذلك لا نقوله تسلية ولا قفزاً عن الواقع،ففي الذكرى 54 للنكسة اتضح بما لا يقبل مجالا للشك: أن الدولة الصهيونية لا تريد سلاما لا مع الفلسطينيين أو العرب بل تريد استسلامهم لرؤاها التسووية. اتضح أنه لا مجال لاقامة حل الدولتين الذي راهن عليه البعض وتصور موافقة اسرائيل عليه،فبعد سرقة اسرائيل 78% من أراضي الضفة الغربية وغزة لم يتبق للفلسطينيين سوى 22% من مساحة الأراضي المحتلة عام 1967 و 15% من مساحة فلسطين التاريخية. هذه المساحة لايمكن اقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها ، هذا باعتراف السلطة الفلسطينية التي راهنت على هذا الحل.

بعد ما يزيد عن 64 عاما على انشاء دولة الكيان الصهيوني ،أثبتت اسرائيل أنها الآن أكثر عدوانية وصلفا وعنجهية من ذي قبل وأنها تريد فلسطين التاريخية دولة يهودية بكل ما يعنيه ذلك : من امكانية تهجير الفلسطينيين العرب منها ، أي أن احلامها في السيطرة لا تشمل الفلسطينيين فحسب وانما تشمل العالم العربي قاطبة، انطلاقا من الأحلام الصهيونية بتحقيق دولة اسرائيل الكبرى . لسبب أو لآخر ، قد لا تستطيع اسرائيل تحقيق هذا الحلم بالمعنى الجغرافي حاليا ، لكنها تعمل من أجل السيطرة على المنطقة العربية بالمعنيين : الاقتصادي والسياسي .

الأحزاب اليمينية المتطرفة والدينية والفاشية تزداد عددا في اسرائيل(هذا وفقا لكل استطلاعات الراي التي أجريت) هذه الاحزاب لا زالت تتصور دولة اسرائيل : «من الفرات الى النيل» بمعنى : أن الحلم الصهيوني ما زال يداعب أحلام الكثيرين من الصهاينة. الذي نساله : ماذا لو أصبحت هذه الأحزاب أكثرية في اسرائيل ؟ هذا لا يعني أن باقي الاحزاب الصهيونية تخلت عن فكرة « أرض اسرائيل الكبرىS لكنها لا تطرحها لاعتبارات سياسية دولية .اسرائيل ما زالت تسرق الأرض الفلسطينية ، أي أنها لم تكتف بما سرقته، وهي وعلى قدم وساق تقوم بتهويد القدس وضواحيها . هي أيضا تتنكر لحق عودة اللاجئين وتعلنها على الملأ: أن لا عودة لحدود عام 1967 ، وتصر على أن تبقى الضفة الغربية مقطعة الاوصال بالجدار العنصري العازل وبمستعمراتها الأستيطانية التي تتزايد عاما بعد عام . اسرائيل ترى الحق الفلسطيني فقط في حكم ذاتي هزيل على القضايا الأدارية للسكان أما الأمن فسيظل بيدها . كذلك من حق قواتها الدخول الى الأراضي الفلسطينية متى تشاء ، ومن حق هذه القوات أن تسيطر على غور الأردن، فما الذي بقي من الحقوق الفلسطينية ومما يسمى بمبادرة السلام العربية ؟ نضع هذا السؤال برسم من زالوا يعتقدون بامكانية صنع سلام مع هذا الكيان المصطنع ومن زالوا يعتقدون بجدوى المفاوضات مع هذه الدولة .

في ذكرى النكبة آل 54 على الفلسطينيين والعرب بناء استراتيجية جديدة تأخذ بعين الأعتبار الحقائق الأسرائيلية والمتغيرات التي طرات على هذه الدولة ، التي يلزمنا دراستها دوما .

أخشى أن تكون إصلاحات التوجيهي قِشرية!!

فراس عبيـــــد

بعد أن انتهيت من توصيل أطفالي الصغار إلى المدرسة، التقيت بسيدة كانت زميلة لي في صف الماجستسر في الجامعة الأردنية، لكن زميلتي أحبت الخط الأكاديمي فلم تقتنع بالماجستير بل واصلتْ تغذية طموحها الأكاديمي حتى حصلت على الدكتوراه، ثم مارستْ مهنة التدريس الجامعي، ووضعت كثيرا من البحوث التربوية والنقدية، وتولت إدارة إحدى الجامعات لبضعة أعوام.. والعبرة من هذا السرد هي الدلالة على قيمتها الفكرية والتربوية والعملية في البلد، يضاف إلى ذلك أنها أم لخمسة بنين وبنات منهن من تعد العدة هذه الأيام للتوجيهي، ومنهن من انتهت منه، ومنهن من تنتظر وما بدلوا تبديلا.. أي أن الأستاذة الزميلة أكاديمية وتربوية وأم لطالبات في التوجيهي، ومن ثم فهي (داخلة) في أدق تفاصيل العملية التربوية وامتحان التوجيهي و(التحديثات) التي أجريت عليه، وكذلك الاجتماعات التي عقدت بشأنه، ومن ثم هي خير من يتحدث عن الموضوع.

تحدثت زميلتي إليّ عن (تحديثات) نظام التوجيهي وأسهبت وأفاضت.. إلى أن قلت لها: كفى! لقد تسرب إلى داخلي قدر من الإحباط لا أريد له أن يزيد عن هذا الحد! لكني سأكتب عن الموضوع مساهمة مني في إصلاح الوضع المختل، فأنا أومن بدور الكتابة حتى لو تأخرت ثمارها.

والنتيجة يا ساده يا كرام.. هي تذمر كبير من قبل خبراء المناهج وأساتذة الجامعات ومدرسي المدارس والطلبة والأهالي والإعلاميين. فأين التحديث المزعوم على نظام التوجيهي؟!

هل يتذمر كل هؤلاء من فراغ؟ لنر:

خبراء المناهج (وبعضهم من مركز تطوير المناهج التابع لوزارة التربية- يا للمفارقة!) يقولون: إن مناهج التوجيهي لم يجر عليها أي تعديل، علما أن العقم هو في المناهج نفسها، التي تعتمد التلقين والحفظ وتبتعد عن التحليل والاستنباط، كما تبتعد عن مجاراة تطورات العصر الحديث.. وإن حذف فصل هنا وفصل هناك لا يعد تعديلا حقيقيا.

أساتذة الجامعات: احتجوا بشدة على المستوى الهابط لطلبة التوجيهي الذي تكشف لهم في أول مساق علمي جامعي بدأ الطلبة بدراسته، إذ تبين ضعفهم الشديد فيه، وعدم وجود كفاية علمية عن الموضوع رغم طول فترة التعليم الثانوي، ورغم عملية التمحيص والتشديد والخضّ والإرهاب والقياس التي تمارسها الوزارة عبر الامتحان الخرافي المرعب الجبار - والفاشل بالطبع - الذي يسمونه توجيهي (يما عن جد خفت في لا وعيي من اسمه ومن سيرته..).

مدرسو المدارس: لم تستشرهم وزارة التربية في التحديثات الجديدة من قريب أو بعيد، رغم أنهم ركن أساسي في عملية التطوير والإصلاح، وليس هذا غريبا على وزارة تستند رؤيتها المعرفية والإصلاحية كما نمطها الإداري إلى الفوقية والتراتبية والإملائية والفرمانات غير القابلة للمناقشة.. لا تزعلوا أيها المدرسون العظماء من إهمالكم أو من فكرة أنكم (رجل كرسي)، فأنتم في الحقيقة المحور الحقيقي للعملية التربوية وليس وزارة التربية، وليبارك الله جهودكم دائما.

الأهالي: إن (التحديث) الذي تم هو قسمة التوجيهي (كما هو عليه) على سنتين، أي مد العبء الأكاديمي والنفسي والعائلي إلى سنتين مشؤومتين بدل سنة مشؤومة واحدة، وهذا مؤذ للأهل وللطلبة.

ويتابع الأهالي بالقول إن الوزارة تجرب تحديثات جُربت في دول عربية أخرى وفشلت فتم التراجع عنها، فلماذا نجرب نحن المجرب المخرّب؟! وكان أولى أن نحتذي بتجارب تطويرية ناجحة للتوجيهي وللمرحلة الثانوية مثل تجارب كندا والبرازيل.. وهي التي تعرف بأنظمة الخطوط الأكاديمة.

الطلبة: المناهج هي هي..

آخر الكلام.. التوجيهي نظام يمس المجتمع بكافة جوانبه وفئاته، وهو ليس حكرا على وزارة التربية والتعليم أو (تركة) لها.. ويبدو أن المجتمع الفلسطيني غير مقتنع بما قامت به الوزارة من تعديلات في هذا الاتجاه، مما يلزمها بإعادة دراسة التحديثات وجدواها، كما يلزمه بإشراك حقيقي للفئات المذكورة في المقال في عملية التحديث التي لن تتم حتى يبارك المجتمع الفلسطيني بكل فئاته عملية التحديث لا وزارة التربية الموقرة وحدها!!

نقابة العاملين في قطاع الخدمات والأعمال الحرة في محافظة طولكرم تعقد مؤتمرها التأسيسي

عقدت الهيئة العامة لنقابة العاملين في قطاع الخدمات والأعمال الحرة في محافظة طولكرم 13\5\2012 في مقر جمعية عهود للثقافة والتنمية مؤتمرها التأسيس وبحضور السيد أمجد أبو علي ممثلا لوزارة العمل.

وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني للمؤتمر تم مناقشة النظام الداخلي للنقابة واقراره ، ومن ثم انتخاب هيئة إدارية من سبعة أعضاء وهم :-

1- محمد جوابرة / رئيسا
2- أسامة عطوة / أمينا للسر
3- بهاء أبو صاع / أمينا للصندوق
4- بسمة صبح / دائرة المرأة
5- عبد الله القيسي / القضايا العمالية
6- نادر رسمي / دائرة التثقيف
7- حازم عبد السلام / العلاقات العامة

في سياق قراءتها لأزمة اليسار الفلسطيني وسبل معالجتها تقدّم «الهدف» عدة لقاءات مع قيادات من اليسار الفلسطيني.

الهدف تفتح ملف اليسار الفلسطيني



الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني

بسام الصالحي

في حديث خاص مع الهدف:

- رؤية توحيد اليسار الفلسطيني غير ناضجة بعد لدى الجبهتين الشعبية والديمقراطية.
- لا نريد الوصول الى مشروع تنافسي داخل اليسار والاولوية للشراكة.
- يوجد تزايد في حدة التفاوت الاجتماعي وبدأنا نشهد تفاوتاً طبقياً واجتماعياً غير مسبوق في الساحة الفلسطينية.
- تيار اليسار تاثيره السياسي اقل من واقع وجوده على الارض، لكنه ليس طرفا في اضطهاد وازمات الشعب الفلسطيني.
- غياب التواصل مع الجمهور والنضال الاجتماعي اضافة الى غياب عنوان واحد لليسار هو من اضعف اليسار.

أجرت اللقاء: سوسن حمودة

في حديث خاص بمجلة «الهدف» يرى بسام الصالحي امين عام حزب الشعب الفلسطيني ان وحدة وتوحيد اليسار غير ناضجة بعد خاصة لدى قيادة الجبهتين الشعبية والديمقراطية، موضحا ان حزبه قدم ورقة اتفق عليها اكثر من مرة في اكثر من مبادرة وبسعي جدي لتجاوز ذلك، وقدمت اوراق مبادرة لتوحيد اليسار و اتفق على واحدة قبل نحو عامين، تم صياغتها وبمشاركة الجبهتين الشعبية والديمقراطية مثلهما (ملوح وابو ليلى) ومثلت شخصيا حزب الشعب، وتخطت الورقة وقتها ما هو مطلوب لاجل التقدم للامام، ووافقت قيادة حزب الشعب والمكتب السياسي واللجنة المركزية عليها ولكن الجبهتين الشعبية والديمقراطية سجلتا ملاحظات على الورقة مما حال دون تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشكل جماعي. وقال الصالحي، هناك تزايد في حدة التفاوت الاجتماعي في العديد من المجتمعات بما في ذلك في بلد مثل فلسطين حيث بدانا نشهد ظواهر التفاوت الطبقي والاجتماعي غير المشهود في الساحة المحلية. هذه الاقوال واخرى في الحوار التالي مع الصالحي:-

■ لماذا لم تشاركوا في حكومة فياض؟

لدينا اختلاف مع سياسات الحكومة وخاصة الاقتصادية منها، اضافة الى وجود العديد من الملاحظات في موضوع الحريات بشكل عام نرى كل الوقت ان المطلوب هو تغيير في السياسات بناء على برنامج متفق عليه في اطار لوحة اشمل من التغيرات، وقتها تصبح مسالة المشاركة في الحكومة واردة، ودون ذلك فالمشاركة ليست ذات اهمية من جهة ومن اخرى في ظل غياب المجلس التشريعي المتعطل نرى من المفيد ان يكون هناك اصوات تراقب الحكومة وتنتقد سياساتها وتعبر عن مواقف على ضوء اداء الحكومة نفسها، يسمح بابقاء هامش للمعارضة والرقابة على الحكومة.

■ ما اهم العقبات التي تقف امام وحدة اليسار الفلسطيني؟

الاسباب الحقيقية لغياب وحدة اليسار تعود الى عدة اسباب حقيقية حالت حتى الان دون توحد اليسار.. اولا، لا تزال هناك فئوية وذاتية عالية في نظرة الفصائل لذاتها، ولاطراف اليسار الاخرى

ثانيا، هناك عدم نضوج كاف داخلي من اجل المضي في هذا المشروع.

ثالثا،لا تزال حسبة النجاحات والمصالح المباشرة تغلب على حسبة الرؤية الابعد للمشروع الاستراتيجي الجدي لتيار اليسار في الساحة الفلسطينية.

قدم حزب الشعب اكثر من مرة في اكثر من مبادرة وبسعي جدي لتجاوز ذلك، وقدمت اوراق مبادرة من القوى الاخرى كانت ورقة اتفق عليها قبل نحو عامين، تم صياغتها وبمشاركة الجبهتين الشعبية والديمقراطية (ملوح وابو ليلى) ومثلت وقتها حزب الشعب شخصيا، وتخطت الورقة وقتها ما هو مطلوب لاجل التقدم للامام، قيادة حزب الشعب والمكتب السياسي واللجنة المركزية وافقت على الورقة والجبهتان الشعبية والديمقراطية وجد لديها ملاحظات على الورقة مما حال دون تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشكل جماعي. وبعد ذلك تم الاتفاق على تشكيل لجنة لصياغة ورقة اخرى بمشاركة القوى الثلاث في قطاع غزة وتم التوصل الى ورقة صيغت في القطاع وساهم فيها الرفيق جميل مجدلاوي وطلعت الصفدي وصالح زيدان من الفصائل الثلاث وحزب الشعب واللجنة المركزية وافقت عليها ولكن وجدت تحفظات لدى قيادة الجبهتين الشعبية والديمقراطية عليها.

نرى ان توحيد اليسار غير ناضج بعد خاصة

لدى قيادة الجبهتين الشعبية والديمقراطية.

■ الا توجد صيغ انسب الان تلائم الجميع للتقدم نحو هدف وحدة اليسار الفلسطيني؟

بالنسبة لحزب الشعب أي صيغة من الصيغ التي تم تداولها كافية للاقلاع نحو الوحدة، الفلسفة التي نتحرك فيها تنطلق من امرين، اولهما ان يكون هناك استعداد لبناء مشروع استراتيجي وبالتالي هذه ليست عملية مؤقتة وليست تكتيكية وانما ان يكون هناك هدف اساسي يقوم على تعزيز مكانة ودور تيار اليسار كتيار فكري سياسي اجتماعي في الساحة الفلسطينية، واذا ما كان الاستعداد قائما بشكل فعلي واستراتيجي تصبح الامور الاخرى تفصيلية في اطار ذلك، وثانيهما، الصيغ التي تندرج في اطار هذا الفكر تتراوح بين امرين ، يجب ان تكون صيغا تشعر كل طرف من الاطراف انه يستفيد من هذا المشروع بما يخص تنظيمه وما يخص مستقبل اليسار من ناحية، وأي صيغة اخرى يجب ان تحظى بقبول الاطراف الشريكة بحيث تسمح بعدم وجود اشكالات في هذا الامر.

حزب الشعب طرح عدة اقتراحات، وجوهرها هناك حاجة لشراكة بين كل الاطراف اليسارية من جهة ومن اخرى التمييز للاطراف على اساس الوقائع الانتخابية، بحيث ان تبقى الاولوية دائما للشراكة فنجاح المشروع يرتبط بمدى قناعة الاطراف، ونحن لا نريد ان نصل الى مشروع تنافسي داخل اليسار، بل نريد الوصول الى مشروع يستطيع كل مؤيد لتيار اليسار في كافة التنظيمات وحولها، وبالتالي اذا ما تغلب البعد التنافسي و «المحاصصة الداخلية» بين قوى اليسار سينهار هذا المشروع ولن ينجح، في تقديرنا اذا كان هناك استعداد لرؤيته كمشروع استراتيجي موجود فهذا يذلل الاعتبارات الاخرى، وبسهولة نجد المساحة التي توفر الامرين معا «الشراكة وتميز الاطراف» على ضوء الوقائع التي نشهدها.

اقترح الحزب في الصيغة الاولى ان يعقد مؤتمر لتيار اليسار يضم تمثيل القوى المشاركة كقوى بعدد محدود، وان يكون هناك تمثيل على اساس المواقع الاجتماعية، مثلا اذا ما قلنا اعضاء المجالس البلدية من اليسار او اعضاء مجالس الطلبة والنقابات العمالية فهذا يعكس سواء اكانوا شخصيات مستقلة او تنظيمات يعطي ذلك المجال لكل تنظيم ان يحسن فرص وجوده في التيار وفقا للواقع الاجتماعي الذي يمثله، واذا كانت الغاية بناء مشروع يشعر الجميع ان له مصلحة فيه فان الصيغة السابقة تؤمن ذلك، ففي هذه الحال يصبح المعيار منطقيا.

ارى انه اذا ذهبنا الى مشروع اليسار له قوى اجتماعية وسياسية فان أي تمثيل مجتمعي لليسار سينعكس في هذا السياق، وبالتالي يؤمن ذلك للقوى نوعا من الانعكاس العادي لاوزانها ولحجامها بما يخدم مشاركة الجميع الاساسية، وخروج أي طرف من اطراف اليسار من هذه المعادلة سيؤدي الى اجهاض المشروع، فالصيغ اذا ما بنيت على اساس ذلك ستكون قادرة على التطوير والاستمرار، والمهم ان ذلك بحاجة لقرارات مركزية، في الفترة الماضية اصطدمنا بالعديد من المواقع وابديت ملاحظات ان القيادات المحلية لا تريد تحالفات مثل «الكتل الطلابية في الجامعات» وبالتالي القيادات المركزية تقول ان هذه مسالة محلية، وارى ان هذه ايضا حالة يجب ان تنتهي بمعنى اذا كان هناك قرار بنية جدية للتوحد فهذه مسالة يجب الا تضرب لاعتبارات محلية قد يكون فيها تنافس او حسابات او تنافسات تنظيمية داخلية وغيرها، وبالتالي يصبح ان قيادات القوى تتحدث عن وحدة اليسار وامام الجمهور لا يوجد أي تعبير عن الوحدة، لذلك اذا كان هناك جدية يجب ان يكون القرار مركزيا يسري على الفروع، ومسؤولية كل تنظيم التعامل مع اعضائه بصيغة تؤدي الى نجاح المشروع وليس التذرع بان التنظيمات المحلية لا تريده.

■ كيف تعرّفون الازمة الوطنية؟ والاسباب التي ادت الى ذلك؟

حركة التحرر الوطني الفلسطيني لم تنجز حتى الان الهدف الاساسي لها وهو انهاء الاحتلال والاستقلال الوطني وتقرير المصير وعودة اللاجئين -شعاراتها الرئيسية- وعلى العكس من ذلك دخلت في صراع على السلطة ومزيد من التناقض الذي جعل من برنامجها الوطني والسياسي يصبح موضع تجاذب وجدل وانقسام، احد العوامل الاساسية لذلك تعود الى ان الاحتلال الاسرائيلي يوجد لديه مشروع لحل القضية الفلسطينية، بل المشروع الوحيد امامها استكمال المشروع التوسعي الصهيوني الذي بدأ عام 1948، بمعنى ان اسرائيل من الناحية الفعلية وبعد زيادة دور قوى التطرف داخل اسرائيل وبعد ان اصبحت التاثيرات الدولية اقل تاثيرا على اسرائيل شهية الاحتلال اصبحت اكثر توسعا باتجاه اتمام مشروعها الاساسي بما يعني ان تحدد اسرائيل حدود دولتها كما تراها دون التقيد بحدود 1967 بينما استلاب ما امكن من الاراضي الفلسطينية رغم الاجماع الدولي على قيام دولة فلسطينية ولكن ان تقرر اسرائيل وتحدد بالضبط شكل الدولة وتصميمها وصلاحياتها ويفقدها امكانية ان تكون دولة واكثر من ذلك، فان اسرائيل قررت منذ سنوات ان تفصل القطاع عن الضفة الغربية بما يحول دون قيام دولة في الضفة والقطاع .

في الجانب الاخر، نشهد ان المجتمع الدولي رغم التحسن في العديد من مواقفه الاكثر وضوحا في دعم الشعب الفلسطيني من ناحية ولكن المجتمع الدولي حتى الان غير قادر وبسبب سياسة الولايات المتحدة بشكل خاص ان يحمي «منطق حل الدولتين» وهو ان يضغط بشكل منهجي على اسرائيل بحيث يوقف توسعها الاستيطاني ويجبرها على قيام دولة فلسطينية، فالمجتمع الدولي يتعامل مع اسرائيل من موقع البحث عن «مساومة دائمة» مع اسرائيل وليس من اجل الزامها بتطبيق قرارات الامم المتحدة لذلك اسرائيل تتصرف في هذا الحال براحة شديدة لانها لا تجد أي ضغط حقيقي من المجتمع الدولي ويساعدها على ذلك موقف الادارة الامريكية التي تؤمن لها الحماية على الساحة الدولية.

في الوضع الفلسطيني كان هناك خلل كبير في ان اتفاق اوسلو من الاساس حمل في داخله سيادة على السكان وليس سيادة على الارض، وبالتالي السلطة الفلسطينية اصبحت من الناحية النظرية مسؤولة عن السكان لكن دون ان يكون لها سيادة على الارض، مما جعل موضوع الاراضي مجزءة بين «C.B.A» وكانت هذه خطيئة كبرى، وموضوع القدس استخدمته اسرائيل من اجل اجراء تغيرات نراها الان على الارض، وبعد ذلك ان تصبح السلطة الفلسطينية تتحمل مسؤولية الدولة والشعب والتنمية وغيرها دون ان يكون لها أي موارد وسيادة فعلية تسمح لها بذلك، واصبحت في وضع «الدولة» من حيث المسؤوليات ولكن في وضع الاحتلال من حيث الواقع ولهذا السبب فان هذا الوضع سيؤدي الى مزيد من الصعوبات امام القدرة على ان تقوم السلطة الفلسطينية بمسؤولياتها، لا تستطيع ان تبقى في المنتصف اسرائيل تريد ان تبقى في مكانها لا تتحرك باتجاه دولة بشكل فعلي لان هذا يعني انهاء الاحتلال، ولا تعود ايضا الى الخلف بمعنى ان تصبح منظمة التحرير تتعامل مع الواقع كواقع احتلال بشكل كامل لان ذلك سيؤدي الى قطع الالتزامات الاسرائيلية اتجاه السلطة وبالتالي تدميرها، ومن هنا بدات اهم احد المآزق في الوضع الوطني بانه تم حصر افاق حل قضية الشعب الفلسطيني في الواقع الراهن للسلطة الفلسطينية، وهذا واقع ضعيف لان السلطة مهما كانت امكانياتها هي سلطة ضعيفة بينما، وفي الجوهر تحسين وضع

النضال الفلسطيني مرتبط في استعادة وحدة الشعب الفلسطيني واستثمار طاقاته المتنوعة في كافة المجالات واعادة تقديم وابراز وضع مسالة التحرر الوطني وانهاء الاحتلال كقضية مركزية تتقدم على أي قضايا لخرى، وبالتالي كسر معادلة انه بالامكان ان يستمر الاحتلال من جهة وان تستمر الامور الاخرى كما هي من جهة لخرى، بمعنى ان المطلوب هو قضية واحدة «انهاء الاحتلال الان» ، ليس المطروح عودة للمفاوضات فقط، او دعم السلطة المالي فقط، وانما الاساس الذي نريد كيف ننهي الاحتلال، وان تصبح قضية انهاؤه الان على راس جدول الاعمال الدولية والفلسطينية بشكل خاص وفي سياق كهذا يصبح امر اعادة تعريف او اعادة صياغة اولويات السلطة مختلف، يصبح امر انجاز الوحدة له اهمية اكبر مما هي عليه الان ويصبح تعزيز المقاومة الشعبية له مضمون وتاثيرا اكبر مما هو عليه الان، واستعادة طاقات الشعب الفلسطيني كل في اماكن تواجده بصورة فعالة اكثر والى جانب ذلك استثمار التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والمازق هو كيف يمكن اعادة تحشيد كل الامكانيات على اعتبار ان القضية الاستراتيجية هي انهاء الاحتلال. يمكن الاشارة الى ان استمرار سعي اسرائيل لتدمير حل الدولتين يقود معه الى تدمير حق تقرير المصير بان يصبح هناك تجزئة مستمرة للشعب الفلسطيني بين القطاع والضفة والقدس والخارج ولا يعود يوجد مبرر لقيام دولة فلسطينية او لحق تقرير المصير.

كيف تقيمون مشاركتكم في التاثير على القرار في مظمة التحرير؟

يمكن لنا كحزب الشعب تسجيل تاثير ملموس في قضايا اساسية في محطات مهمة في حياة منظمة التحرير، سجلنا التاثير في صدور اعلان وثيقة الاستقلال التي بنيت بالاساس على رؤية سياسية طرحها حزب الشعب مبكرا، وعلى وجود موضوع مثل المقاومة الشعبية التي نادينا بها منذ فترة وراينا ان الانتفاضة الشعبية هي ابرز ملامحه وجعلنا المفهوم اكثر شمولية من أي شكل اخر، اضافة الى التاكيد على اهمية ساحة الارض المحتلة باعتبارها ساحة رئيسية، ونحن على قلق من ان يجري فصل بين الداخل والخارج، التواصل بين الداخل والخارج ضعيف وحزبنا مع تعزيز التواصل مع الشتات الفلسطيني، وايجاد افضل السبل لتاكيد وحدة ترابط الشعب الفلسطيني واستثمار طاقاته المتنوعة في اماكن مختلفة، اضافة الى دعوة الحزب منذ فترة مبكرة الى تعزيز الحريات الديمقراطية والحياة الديمقراطية في النضال الفلسطيني وطرحنا منذ فترة مبكرة مسالة اهمية وجود رؤية اقتصادية للسلطة مختلفة عن السياسة الاقتصادية الموجودة الان ونعمل مع قوى يسارية اخرى واوساط مستقلة من اجل صياغة برنامج بديل او توجهات بديلة للسياسة الاقتصادية للسلطة، اضافة الى انه منذ البداية كان للحزب موقف في موضوع التعامل مع الانقسام في اطار النضال السياسي دعونا ومع ان تكون حماس جزءا من النظام السياسي ولكن في نفس الوقت على اساس احترام قواعد هذا النظام السياسي ورفضنا من حيث المبدا السيطرة على السلطة بالقوة، فهذا مجرد تحققه يلغي الاساس الديمقراطي وشرعية أي نظام سياسي يفرض وجوده بالقوة.

نشعر في الحزب ان التاثير ليس بالمستوى المطلوب ازاء المراوحة في المكان التي تتم منذ فترة في موضوع الانقسام وبناء وحدة استراتيجية موحدة هناك شيء من التقدم في عناصر استراتيجية ، دعونا مبكرا التوجه الى الامم المتحدة واعلان حدود الدولة والاعتراف بها وهذا الموقف وقتها وجد عليه خلاف وعندما تبنت منظمة التحرير والرئيس عباس هذا الموقف دعمنا ذلك بشدة وهذا ينسجم مع رؤية حزب الشعب، الان نريد ان يستمر هذا التوجه دون محطات توقف امام ذلك، بل استمرار هذه الوجهة عبر تعزيز الارادة الدولية من اجل انهاء الاحتلال، لكن هناك شعور ان تيار اليسار في التاثير السياسي اقل من واقع وجوده على الارض، لم يكن طرفا في اضطهاد الشعب الفلسطيني والتسبب بازمات ومشاكل للشعب الفلسطيني، وهذه نقطة القلق الان كيف يمكن تاكيد حضور اليسار كتيار وازن في الساحة الفلسطينية نحن شعورنا ان هذا الدور يتراجع لحزبنا ولليسار بشكل عام، ولذلك عندما نتحدث عن وحدة اليسار فهو من منطلق الانسجام مع رغبة اوساط عديدة لليسار ومصالح قوى اجتماعية ان يكن هذا اليسار اكثر وضوحا وقوة في الساحة الفلسطينية.

ما هو دور اليسار في المصالحة الوطنية الفلسطينية؟ الحزب وضع لنفسه منذ البداية الوجهة التي تقول- ان العنصر الحاسم في انهاء الانقسام هو الراي العام والشعب الفلسطيني وعدم رهن انهاء الانقسام باي طرف من الاطراف، وهذا وضع معقد في ظل استقطاب حاد في كلا الطرفين، وكان دورنا كيف نعزز لدى الراي العام انه لا يوجد تبرير لاي شرعية لهذا الانقسام، لدى الشعب الفسطيني. واصبح تبرير استمرار الانقسام حتى لدى الدول العربية غير ممكن، وبرايي هذا ما ادى الى استئناف مسار المصالحة، وفيما يخص السلطة في تقديري كان هناك تركيز للسلطة التنفيذية على حساب السلطات الاخرى، السلطة التنفيذية تعمل دون أي رقابة واي سلطة تشريعية وبالتالي زادت الهيمنة للسلطة التنفيذية على كل السلطات، ونحن وقفنا ضد ذلك، وضد انتهاك الحريات، واستخدام القانون الاساسي واصدار مراسيم لا داعي لها، ودعونا الرئيس عباس لعدم اصدار مراسيم لا تحمل حالة الضرورة، وكان هناك ملاحظات على العديد على المراسيم لختلفنا ودعونا باستمرار الى عودة الحوار وفي وقت ما لم نقطع الحوار رغم ادانتنا للانقسام واستيلاء حماس على السلطة لم نقطع التواصل، حتى عند توقيع الاتفاقات في القاهرة لعبنا دورا مهما في ايجاد قواسم مشتركة للمحافظة على حماية مشروع انهاء الانقسام بها .نريد ان يكون الصراع داخل النظام السياسي وبوسائل ديمقراطية، ما يميز اليسار ليس في نجاحه هل استطاع انهاء الانقسام ام لم ينجح؟ ولكن اليسار افقد شرعية مبررات الانقسام واجبر الجميع على الاحتكام للالية الديمقراطية والصراع داخل النظام السياسي.

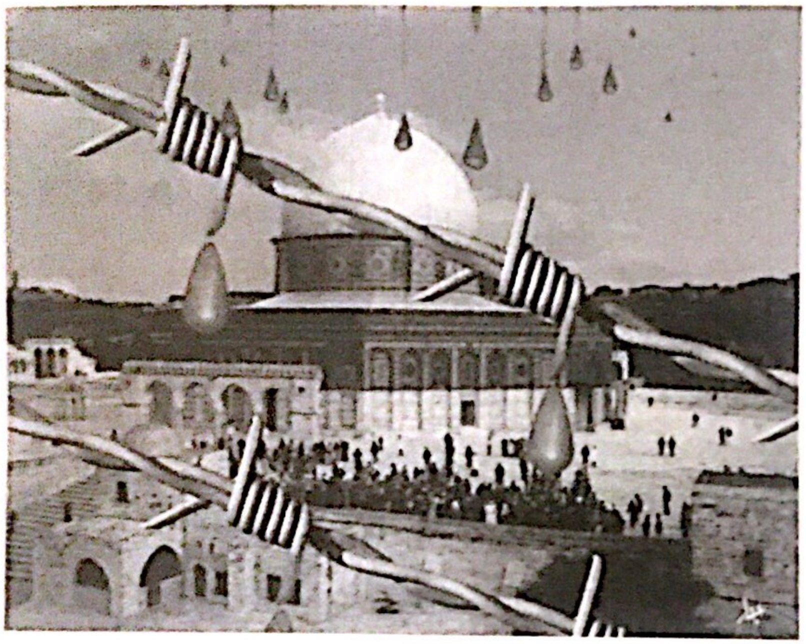
هل ترى ان تفتت اليسار اثر على تراجعه مجتمعيا؟

اضافة الى تفتت اليسار يوجد عنصران، والاهم ان اليسار اغفل وقلل من شان النضال الاجتماعي والديمقراطي خلال السنوات الماضية وكذلك من التواصل والعلاقة مع الجمهور والحركات الشعبية والطرف الشعبي، اليسار في رايي اما غلب الموضوع السياسي على الموضوع الاجتماعي. لقد استخف بذلك، او ترفع عن ذلك او انساق لحالة وكانه لا يوجد ما يميزه يقوله فيما يجري، بواقع ان هناك قضايا وطنية عامة والسلطة لها هدف عام، ولكن من قال ان رؤية اليسار لدور القطاع الخاص في فلسطين هي نفس الرؤية للقطاع الخاص لدوره، ومن قال ان الضمانات الاجتماعية والحد الادنى للاجور وغيره ذات الرؤية الموجودة عند الحكومة والقطاع الخاص؟

اليسار خلال السنوات الماضية انغمس وبشكل عام في الاطر البيروقراطية لمؤسسات مختلفة سواء النقابية او غير ذلك وتماهى مع حالة ابتعاد هذه الاطر عن الانخراط الحقيقي في المطالب الاجتماعية، او استعاض بالمؤسسات الاهلية عن الانخراط المباشر في قضايا الناس، وبالتالي اضعف من تواصله مع المجتمع، فلا المؤسسات الاهلية ولا بيروقراطية المؤسسات النقابية المختلفة تستطيع ان تحسن في امكانيته بالتواصل المباشر اكثر في قضايا الجماهير.

الاستثمار في القدس بين الجد والهزل

محمد خضر قرش



يحلو لكثير من رجال أعمال ولجهات ومؤسسات وصناديق وشركات استثمارية أسست خصيصا كما قيل للاستثمار في القدس أن يداعبوا ويتناقشوا ويتنافسوا ويتناظروا ويتحدثوا بين الفترة والأخرى حول جدوى وأهمية الاستثمار فيها. فالعديد العديد منهم يهوى الكلام والمقابلات الصحفية والتي يطلق خلالها تصريحات قوية تجعل من يقرأها أو يسمعها أو يشاهدها يعتقد بأن الاستثمارات في القدس تسير على قدم وساق وبوتيرة عالية ونشطة تتسع وتمتد لتشمل كل القطاعات بحيث لا يبقى ركن أو زاوية أو نشاط إلا ويشهد نموا واستثمارا مستمرا . ولهذا الغرض تعقد المقابلات الصحفية والندوات والورش وأحيانا المؤتمرات الاقتصادية في الداخل والخارج ويشد الرحال بين الفترة والأخرى إلى الدوحة وغيرها من العواصم لمناقشة الاستثمار في القدس بما في ذلك الحصول على مساعدات تمويلية أو اقامة صناديق متخصصة لهذا الغرض . لكن أحدا لم يجرؤ بعد على القول بأن معظم الوفود تعود خالية الوفاض أو كما يقال بخفيَ حنين.

جميع المقدسيين الذين يسمعون هذه التصريحات يضحكون ويستغربون كثيرا من مطلقيها لكونها ليس فقط غير صحيحة وإنما تعكس حالة من التناقض بين التصريحات الكثيرة والفعل شبه المعدوم . فالمقدسيون يسمعون صوت تشغيل ماكينات الطحن ولكنهم لم يروَ الطحين بعد، وهم على هذا الحال منذ قدوم سلطتهم الوطنية عام 1994. الجانب الآخر من المأساة أن مساحة القدس صغيرة جدا وهي كالصلعة تشاهد من كل الجهات الأربع فكيفما تضربها يسيل دمها. بمعنى لو أن كل التصريحات التي يطلقها مدراء ومسئولو ومفوضو هذه الشركات وصناديق الاستثمار وجدت طريقها أو نصفها للتنفيذ لكانت القدس الشرقية الآن مركزا استثماريا كبيرا ونقطة استقطاب وجذب للمقدسيين للعمل فيها ولساهمت في حل مشكلة البطالة المتزايدة والمتفشية بين شبابها وخريجيها.

فحينما تؤسس شركات برؤوس أموال كبيرة خصيصا للاستثمار في القدس ويمضي على مباشرة أعمال بعضها أكثر من عقد من الزمان ولا يوجد لها حتى مقر في القدس، فلا عجب أن يعتبرها المقدسيون نوعا من الهزل أو الدعابة أو النكتة التي لا تستحق حتى أن يبتسموا لها. الحديث عن الاستثمار في القدس بات نوعا من الترف الفكري والتنزه، فمن له ساعة فراغ لا يعرف كيف يقضيها يذهب لعقد مؤتمر أو مقابلة صحفية يتحدث فيها عن ضرورة الاستثمار في القدس ويدعو الآخرين لفعل ذلك وتنشر صوره في الصفحات الأولى ، وكفى الله المؤمنين شر القتال بعدها ،وهنا بمعنى شر الاستثمار ويرفع بعدها العتب واللوم.

لم يعد المقدسيون يعيرون مثل هذه التصريحات أية أهمية تذكر ،فهي كما يقولون «كلام ومطيروا الهوا» أو كلام جرايد .وآخر خبر شبه مضحك يتناقله المقدسيون في هذه الفترة أن شركة قابضة كبيرة تفتقت قريحتها أخيرا بتحويل سوق البازار في القدس القديمة إلى مطعم واستراحة!!!! وكأن القدس ينقصها المطاعم.لا ادري لماذا لم يتم تحويلها إلى مجمع للصناعات الحرفية مثلا. فمن الغريب وغير المنطقي أن تنافس شركة كبيرة قابضة رأسمالها بعشرات الملايين من الدولارات الحقيقية أصحاب المطاعم الصغيرة والمتوسطة في القدس الشرقية؟لماذا لم تتجه إلى الاستثمار الإنتاجي وهو متاح ومربح كالإسكان على وجه التحديد ، فالربح فيه يصل إلى أكثر من 100% في المائة . من حق المقدسيين أن يضعوا علامات استفهام حول جدية الاستثمار في القدس.

فحينما يتبع القطاع الخاص الفلسطيني أسلوب ونهج الحكومة والسلطة اللتان ما فتئتا تصرحان ليلا ونهارا عن أهمية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية دون أن تفعلا لها شيئا أو تترجم أقوالها إلى برامج عمل فإنه بذلك – أي القطاع الخاص– يتحول بدوره إلى أبر مورفين إضافية لتخدير المقدسيين فحسب.

لا نريد المزايدة في موضوع القدس، لكني أتمنى من كل قلبي وعقلي أن تقوم الشركات المساهمة العامة والقابضة وصناديق الاستثمار بنشر قائمة باستثماراتها في القدس. فالماء تكذب الغطاس كما يقولون. فالقدس عروس عروبتنا كما يقول مظفر النواب وليس فقط عاصمة دولتنا المنشودة، فلماذا نريد أن نزيد وجعها وألمها ومأساتها عبر تصريحات لا تسمن ولا تغني من جوع.ألا يكفي ما يفعله الاحتلال فيها ؟؟ . الاستثمار في القدس يجب أن لا يكون للدعابة والتسلية والتنزه والهزل ولقتل وقت الفراغ لدى بعض رجال الأعمال وتباهي رؤساء بعض صناديق الاستثمار. فالقدس تحتاج إلى استثمار حقيقي وفعلي يلمسه المقدسي ويراه بأم العين، وبخلاف ذلك فالسكوت أفضل وأرحم لنا وللقدس. اللهم هل بلغت فاشهد.

من المسؤول عن تعطيل إقرار الحد الأدنى للأجور؟؟

محمد جوابرة

في زحمة الأحداث وتواليها التي لا تتوقف في خضم الصراع مع المحتل.. حيث تأخذ الاولويات في العمل الوطني مكانتها في مقدمة الاهتمامات على حساب قضايا وهموم المواطن والتي تعبر في محتواها عن قضايا واستحقاقات لا بد منها من اجل تعزيز الصمود وتطوير اشكال ومجالات المواجهة والتصدي لإجراءات المحتل التي تستهدف النيل من صمود الشعب ونضاله من اجل حريته واستقلاله...

وعلى الرغم من كل ما يقال من مستويات المساهمة التي تقدمها الطبقات والشرائح الشعبية الفقيرة والمهمشة في النضال الوطني والبناء الاقتصادي والاجتماعي الا ان هذا لم يمنحها الحق في معالجة قضاياها الانسانية من قبل الجهات التي ترسم السياسات وتمثل القرار في رأس الهرم السياسي الفلسطيني... وأنا كانت مشكلة البطالة والفقر تمثل احد ابرز مظاهر الظلم والقهر الاجتماعي للعمال الفلسطينيين فان مطلب الحماية الاجتماعية وتنظيم سوق العمل وفق ضوابط انسانية يمثل مدخلا لا بد منه للمعالجات الجادة والخروج من الازمة الراهنة التي يعيشها عمالنا والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة ووقف نزيف عشرات الاف الخريجين من الشباب الذين ينضمون لسوق العمل الفلسطيني دون اجراءات محددة قادرة على استيعابهم.

ويتضمن مفهوم الحماية الاجتماعية انماطا واساليب متعددة بدءا بنظام السوق الاقتصادي المتبع وجملة الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في تطور اقتصادي منسجم مع معطيات الواقع المعاش من ناحية وتعطي حيزا واسعا للعدالة الاجتماعية التي تمثل ضرورة لاستمرار العمل واستحقاقاته الإنسانية فيما يتعلق بأوضاع العاملين والطبقات المهمشة والفقيرة الأمر الذي من شأنه أن يحول المجتمع ككل إلى مجتمع منتج وفاعل قادر على مواجهة القضايا الوطنية والديمقراطية الكبرى للمجتمع ككل.

الا ان سيادة اقتصاد «السوق الحرة» الذي يمنح أفضلية لرأس المال الخاص من اجل اخضاع كافة الحقوق الاجتماعية للمساومة واستغلال عوامل الضعف والفقر والبطالة من اجل زيادة استغلاله وثرائه على حساب الطبقات الفقيرة والمهمشة. فعلى الرغم من الكم الهائل من الانظمة والقوانين النافذة المفعول في المناطق الفلسطينية والاتفاقيات الموقعة من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية في اطار اتفاقيات العمل المشترك مع المنظمات الاقليمية على المستوى العربي أو الدولي «الاتفاقيات الدولية» الا ان الواقع لا يعكس اي نتائج ملموسة من شأنها ان تساهم في التفاؤل او تبشر بالخير على المدى المنظور وخاصة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والحد الادنى للأجور ووضع القوانين والانظمة موضع التطبيق.. بل ان الواقع القائم يؤكد ان جملة هذه القضايا تخضع للمساومة بين اطراف الانتاج كما يسميها البعض» الشركاء الاجتماعيون» في ظل خلل كبير في امكانيات وقدرات كل طرف واستثماره لتفشي البطالة والفقر.

ان ما جرى من حوارات حول الحد الادنى للأجور بين «أصحاب العمل والنقابات والحكومة» يعكس بصورة واضحة الاستغلال البشع للظروف الراهنة من قبل راس المال الفلسطيني والحكومة على حد سواء في تعميق وتوسيع دائرة الاستغلال للطبقة العاملة الفلسطينية. حيث يسعى أصحاب العمل والرأسماليون الفلسطينيون الى التهرب من هذا الاستحقاق وإبقاء موضوع الأجور خاضعا للعرض والطلب والمساومة في ظل تفشي البطالة والفقر مما يتيح لهم فرض شروطهم على العمال ... ومن ناحية اخرى فان النقابات والتي تناولت الموضوع من زاوية اجرائية فقط وانجرت الى التفاوض حول الموضوع «الحد الادنى للأجور» من زاوية مقدار الاجر واخضاعه للمساومة والمفاوضة كمبدأ لتحديده سعيا منها لتبرير نفسها كقيادة عمالية وبحثا عن انجاز تقدمه للعمال الفلسطينيين، مما جعل الخلاف يبدو وكأنه خلاف حول مقدار الحد الادنى للأجور وليس الأسس الواجب إتباعها لتحديده وفق المعايير والاسس الانسانية المتبعة والمعروفة في اطار الاتفاقيات والقوانين المعمول بها محليا وعربيا ودوليا.

ويضاف الى ذلك عدم توحد النقابات حول رؤية موحدة، الامر الذي جعلها تقدم أكثر من رؤية للحد الادنى للأجور مما أتاح وأعطى فرصة لأصحاب العمل والحكومة للتهرب من الموضوع وتحميل المسؤولية للنقابات في فشل التوصل الى اتفاق حول الموضوع.

أما الحكومة وهي الطرف الراعي لتنفيذ الانظمة والقوانين فقد استغلت الواقع المشار اليه سابقا واعتبرته مبررا للتهرب من التزاماتها حول الموضوع ووعودها السابقة بهذا الشأن مع ملاحظة ان الحكومة هي اكبر مشغل في المناطق الفلسطينية وهي التي ستتحمل عبئا كبيرا في حال اقرار الحد الادنى للأجور في ظل تنامي مظاهر العجز المالي لتوفير متطلبات موظفي الحكومة وارتفاع وتائر النضال النقابي والمطلبي للعديد من قطاعات العمل الوظيفي الحكومي

بناء على ما تقدم فقد خضع موضوع الحماية الاجتماعية بمجمله للواقع القائم والازمات الاقتصادية المتلاحقة التي تعانيها السلطة والميل الواضح لدى الجهات الرسمية بالانحياز لرأس المال وفرض رؤيته في معالجة القضايا النقابية مضافا اليه الضعف الواضح في اداء الحركة النقابية وعدم قدرتها على خلق حالة ضاغطة قادرة ان تفرض نفسها وتحصل على حقها بالعيش بحرية وكرامة من خلال تنفيذ الالتزامات التي تعلنها الجهات الرسمية من ناحية وضمان الحريات النقابية والتي يجري انتهاكها بشكل مستمر ومن ناحية ثانية التراخي والتماهي مع اصحاب العمل في فرض تطبيق الانظمة والقوانين السارية المفعول في مواقع العمل او في القضايا العامة – رغم كافة الوعود التي يطلقها المسؤولين ويجري التراجع عنها كما حصل في الحد الادنى للأجور.

ومن أجل ذلك لا بد للعمال الفلسطينيين ان

يسعوا بكل امكانية من اجل المطالبة بحقوقهم النقابية الانسانية بما ينسجم مع دورهم وعطائهم وهذا يستدعي ان تتوحد النقابات أولا حول القضايا المطلبية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة أو القضايا النقابية المطلبية الاساسية لتقدمها بشكل موحد الى جمهورها أولا والى الجهات الرسمية المسؤولة عن تطبيق الانظمة والقوانين وتحديد السياسات الاقتصادية ....

وهذا هو المطلوب لوحدة الحركة النقابية الفلسطينية حيث ان الوحدة لا تعني تجميع البنى والهياكل وتقسيم الحصص والمسؤوليات بل هي برنامج نقابي نضالي موحد يؤمن به العمال ويوحد نضالهم النقابي من اجل نيل حقوقهم ....

أما فيما يتعلق بالحقوق فهي مطلب الحماية الاجتماعية واوجهها المتعددة بدءا بضرورة وجود قانون للضمان الاجتماعي وتحديد الحد الأدنى للأجور وفق معايير ومقاييس انسانية فحسب ما صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج معالم الفقر في الأرض الفلسطينية للأعوام 2009-2010

((وقدّر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد (اثنين بالغين وثلاثة أطفال) في الأرض الفلسطينية 2732 شيكلا خلال عام 2010 (حوالي 609 دولار أميركي)

بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 1783 شيكلا (حوالي 478 دولارا أميركيا) بمعدل سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الشيكل 3.73 خلال عام 2010.))

والمطلوب ان لا يقل الحد الادنى عن هذا السقف الذي حددته الجهات الرسمية وفق معايير ومقاييس محلية ودولية متفق عليها...

إن الإقرار بقانون للضمان الاجتماعي والحد الادنى للأجور من شأنه أن يساهم في تنظيم سوق العمل الفلسطيني ويحد من حالة الاستغلال السائدة ويساهم في الانتقال القضايا المطلبية الاخرى والتي من المفروض ان يكون عنوانها السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات الفلسطينية في كل من الضفة وغزة ومدى ملاءمتها للواقع الفلسطيني المعاش وقدرتها على معالجة قضايا الفقر والبطالة والعمل ارتباطا بتعزيز دور الطبقة العاملة بالنضال الوطني في إطار النضال من اجل نيل الحرية والاستقلال والعودة...

كان اسمك احمد عطية خميس

«عسكر»



حولوك إلى 5176 هذا الرقم الذي أطلقوه عليك ليمحوا أسمك...لتنساك الأجيال..لتنساك ذكرى وتمام ..لينساك رفاقك ..أرادوا محوك من ذاكرة الحزب والرفاق .

غيبوك قسراً تسع سنوات لم يعرفوا أنك عسكر ...جيش في رفيق واحد انتقموا منك فقتلوك انتقموا من جسدك فغيبوه .

وها أنت اليوم تعود إلينا مارداً تجوب فينا شوارع وأزقة قلقيلية حارة حارة كما كنت تعودنا قبل غيابك ، تخرج اليوم قلقيلية ليس للوداع وإنما لتستقبل فارساً ونسراً شماً لا يشق له غبار .

ألم تكن أنت تسهر وتحرسها ليلة. ربان الليل ...ألم تكن تلاحق العدو كل ليلة ...فكان شعارك الناظم (نعم تستطيعون أن تدخلوا قلقيلية ما شئتم لكن لن تخرجوا دون الضجيج فكنت تلاحقهم برصاصك تارة وبعبواتك الفقيرة المتمردة تارة أخرى عندما كنا نسمع ونحن في بيوتنا أزيز الرصاص كنا ندرك أن عسكر كان هناك .

يضغط باصابعه على الزناد يخوض المعركة بشرف وشراسة...ننتوه لا نعرف النتائج وكنا ننتظر بفارغ الصبر بزوغ الصباح لنطمئن عليه فندرك بأنه ما زال يقاوم نلتقيه ونفرح معاً فكانت ابتسامته تملأ المكان .

كنت تسارع الزمن لأنك تدرك أن لقاء قائدك الشهيد رائد نزال سيكون حتميا ، لقاء كنت تريده ليس باى ثمن بل كنت تقول الثمن يجب أن يكون مكلفاً وباهظاً للعدو عندما ينال مني. ضربت مثلا جميلا بأخلاق القائد الثوري سلاحك طاهر نظيف، رصاصاتك تعرف طريقها وهدفها ولم تكن يوماً قاطعة طريق، صادقه بصدق انتمائك لفلسطين، كانت عيونك شاخصة نحو قريتك المدمرة (خربش)،

ستبقىدربك: ذكرى تذكر أختها تمام بانك لم ترحل من اجلهن فحسب وإنما رحلت من اجل قضية... ألم يقلها غسان من قبل وكتبها بمداد دمه (الإنسان قضية)



رفيق دربك :

شاهر الراعي

رئيسة فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في محافظة أريحا ومديرة مركز الطفل/ بلدية أريحا



نادرة المغربي

كما النحلة، لا تهدأ ولا تستقرّ حتى تؤدي ما عليها من واجبات.. وتنتقل من إنجاز لآخر بمثابرة وإصرار.

بدأت موظفة صغيرة في مؤسسة بشهادة متواضعة. وهي الآن رئيسة لفرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية./ أريحا، ومديرة مركز الطفل التابع لبلدية أريحا.. وتواصل دراستها لنيل شهادة الماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي الذي أحبته منذ بداية تفتحها على الحياة، وهي مدربة في مجال النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والطفل وناشطة اجتماعية.. معها كان لقاؤنا، بصفتها تجربة نسوية ناجحة في المجتمع الفلسطيني الذي ما زال ينكر على المرأة حقوقها..

■ انت صاحبة الباع الطويل والعريض في العمل العام والعمل الوظيفي. حدثينا عن بداياتك وكيف تكوّنت لديك أحلام الارتقاء الوظيفي والأكاديمي وما هي خطواتك نحو إنجاز كل هذا؟

أنا امرأة واضحة، صريحة، وحساسة جدا.. وهذه صفات رغم قوّتها واحتياجنا لها إلا أنها تسبب لي بإشكالات عدة..

ولدت في مدينة القدس، ونشأت في مدينة أريحا. منذ طفولتي كانت شخصيتي مستقلة، وساعدني والدي على ذلك كثيرا.. وأخذت منه الكثير أيضا، في الشكل والصفات. أحببت منذ إنهائي مرحلة الثانوية العامة أن أدرس الخدمة الاجتماعية، ورغم حصولي على موافقة للدراسة في الجامعة الأردنية في عمان، إلا أن تصادف حدوث مشكلة في نفس الوقت في عمان، وخوف والدتي الشديد عليّ كوني أكبر إخوتي، حرمني من الذهاب للجامعة ودراسة التخصص الذي أحبه، التحقت بعدها بكلية مجتمع المرأة (معهد الطيرة) في رام الله ودرست السكرتارية وإدارة المكاتب. ولم يمض شهر على تخرجي حتى عملت في مؤسسة الاتحاد اللوثري العالمي في القدس، وبقيت في عملي هذا مدة ثماني سنوات، كانت تجربتي الأولى في العمل وكان لهذه المؤسسة الفضل الكبير في صقل شخصيتي المهنية. تنقلت بعدها في عدد من المؤسسات في القدس ورام الله، إلى أن استقر بي الأمر في بداية العام 2004 للعمل في بلدية أريحا، حيث عملت مديرة لمكتبة بلدية أريحا مدة عامين، ثم مديرة مركز الطفل التابع لبلدية أريحا أيضا حتى هذا اليوم.. في هذه الفترة بدأت والدتي الغالية أطال الله في عمرها تشجعني على التسجيل في جامعة القدس المفتوحة ودراسة الخدمة الاجتماعية، التخصص الذي طالما أحببت دراسته، ورغم ترددي في البداية، إلا أن والدتي نجحت في إقناعي بالدراسة، وبدأت في دراسة الخدمة الاجتماعية بعد حوالي عشرين سنة من العمل، لم يكن الأمر سهلا، ولكني تخرجت من الجامعة بعد أربع سنوات من الدراسة بتفوّق على قسم الخدمة الاجتماعية في منطقة أريحا، وبدأت مباشرة دراستي للماجستير في برنامج الإرشاد النفسي والتربوي في جامعة القدس في أبو ديس، وبتشجيع ودعم من والدتي أيضا، وكان هذا في نهاية العام 2011.

■ بين العلاقات الودودة البريئة مع الأطفال في المركز، والعلاقات المعقّدة المتشابكة مع نساء الاتحاد، كيف توفّق نادرة المغربي بين هذين المتناقضين؟

حتى بداية عملي في مركز الطفل نهاية العام 2005 كنت أرى أن أكثر عمل أحببته هو عملي في مجال السياحة والذي كان في «قرية أريحا السياحية»، لكنني عندما بدأت العمل مع الأطفال، اكتشفت أن العمل مع هذه الفئة هو الأجمل، أحب الأطفال كثيرا،

رغم تفكيرهم والتعب الذي يسببه العمل معهم، وصعوبة التفاهم في سبيل توجيههم والاهتمام بتطلعاتهم. وقد أرهقت هذه المساعي معهم بعد الدراسة والاطلاع على مجال الخدمة الاجتماعية، حيث حاولت تطبيق تلك النظريات التربوية الغنية مع الأطفال والأمهات.

ومن جانب آخر فإن عملي مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قدم لي الكثير الكثير من المعرفة والمعلومات والتجربات الخاصة بهذا المجال، مما جعلني ألمس عن قرب قضايا وهموم المرأة بشكل مختلف، ومحاولة المساهمة في التخفيف منها، وذلك من خلال توعية المرأة بحقوقها وغير ذلك من ورشات وتدريبات توعوية في مجالات تخص المرأة والفتاة. وعلى الرغم من أن عملي هذا واحتكاكي وتعاملي مع الكثيرات خلال السنتين الأخيرتين لا يبشر بالكثير في الفترة القريبة على الأقل، إلا أنني سعيدة في عملي الميداني مع الناس في مختلف المناطق. إنهم الهدف الذي نعمل لأجله، ونقدم له ما نستطيع، وأشعر بتقديره لمجهودنا. فالعمل مع هذه الأطر يقدم الكثير من الأفكار، ويساهم في تعميم التفاعل المجتمعي مع الناس. وأتمنى أن أستطيع تقديم المزيد في هذا المجال.

الزواج حلم كل امرأة، وهو هدف حقيقي وجوهري لحياة المرأة العربي، لكن يبدو أن نساء العمل العام يتأخر تحقيق هذا الهدف لديهن، وإذا تحقق فهو ذو عمر قصير.. لماذا؟

الزواج شيء مقدس، وحق طبيعي وشرعي لكل من المرأة والرجل، وفي نظري الأسرة الناجحة هي أعظم أمر ممكن أن يحققه الإنسان في هذه الحياة. أما فيما يتعلق بأن نساء العمل العام يتأخرن في تحقيق ذلك، وإن تحقق يكون عمره قصير" فأنا لست مع هذه المقولة، فنساء العمل العام هن نساء من المجتمع، ومسألة تأخر زواج البعض منهن أو حتى عدم زواجهن فهو أمر يحصل مع كثيرات، وليس بسبب كونهن من فئة معينة. ربما ولأن النظر يكون مسلطا أكثر على هذه الفئة فإن الشخص يراه بشكل مختلف ومكبر. فهذا الأمر من الظواهر المنتشرة في المجتمع الفلسطيني والعربي، وهي تتعلق بعدة جوانب، منها ما يتعلق بثقافة المجتمع السائدة حول الارتباط، وتخوف بعض الرجال من الارتباط بامرأة ناجحة ومثقفة، أو تفكيرهم عن المرأة تقف عند حدود وصمها بالأنانية والاجحاف، ولا أنكر وجود بعض النساء اللواتي يعتبرن الوعي نوعا من السيطرة والاستعراض، وهو ما لا يحتمله لا الرجل ولا أي امرأة واعية بالفعل. وعلى العموم فإن مسألة العنوسة والطلاق مرتفعة في مجتمعنا، وهذا يعود كما ذكرت سابقا إلى بعض العادات والتقاليد هنا وهناك في الطريقة السلبية في تفكير بعض من الرجال والنساء في هذا الشأن.

عن الطفل والتفاعل معه وتهيئة الجو المناسب لمنحه فرصة التمتع بطفولته.. هل ما يحدث لديكم في المركز يكفي لذلك؟ وهل لديك تصورات لتغيير الحالة؟

بشكل عام لا أرى مؤسسات تعمل بشكل متكامل من حيث توظيف أناس متخصصين في مجال الاهتمام بالطفولة وتهيئة المناخ المناسب لهم. وبالنسبة لمركز الطفل، فنحن نقوم بتقديم خدمات وأنشطة متنوعة للأطفال رغم وجود نقص كبير في الكوادر، حيث تقوم بلدية أريحا والتي يتبع لها المركز بتوفير كافة المستلزمات واحتياجات المركز، ونقوم من خلالها وبما لدينا من موظفين ومساعدة بعض المتطوعين المتدربين بمحاولة سد هذه الفجوة وتقديم الخدمات للأطفال على أفضل وجه. وبالنسبة للمبنى فهو مبنى جميل ومهيأ بشكل خاص للأطفال، ولكن المنطقة التي يتواجد فيها المركز غير مناسبة.

المرأة الفلسطينية، ونضالها الوطني حافل بالتضحيات، لم يسمح إلى الآن بإنشاء مسلحة نسوية تشكل جدار حماية للمرأة من الاضطهاد الذكوري السائد. لماذا؟ وما العمل لإنشاء مثل هذه المسلحة؟

هذا صحيح للأسف، وهو أمر مؤلم، فعلى الرغم مما قدمته المرأة الفلسطينية من نضال وتضحيات هائلة إلا أنها لم تحصل على حقها مجتمعيا ولا سياسيا، ولم يرافق ذلك اعتراف بحضورها وبما قدمته بالشكل المأمول. وعلى الرغم من أن مشكلة المرأة هي ذات المشكلة في مختلف دول العالم إلا أن وضعنا في فلسطين يشكل حالة استثنائية، فهي إضافة إلى كل ما تواجهه المرأة العربية والغربية من مشكلات، فإنها تعاني الأمرين، من وجود الاحتلال الإسرائيلي. هذا إضافة إلى ما تواجهه المرأة في أغلب الأحيان من محاربة المرأة نفسها، فهناك بعض النساء اللواتي يحاربن المرأة نفسها خاصة إذا كانت امرأة ناجحة. ومن جانب آخر نرى أن هناك حاجة كبيرة إلى مزيد من الوعي والتثقيف بحقوق المرأة، حيث كثيرا ما نرى نساء تتنازل عن حقوقها ولا ترغب في المساعدة خشية من المواجهة، ولعل مسألة الميراث ومنع المرأة حقها مثال واضح على ما نقول. إننا في سياق عملنا مع النساء نلاحظ الكثير من هذه المشكلات. وهنا لا يمكن وجود سلاح وجدار حماية للمرأة المضطهدة والمحرومة المجتمعي والوطني على السواء. إنني أرى أن المرأة الفلسطينية هي قروية ناشئة تعمل في الأرض منذ الصباح للمساهمة في تأمين قوت أولادها، والمحافظة على أرضها، هي واحدة من أعظم النساء اللواتي يعملن على بناء مجتمعهن. وفيما يتعلق بإنشاء مسلحة نسوية تشكل جدار حماية للمرأة فهذا يتم من خلال العمل الهادف إلى إحداث التغيير الإيجابي، وبناء مجتمع ديمقراطي تسوده قيم الحرية والعدالة، وتغليب المصلحة النسائية العامة على المصالح الصغيرة والخاصة.

التعددية التنظيمية للأطر النسوية تفرز تجمعات نسوية ذات برامج لا تكاد تختلف.. هل هذه ظاهرة صحية؟ وكيف تفهمين التعاون بين هذه الأطر ووحدتها؟

من المسلم به أن الأطر النسوية ظهرت كامتداد طبيعي للأحزاب والفصائل السياسية، وأثرت بشكل كبير وإيجابي على مشاركة المرأة بفاعلية في النضال الوطني الفلسطيني، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك تهميش واضح للمرأة مقارنة بما قدمته من نضالات وتضحيات كبيرة وواضحة. وأعتقد أن أسبابا كثيرة في ذلك تعود للمرأة نفسها، فهناك من ينتمين للأطر النسوية دون توجه واضح ومحدد لديهن، وهناك من يخلطن بين العمل الوطني والعمل المؤسساتي. من وجهة نظري فإن الاختلاف أمر طبيعي وصحي، ولكنني أعتقد أننا بحاجة إلى تكثيف العمل الجماعي والنقاشات بين مختلف الأطر، والعمل بشكل تكاملي وليس تنافسي، ذلك أن الهدف واحد. وعليه فإننا بذلك نبتعد عن التكرار في البرامج، ونحقق النتائج المرجوة من هذه الأطر وهذا الاختلاف.

محطات

يكتبها: عـــرار

ان شاء الله ولد!

رواية المصالحة الفلسطينية ما زالت فصولها قيد التأليف والتنقيح ، منذ سبعة اعوام ، ولم يُكتب السطر الأخير بعد.

سبعة أعوام وسبع محاولات اتفاق لم يصمد منها واحد حتى يجف الحبر الذي كتب به ، ثم تكون العودة للمربع الأول ، وأصبح الحديث عن المصالحة الفلسطينية ، والأمل الذي طال انتظاره ، كبير الشبه بحال تلك المرأة التي أجهضت سبع مرات متتالية ، وزوجها الغاضب يهددها بالطلاق إن لم يكن الثامن ولدا ، وما زالت منذ شعرت بالحمل ترفع يديها إلى السماء وتدعو « يا رب ولد...! »

هذا شأن الماراثون الفلسطيني غير المقيد بالزمن والمسافة ، أتعب الجميع وأعياهم حتى باتوا عاجزين عن التقاط الأنفاس ، وبالتالي من حق المتعبين السؤال .....لماذا؟؟.

نحن ما زلنا ، رغم الثنائية الحاصلة نأمل الوصول إلى نهاية النفق ، وأن لا تكون اللقاءات لمجرد التقاط الصور التذكارية ، وتقطيع الوقت في انتظار متغيرات اقليمية يراهن البعض أن تكون في خدمة خطوته القادمة ...» وان شاء الله ولداً».

وثيقة

صار لازم الحكي بالبلدي ، ولازم أكثر قرع الجرس في أذن كل يساري تقدمي ديمقراطي فلسطيني ، ربما تحدث الاستفاقة ، وتنقشع الغشاوة عن عيون الذين يتشدقون ليل نهار عن ائتلاف القوى الديموقراطية التقدمية اليسارية منذ ما يزيد عن اثني عشر عاما ، ورغم ذلك ما زالوا يتحدثون ...!

الكل يتهم الكل ، والبعض يرجم القواعد ويتهمها بالاحتقان ، والكل يهرب إلى الأمام خلاصاً من استحقاق لا بد منه ...

بالمناسبة ، أطراف مصرية ليبرالية وقومية ويسارية ...الخ ، وجدت نفسها في زحمة الحراك المصري مضطرة للتجمع والاتفاق على وثيقة حددت فيها الرؤية للمرحلة القادمة ...وانجزت ذلك بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع مضمونها.

اليساريون ، الديموقراطيون والتقدميون الفلسطينيون مستاؤون من المحاصصة بين قطبي الخلاف والانقسام ولكنهم لا يجرؤون على قطع خطوة واحدة للاتفاق على الحد الأدنى ، حتى لا يبقوا في خانة ردة الفعل ، يشتمون الظلام ولا يوقدون شمعة تبدد ظلمة المسار والمآل الذي يتهددهم إن لم يقطعوا الوقت قبل أن يقطعهم ... فهل من يتعظ ؟!.

غياب ...!

من تتبع برامج المرشحين المصريين ، سواء لمجلس الشعب والشورى ، أو مرشحي الرئاسة على كثرتهم ، لم يلحظ ، ولو اشارة من بعيد ، في برامجهم وخطبهم التي أفاضت في الحديث عن السياسة والاقتصاد ، عن البطالة والأمن ،...الخ . لم يلحظ أي اهتمام بالثقافة والابداع .

الثقافة على اختلاف ألوانها ، بدت وكأنها طفل لقيط لا يجد من يرعاه ، وهذا ليس غريبا على أوطان تعج بأجهزة الأمن والمعتقلات ، بينما لا تجد مراكز الثقافة والبحث العلمي من يمدها بمقومات البقاء والإنتاج .

ذات مرة سئل ملك مصر ... لماذا تأمر بإغلاق المعاهد والمراكز العلمية ، فلم يجد السائل إلا جوابا واحداً ... شعب أميٌ تسهل قيادته !! . فهل يكون غريبا غياب الثقافة عن برامج مرشحي الشعب ما دام السباق على الكرسي في رأس اهتمامات المتسابقين.

ولكن غاب عن الجميع ، وسيغيب طويلا ، أن اقتلاع نظام حكم ، مهما بلغت شدة قمعه وفاشيته أهون ألف مرة من اقتلاع ثقافة أمة وتراثها الحضاري ، أن من يهددون الابداع الثقافي والعلمي مصيرهم مصير الذين تم اقتلاعهم من قلاع وقصور عواصم عربية عديدة.

مساحة حرة ...!!

على وقع الأحداث من حوله ، لبنان يعيش في قلب الأزمة ، فالسياسيون اللبنانيون الذين تخالفت مواقفهم من الأحداث في سوريا ، يبدو أنهم غير قادرين على ضبط إيقاع الاختلاف ، حتى ينحصر في خلاف الرأي وحسب .

لبنان يتهدده شبح الانقسام والاقتتال ، فعندما ينسحب ما هو طائفي على السياسي ، تمتلئ الشوارع بالاطارات المحترقة ، وتظهر فيها أنواع شتى من الأسلحة .

هنا تُستضعف الدولة وتهتز أركان الوحدة الداخلية فيها لحساب أجندات إقليمية ودولية لديها كل الحرص على إشعال فتيل الأزمة ، إن لم يكن إنجراراً إلى حرب أهلية جديدة ، فعلى الأقل خلق جغرافياً خارج سيطرة الدولة ، ليس للجيش اللبناني وقوى الأمن أي وجود عليها .

لبنان مرشح قوي لتحقيق هذا الهدف ، وهو الوحيد من بين دول الجوار السوري الذي لايستطيع أن يوقف تداعيات الأحداث حوله ، فالاردن والعراق ، دول أعلنت أنها لن تكون طرفا ، غير أن لبنان ، الحلقة الأضعف الذي تعج فنادقه برجال الاستخبارات من دول شتى ، وحده لا يجد نفسه قادرا على أن يضبط ايقاع القوى السياسية فيه وحده من يدفع الفاتورة لحساب الغير . فالأحداث التي جرت ، وقد تستمر ، مستوردة بامتياز. فهل يجد اللبنانيون مساحة حرة للتفكير ...؟!

شؤون عربية

حمدين صباحي.. نحو مشروع قومي نهضوي

صوت الناخب المصري لانتخابات الرئاسة المصرية وهو لا يعرف صلاحيات الرئيس الذي سيختاره، ولا مدة ولايته، ولا شكل الدستور الذي بموجبه سيحكم مصر. وفي الخامس عشر من الشهر الجاري وحسب ما هو مقرر ستجري الجولة الثانية بين المرشحين اللذين حازا على أعلى الأصوات وقد شهدت مصر حدثاً تاريخياً خلافاً لما كان يحدث سابقاً وخلال السنوات الثلاثين الماضية، وبهذه الانتخابات تكون مصر على مفترق طرق في ضوء الصراع القائم والمحتوم بين قوى الثورة والإسلام السياسي، ومن هم محسوبون على النظام السابق.

في قراءة لأصوات الناخبين المصريين نستطيع القول أن هناك انقساماً في مصر وأن التغيير الحقيقي والجذري لم يحدث بعد، فالأحزاب والقوى السياسية منقسمة، تيار الثورة يرى أن رأس النظام هو الذي سقط، والتيار الإصلاحي يبحث عن مكاسب فردية وهذا ينطبق على حركة الإخوان المسلمين.

التيار الثوري ما زال متشرذماً في توجهاته، لهذا كانت أصوات ناخبيه مشتتة في الانتخابات البرلمانية، ومن ثم الرئاسية مما خيب آمال الكثير من القطاعات الواسعة في داخل مصر وخارجها، ممن راهن على تكامل الثورة وانتصار نهجها في وجه القوى التي تقاطعت مصالحها على الفترة الانتقالية بدءاً من المجلس العسكري ومروراً بالإخوان المسلمين، وانتهاءً بازلام النظام السابق.

فنتائج الانتخابات الرئاسية التي أعطت لمرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي حوالي 26% من الأصوات، وأحمد شفيق الذي حل ثانياً حوالي 23% من الأصوات، ومرشح الثورة حمدين صباحي 22 % من الأصوات، وعبد المنعم أبو الفتوح رابعاً بنسبة 18%، أما عمرو موسى فقد حل خامساً 12 % من الأصوات.

لقد كان الإخوان يتمتعون من حيث التنظيم والتماسك والقدرات المادية الهائلة، كما أنهم استغلوا الفرصة عندما تأكدوا بأن النظام بدأ ينهار التحقوا بشباب الثورة في يوم جمعة الغضب في الثامن والعشرين من كانون الثاني 2011، وهو يوم دخول الجيش على خط الثورة ونزول دباباته إلى الشوارع، واستجابوا لدعوات عمر سليمان – نائب الرئيس ووعدوا بعدم تقديم مرشح للرئاسة، ولكنهم لم يفوا بوعدهم وأصبح الناخب المصري يدرك أن الجماعة تحاول بكل ما تملك من قوة وقدرات مالية واستخدام الدين للهيمنة على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، لهذا حصلوا على 5.5 مليون صوت مقابل 15 مليون حصلوا عليها في الانتخابات التشريعية.

لكن الدرس المستخلص والأهم هو الاختراق الذي حققه حمدين صباحي والذي يعد بحق رمزاً للثورة المصرية وما حققه يصلح لأن يكون قاعدة لمشروع عربي نهضوي. لقد ظهر كرمز للتجديد للحركة القومية وتمسك بالأصالة والقيم الثورية وفي مقدمتها العروبة والعدالة الاجتماعية والانفتاح على الشخصيات والتيارات الوطنية.

انتخابات الإعادة ونتائجها لربما تضع مصر في حالة من التعقيد لأن العسكر يفضلون الرئيس منهم، ولن يستسلموا للإخوان كما هي قوى الثورة، فهل يتنازل الإخوان لرمز الثورة حمدين صباحي ويتفقوا على تشكيل مؤسسة رئاسية بحق وحقيقة ويجنبوا مصر الاضطراب. ومن الممكن تجدد الاشتباكات.. فالوضع في مصر أمام صفقة ومساومة سياسية. في كل الأحوال فحمدين صباحي هو الرئيس المبايع شعبياً وقومياً.

قراءة في الانتخابات التشريعية الجزائرية

مراسل الهدف - الجزائر

تأتي الانتخابات التشريعية الجزائرية غداة الزمن العربي الجديد، ونجاح الربيع العربي في إحداث تغييرات في عدد من البلدان العربية: تونس، مصر، اليمن، ونجاح الإخوان المسلمين في عدد من البلدان، حيث حرص المسؤولون الجزائريون وفي مقدمتهم الرئيس بوتفليقة على بذل جهود كبيرة لإنجاح الانتخابات واعتبارها أحد أبرز المحطات التي تشهدها البلاد بعد ثورة الفاتح نوفمبر المجيدة، واعتبروها امتحانا لمدى نجاعة برنامج الرئيس وتحالفه (جبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي). وفي وقت تحالفت فيه القوى الإسلامية تحت جبهة واحدة تكتل الجزائر الخضراء، وفي ظل تصاعد المواجهات في جبهة التحرير الجزائرية على خلفية المرشحين بين الأمين العام للحزب عبد العزيز بلخادم، واللجنة المركزية التي حاولت نزع الشرعية وسحب الثقة عنه، وتصاعد المخاطر الخارجية على الجزائر بعد نجاح حركة الأزواد في الجماعات الإسلامية المتطرفة من السيطرة على شمال مالي واختطاف الدبلوماسيين الجزائريين. في ظل هذه التحديات الداخلية والخارجية ووسط ظروف اجتماعية لا تتلاءم مع حجم الإمكانيات المالية للبلد الذي يمتلك رصيداً مالياً كبيراً ما يقارب 160 مليار دولار، مما سيسمح بتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين الجزائريين، وجرى كل ذلك في حضرة سياسة المصالحة التي دشنها بوتفليقة وإجراء سلسلة من الاستشارات مع الاحزاب والقوى الجزائرية ودخول أحزاب جديدة لساحة الصراع، حيث شارك في تلك الانتخابات أكثر من 40 حزباً سياسياً ولأول مرة تشارك جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين ايمن أحمد أحد مؤسسي الثورة الجزائرية التي قادت إلى استقلال البلاد.

فالانتخابات كانت بحق امتحاناً للرئيس وحكومته التي تحيق بها الأحداث من كل حدب وصوب وعلى امتداد آلاف الكيلومترات في الشرق (ليبيا) وآلاف الكيلومترات في الجنوب (مالي والقوى السلفية) وخاصرتها الغربية المغرب، حيث بذل الرئيس جهوداً استثنائية لإقناع غالبية الشعب الجزائري بأهمية المشاركة في هذه الانتخابات وتزكية حكومته باعتبارها المسؤولة عن إنقاذ البلاد وتحسين صورة السلم الأهلي، وتحقيق المصالحة، وتوفير الأمن والسلامة للمواطنين الجزائريين الذين اكتووا بنيران الإرهاب وجرائمه ضد المدنيين الآمنين، مما دفعهم للمشاركة بصورة أكثر من الانتخابات السابقة.

وحضر الانتخابات مراقبون من الجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز ساحق لجبهة التحرير الوطني باعتبارها ضمن حزب الرئيس الذي أكد في أكثر من مناسبة انتماءه لهذا الحزب صاحب التاريخ المشرق والمشرف بالنسبة للجزائر الذي قادها للتخلص من نير الاستعمار الفرنسي وقادها إبان مرحلة الاستقلال. وعلى الرغم من الكثير من الملاحظات التي سجلت على الحزب وتجربته في بناء ما يسمى بالاشتراكية والتطورات التي حصلت على بنيته وأدت إلى إحداث جسام كلفت الجزائر وشعبها العديد من الكلف المادية (ديون تجاوزت 28 مليار دولار) والكلف الميدانية ضحايا مدنيين وحرب أهلية حصدت مئات آلاف الجزائريين، إلا أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والحزب يحسب لهم إحداث تغييرات في بنية النظام السياسية والاقتصادية وتحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة الهدوء والأمن إلى البلاد وسداد الديون وتوفير احتياطي مالي ضخم يقدر بـ 160 مليار دولار في وقت ما زالت البلاد تعاني من البطالة مما يستوجب من الرئيس وجبهة التحرير والتحالف الرئاسي الذي يضم التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة السيد أحمد بو يحيى - رئيس الوزراء أن تولي مسألة التنمية اهتماماً أكبر مما يحقق توفير فرص جديدة للجزائريين ويساهم في رفع مستوى معيشة الجماهير إلى جانب التحديات الأمنية التي تمثلها التطورات الأخيرة التي شهدتها دول الجوار للجزائر(ليبيا ومالي) وإعطاء الجزائر فرصة للعب دور محوري على المستوى



المغاربي والعربي والإفريقي.

حيث حصدت - كما أسلفنا - جبهة التحرير الوطني الجزائرية حصة الأسد 220 مقعداً من بين 480 مقعداً للمجلس النيابي وخلفه التجمع الوطني الديمقراطي 68 مقعداً بتراجع كبير، والتكتل الإسلامي الذي روّج لانتصارات باهرة لم يحصل سوى على 48 مقعداً وهدد زعماؤه بدعوى التزوير بتشكيل مجلس مواز وقيادة المعارضة، وجبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين بن أحمد على 12 مقعداً، وحزب العمال الشيوعي على 20 مقعداً، والأحرار 91 مقعداً، وباقي الأحزاب حصلت على عدد يتراوح بين 7 لحزب جاب الله الإسلامي وواحد أي توزعت باقي المقاعد على أكثر من 21 حزبا وتجمعا سياسيا مما سيمكن التحالف الرئاسي من المضي قدماً بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أكد عليها الرئيس في خطاباته للجماهير والتي تضمنت وعوداً بتمكين جيل الشباب لمواقع قيادة في الدولة مما سيمكنها من مواصلة مسيرة البناء والتعمير التي سيقودها الرئيس فيما تبقى له من فترة رئاسية.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن الحديث عن الاستنتاجات التالية:

أولاً: جاءت نتيجة الانتخابات التشريعية الجزائرية مغايرة لما مثلته التغييرات في المنطقة العربية والتي تميزت بصعود كبير للأحزاب الإسلامية وحصدها لأغلبية مقاعد مجلس الشعب في مصر، وتونس، والمغرب والسبب يعود برأينا إلى التجربة الجزائرية الراهنة والتي كلفت الشعب الجزائري والحكومة أثمانا

باهظة على كل المستويات وميل الجزائريين بعد هذه التجربة الأليمة للبحث عن الأمان والاستقرار بكل ما تعنيه من القدرة على تأمين ظروف إيجابية لتمكين الجزائريين من تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان خيار الشعب الجزائري مع جبهة التحرير الوطني رغم عديد الملاحظات التي أثارتها كتلة الجزائر الخضراء وعدد من الأحزاب والتجمعات الحزبية حول نزاهة الانتخابات.

ثانياً: عودة لجبهة القوى الاشتراكية على مسرح الحياة السياسية الجزائرية رغم استمرار مواقفها الحادة اتجاه النظام ككل. إلا أنه نظر لهذه العودة بترحاب شديد من الدولة والقوى نظراً للاحترام الذي يحظى به القائد التاريخي حسين آية أحمد – أحد قادة ثورة التحرير الجزائرية (ثورة نوفمبر المجيدة).

ثالثاً: نجاح عدد من الأحزاب الجديدة في دخول قبة البرلمان (المجلس الشعبي الوطني) رغم ضعف تمثيلها إضافة إلى نجاح 19 عضواً من الاحرار ضمن قوائم متعددة وبعض الأحزاب لم تتمكن من تجاوز عتبة النسبة التي تتيح لها التمثيل.

رابعاً: التطور اللافت والإيجابي والذي كان حصيلة التغييرات الدستورية والتي فرضت على الأحزاب 30 % من القوائم للمرأة وهذا جعل المجلس الجديد أكثر تمثيلاً للمرأة الجزائرية حيث دخل المجلس 145 نائبة.

خامساً: ارتفاع عدد المشاركين في الانتخابات حيث بلغ عدد المصوتين على المستوى الوطني (بالداخل) 9 مليون و174 ألفاً، أي بنسبة 44.38% وكان هناك أكثر من مليون ونصف مليون ورقة مصوتة وملغاة، ونسبة التصويت بالخارج ضعيفة ولم تتجاوز نسبة 14 % وبذلك تكون نسبة التصويت الكلية 42.36% وهذا يزيد من نسبة المشاركة في الانتخابات 2007 بـ 3 ملايين و174 ألف صوت.

الجزائر بهذه الانتخابات تكون قد عبرت امتحان الانتخابات بنجاح، حيث أكد غالبية المراقبين أنها كانت إيجابية رغم وجود بعض الثغرات التي لم ترق إلى التشكيك في نزاهتها والأمل كبير أن تعبر الجزائر هذا الامتحان إلى تحقيق توازن حقيقي في عملية التنمية بما يمكنها من حل المزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ما زال يعاني منها المواطن الجزائري وتنجح في تجاوز التحديات الأمنية التي تمثلها الأحداث التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة في الساحتين الليبية والمالية وتعيد للجزائر دورها الريادي على المستوى العربي والإفريقي والدولي.

أزمة الحكم في العراق تراوح مكانها

حسام حسام



نوري المالكي

تفاءل البعض في العراق وخارجه، بأن العراق بدأ يستعيد بعضاً من دوره العربي من جديد، بعد أن عقدت القمة العربية الأخيرة دورتها العادية في بغداد. إلا أن هذا التفاؤل سرعان ما أخذ في التبدد والانهيار بسبب السياسات غير المحسوبة لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، على الصعيد الداخلي، خاصة تلك السياسات المتعلقة باستكمال تحديد الوزراء للوزارات الأمنية، وتحديداً الدفاع والداخلية وبعض الأجهزة الأمنية، التي لا زالت تدار مباشرة من قبله، وهو ما اعتبرته مكونات النظام السياسي العراقية، احتكاراً للسلطة وتقويضاً لمبدأ الشراكة في الحكم، الذي تم التوافق عليه في اتفاق «أربيل» الذي وقعت عليه كافة المكونات السياسية العراقية بعد أزمة سياسية استمرت ستة شهور متواصلة بعد إجراء الانتخابات النيابية، ويبدو جلياً لكل من يتابع تطورات الوضع العراقي، أن الأزمة الداخلية العراقية، أخذت تنتقل من دائرة إلى دائرة، بسبب ظهور تحالفات جديدة تستهدف الضغط على المالكي لتغيير نهجه في التعاطي مع شؤون الحكم في العراق، وتستند القوى المعارضة للمالكي في ضغطها على فشل الحكومة العراقية في الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تواجه المواطن العراقي وفقدانه لكل مقومات الحياة السعيدة. فلا مشكلة البنى التحتية حُلت، ولا المشكلة الاجتماعية حُلت، ولا مشكلة السكن حُلت. بل أن كل هذه العناوين تزداد تردياً عاماً بعد عام، والمواطن العراقي، بات يعاني تحت وطأة هذه المشكلات. هذا إضافة إلى أن الحكومة العراقية ورغم كل الإجراءات التي تتخذها، فشلت حتى الآن في وضع حد «للتفجيرات» التي تقع في كل محافظات العراق، ويذهب ضحيتها المئات من القتلى والجرحى إضافة إلى أن العراق أخذ ينزلق نحو الخضوع للتأثيرات الإقليمية المحيطة به، دونما اعتبار لظروف العراق ومكوناته الحقيقية، والتي لا يمكن له أن يستقر وينمو ويتطور دون أخذ هذه المكونات الحقيقية والفاعلة بعين الاعتبار وخاصة مكون «المقاومة»، والتي تحملت مسؤولية التصدي للاحتلال الأمريكي وقدمت آلاف الشهداء على هذا الطريق. فالقوى المقاومة في العراق لا زالت موجودة وتلعب دوراً في الحياة السياسية العراقية، وتجاهلها لا يخدم سياسة إخراج العراق من مأزقه الحالي. والذي بات يحمل في طياته رائحة المذهبية، واحتكار السلطة بيد قوة سياسية بعينها، ويصب في تأجيج حالة الصراع والتناحر الذي قد يصيب العراق ومستقبله في مقتل. فالعراق لن يتعافى داخلياً ولن يلعب دوره عربياً وإقليمياً إلا بخلاصه من عقلية الهيمنة والاستئثار والاستقواء والمذهبية المقيتة، التي تختفي تحت بعض الشعارات الدستورية الكاذبة والديمقراطية المزيفة التي يستخدمها طرف نوري المالكي. إن العراق وفي ظل استمرار أزمته الداخلية المتفاقمة، وفشل القوى السياسية العراقية في الخروج من تلك الأزمة والتي يتحمل مسؤوليتها رئيس الوزراء نوري المالكي، يعني تسهيل الطريق أمام التدخلات الخارجية في شؤون العراق الداخلية، والدفع به للبقاء والتقوقع على ذاته المأزومة، التي سيدفع ثمنها المواطن العراقي التواق لعراق موحد وديمقراطي وتعددي ونام ومتفاعل مع محيطه العربي، وقضاياه الفعلية. والمدخل الفعلي لذلك كله يكمن في انتقال القوى السياسية العراقية كافة إلى دائرة التفاعل والحوار الوطنيين، بعد إلغاء الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الحكومة العراقية مع قوة الاحتلال الأمريكية.

حوارات في الحراك الشعبي العربي

خليل حسين



تشهد الساحة العربية حالة انشداد وتواتر على الصعد المختلفة تعود في قسم من عواملها إلى ما يجري في المجتمعات والشعوب العربية من تحولات وتغيرات على المستويين الكمي والنوعي، تحمل في طياتها استكمال مهام ومضامين الثورة الوطنية الديمقراطية ، الأمر الذي بات يؤسس لمرحلة تاريخية جديدة نوعية ستفرض ذاتها على بنية هذه المجتمعات ،وبمعزل عما يدور من نقاشات وسجالات حول ما يجري إلا ان هناك مجموعة من المسلمات طغت على سطح الحراك أهمها :

أولاً: تجديد في الوعي الاجتماعي :

من أهم ما تبدى على هامش مرحلة المخاض الراهنة هي تلك المؤشرات التي تتجاذب في سياق انتاج وعي اجتماعي وسياسي جديد في المنطقة سيقود لإنتاج ثقافة جديدة، تؤدي إلى قيام حركات وقوى اجتماعية وسياسية تطرق باب الحداثة والعصرية بعيدا عن اعباء التقليد والاستهلاك الثقافي، باعتبار أن الحالة الفكرية الناشئة ستحاكم الأيدلوجيات انطلاقا ً من مدى استجابتها للمصالح الشعبية وفئاتها المختلفة وهذا التحول سيجد تعبيراته في :

أولاً: الفكر الديني والذي شكل في فترة من الفترات أيديولوجيا الطبقات الحاكمة لدى بعض الأنظمة العربية، والذي استخدم لتبرير سياساتها القمعيه والاستبدادية لأطياف المعارضة المختلفة. فالظروف الاجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية هي أقرب إلى انطلاقة تجديد الفكر الديني لتحويله إلى قوة فكرية تؤكد على مضامين العدالة الاجتماعية و لتعددية السياسية، وليس مرتكزاً لبعض قوى الحركة الاسلامية السياسية التي ترى في الإسلام إلا وسيلة للاستبداد والتسلط والقمع مشرعة ذلك باسم السلطة تحت يافطة الفتاوي (الشرعية)التي تبرر الظلم الاجتماعي والسياسي وبشكل اقصائي لكل من يعارضها.فحركة الشارع العربي اخذت تطرح عنوان التعددية السياسية حتى في اطار الايديولوجية الواحد و وترى ان لا ديمقراطية حقيقة في ظل نظام شمولي بغض النظر عن خلفيته الايديولوجية،ولعل في المقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية المصرية والفرق في نسبة الاصوات التي حصلت عليها التيارات الإسلامية (جماعة الإخوان والسلفيون) خير دليل على بداية يقظة ثقافية وفكرية لدى الشعوب العربية أخذت تشق طريقها.فالفرق الواضح بين نسبتي التصويت للتيار الإسلامي يعد مؤشرا ماديا ومعنويا على المستوى الكمي والنوعي على ولادة وتشكل وعي اجتماعي جديد والذي لا يمكن إلا وان يقود إلى حراك ودور اجتماعيين وباتجاهات أكثر عقلانية .فالإسلام السياسي خارج السلطة يقدم نفسه بديلا ً للأنظمة القائمة وينتقدها بحق او بالباطل يعتمد على الدين كايدلوجية تسعى لإحداث تغييرات في المجتمع وعلى دماغوجيا سياسية في بعض الاحيان يختلف عندما يكون على رأس السلطة حيث يصبح أمام تحديات جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية يصبح أكثر حذرا ً بسبب سعيه للحصول على الشرعية الداخلية والدولية (حركة النهضة التونسية) ذات التوجه الإسلامي، مثلا لم تغفل الواقع التونسي المتجدد وتتمسك بمطلقاتها الايديولوجية ،بل تحركت بمدلولات الاستعداد الفطري لدى الإنسان للوعي،وهي مسألة على قدر كبير من الاهمية. لارتباطها بعملية تجديد للفكر الديني ذاته لدى القوي الاسلامية التي تصل للسلطة اولا ، دون ان ينفي ذلك وجود استثناءات لدى بعض قوى الاسلام السياسي الذي قد يتجه لمزيد من قمع الحريات الشخصية وممانعة النشاط السياسي والحزبي على الصعيد الداخلي تحت شعار(المصالح الوطنية العليا) . لكن لدية الاستعداد في الوقت ذاته ليكون اكثر انفتاحا وبراغماتية في شؤون السياسة الخارجية التي قد تصل للمساومة دون مراعاة لتلك المصالح .

ثانيا: ضعف بنية الدولة العربية

التي جاءت كتجسيد للتشويه الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي الناجم عن تحالف البرجوازية مع الإقطاع حيث أدى ذلك لقيام نظام سياسي اقتصادي يعتمد على علاقات ما قبل الرأسمالية اقتصاديا واجتماعيا وبأشكالها القبلية العشائرية والطائفية والمذهبية والمحسوبية .

فقد لعبت أحزاب البرجوازية الصغيرة التي قادت مرحلة التحرر الوطني (النهوض الوطني والقومي العربي جاء بفعل نتائج الحرب العالمية الثانية وظروف موضوعية اكثر مماهي ذاتية)- دورا في انتاج وعي لجتماعي وسياسيّ مشوه يجسد تلك العلاقات، ويقوم على الإغراق في القمع والاضطهاد والانتقائية السياسية والاجتماعية مما ساهم في ضرب مقومات النشاط الحزبي السياسي - الثقافي - الإعلامي وحرية الرأي ومحاربة قيام منظمات اهلية وطنية فاعلة يكون لها دور في صناعة الرأي العام، وبالتالي في صنع القرار وهو ما لعب دورا في احتجاز تطور الحياة المدنية بأشكالها المختلفة وعرقلة قيام الدولة المدينة التي تكفل حق المواطنة للجميع ، وبالتالي مقومات الديمقراطية المدنية.

تجلى ذلك في قصور بنى وبرامج الاحزاب التي قادت هذه المرحلة عن القدرة على إحداث تغير حقيقي في البنية الاجتماعية الاقتصادية ليعبر عن مصالح الأغلبية ولعل خير تعبير عن ذلك القصور هو في الفصل التعسفي ما بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية متخذة من البعد القومي متراسا لفرض مزيد من السياسات القاصرة على المستوى الداخلي .إن عملية الفصل هذه غيبت برامج الإصلاح الديمقراطي التي تقود حتما لتأجيج الصراع الطبقي، وتحولت هذه الأحزاب إلى نقيض منطلقاتها السياسية والأيديولوجية والفكرية، وأصبحت جزءا من الأزمة البنيوية القائمة على مستوى الأنظمة. وبالتالي باتت بحاجة إلى تجديد فكري ووضع آليات عمل جديدة تستجيب لعملية التغيير الحاصلة في المنطقة العربية التي لا بد وأن يكون سياقها الواقع الاجتماعي والاقتصادي وصولا للبعد القومي الذي يجب ان يمر عبر صقل وتهيئة البعد الوطني، على الرغم مما قد يظهر من ان هناك تخل عن البعد القومي اي ان ياتي الدور القومي كنتاج المشروعية الوطنية الداخلية التي تقوم على المواطنة الحقيقة

ثالثا: - بهتان وهامشية دور ومكانة الاحزاب اليسارية ذات التوجه الاشتراكي والاحزاب العلمانية في الحراك الشعبي حيث توقف نبضها عن الحركة ووقفت عاجزة عن اللحاق بركب الحركة الجماهيرية، وأخذت تدور في فلك الاغتراب عن مجتمعاتها وجماهيرها متقوقعة خلف أزمتها البنيوية التي تتجلى في أكثر من بعد:

ففي الجانب الفكري فقد عجزت عن قراءة الحظة التاريخية الراهنة من زاوية قدرتها على نقل هذه الفكرة من حيز الطابع المجرد إلى الطابع الملموس عبر برامج وصيغ نضالية مطلبية وديموقراطية تساهم في نقل هذا الحراك من الفوضى العارمة، باتجاه موجبات التصدي للازمات التي تنخر مجتمعاتنا العربية لكنها أخذت تتكيف مع السلطة السائدة والواقع القائم وتتماثل معه بدلا من العمل على تغييره نحو الأفضل .

كما أن الوعي للصراع الطبقي لم يتحول إلى وعي و ثقافة شعبية تنطلق من الرؤية العلمية لاشكال الصراع الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي، بل وان البعض من أحزاب اليسار العربي ومنه الفلسطيني أيضا 'أخذ يفسر الأزمة بانها نتاج عوامل موضوعية اكثر من ذاتية وهو امتداد لمقومات وعوامل الأزمة البنيوية التي تجلت في تكلس صيغ الآليات والعلاقات الداخلية لهذه الأحزاب، حيث طغت مفاهيم وتداعيات مرحلة التحرر الوطني من اساليب وسائل المقاومة العلنية وشبه العلنية والعمل السري، وبكل ما يترتب على هذه المنظومة من قيم وعلاقات داخليه الأرضية بينيه. اسست موضوعيا لهذه البنى، التي لم تتغير بالمعنى الجوهري الذي ينقل هذه الاحزاب من حالة الى أخرى اكثر تقدما، وما زالت اشكال ومفاهيم الازمة بعلاقاتها الداخلية ولم تستطع الخروج من القوقعة التي تعايشت معها. وبالتالي صورة الوعي الذي ساهمت بإنتاجه ..

وبالتالي يصبح من أولويات اليسار الديمقراطي والعلماني البحث عن حلول لأزمته البنيوية، وعن اشكال لوحدته على الصعيد القطري ،وفي مقدمتها اليسار الفلسطيني . ليلعب دورا في ايجاد وخلق النموذج السياسي التنظيمي لليسار الديمقراطي على المستوى القومي. فالقضية الفلسطينية ما زالت تشكل مركز الثقل الوطني في تحديد الرؤيا من الزاوية القومية خاصة في هذه الظروف التي تشهد تواترا في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المنطقة

قناديل وَجد

صباح الخطيب

لحظة مع حذاء

متعبة من مناعبة الهواء، اتصلت بفردة حذائي وطلبت منها الحضور وقلت لها بلسان واثق، يُسعدني تشريفك ياعزيزتي النابضة بتواضع ورضا أبيض يُجلي النفس. تسعدني صحبتك اليوم لانني مصابة بإنزلاق غضروفي ورأسي فارغ من كل شيء ولكن بالي مشغول بلا توقف باللاشيء. فأنا لم أعد أتابع نشرات الأخبار السياسية ولا أخبار الناس والمجتمع ولم أعد أعبا بالفواتير والخوازيق الشهرية المتكررة ولم أعد لخشى الاستعمار ولا البطالة ولا الإفلاس ولا النزيف الهضمي ولا غيبوبات السكر وليس لدي مزاج لأي شيء سوى التحدث معك أيتها المطية الصابرة المطيعة القادرة على التعامل مع معطيات الواقع وبعث الأمل وتحقيق أحلام الساندريللات.

معك ينطلق لساني أيتها الرؤوم الحنون، فتعالي لنجلس سوية وندخن سجائرنا على مهل لنمحو بصراحتنا ملامح الثراء الملفق وآثار الكذب الذي صعد على أكتافنا وأنهك خيالنا. تعالي كي أعبر لك عن خالص شكري وامتناني للخدمات الجليلة التي تقدمينها لي بلا كلل ولا ملل عندما تشاطريني النهار والليل دون منية ولا استكبار.

أيها الحذاء لقد اشتريتك ذات يوم بثمن بخس، احتقرتك، ركلتك بوحشية وجثمت فوقك عمرا طويلا ومازلت الشاهد الوحيد علي. كنت أتحكم بمواعيدك فتعبر حينما أعبر وتنام حين أنام ولم تتأفف ولم تتذمر ولم تكن يوماً نذلاً ولا انانياً ولا جباناً ولم تفكر بمغادرتي ولم تعتر حتى عندما انتفخت قدمي وشاخت. لقد بقيت في المقدمة رغم كل الركلات وكان جلدك يتمدد دون دموع وأنين وكانت خيوطك المتينة تتفكك ببراعة عجيبة كي تُسكن الألم وتترك مساحة للورم. حتى أن مساميرك الحادة كانت تتقن لغة الحنان، فتسترخي فوق عظام القدم بليونة كلما تألمت وتجعدت وتكدست بك وبها السنين وكأن بينك وبينها شيفرات جينية خاصة.

أيها الحذاء شكراً لك لأنك تذكرني من أنا

الخرطوم: خسارة في آبيى ونصر في هجليج

موسى جرادات



شهدت العلاقات بين الخرطوم وجوبا في الأشهر الأخيرة حالة من التأزم دفعت الأمور بين البلدين إلى حالة حرب استعرت على الحدود وبالتحديد في ولاية كردفان التي تشهد تمردا على سلطة الخرطوم بدعم جنوبي، فحرب النفط بين البلدين ارتفعت وتيرتها وأخذت منحنيات جديدة ، فبعد أن أوقفت جوبا ضخ نفطها المصدر عبر البحر الأحمر، ردا على قيام الخرطوم بفرض ضرائب جمركية وصلت إلى نسبة الثلث من قيمة النفط الجنوبي ، صعدت جوبا حربها العسكرية في منطقة هجليج والتي تعد الخزان الاستراتيجي للنفط بالنسبة للخرطوم ، حرب أزهقت أرواح المئات من الضحايا في صفوف الجانبين بالإضافة إلى الخسائر المادية حيث انسحبت القوات الجنوبية من الإقليم تحت ضغط القوة العسكرية لجيش الخرطوم لتتجه الأمور نحو التفاوض بين الطرفين .

ففي الثامن والعشرين من شهر أيار الماضي أعلن الجيش السوداني سحب قواته من إقليم أبيي المتنازع عليه بين شمال السودان وجنوبه بناءا على وساطة رئيس جنوب إفريقيا السابق تابو إمبيكي ، كان شمال السودان يتجه نحو مسار جديد في العلاقة مع جنوب السودان ، فقبل أسابيع قليلة كانت القوات العسكرية السودانية تندفع بقوة نحو معاقل الجنوبيين في منطقة هجليج الغنية بالنفط لتستعيدها من قبضتهم ، حيث تعود البدايات الأولى لهذا الصراع بين الخرطوم وجوبا إلي التمرد الذي أعلنه عبدالعزيز الحلو في منطقة جنوب كردفان احتجاجا علي خسارته للانتخابات التي أجريت في أوائل العام 2011 على منصب الوالي في ولاية جنوب كردفان، على الرغم من أن هذه الانتخابات كانت تحت رقابة دولية شهدت بسلامة العملية الانتخابية وصحة نتائجها.

وعلى وقع طبول الحرب خرج الرئيس السوداني عمر البشير في خطاب أمام جنوده يعلن النصر في هجليج، ليأتي هذا الاعلان مناقضا لسياق الانتصارات من قبله ، فسحب القوات السودانية من إقليم أبيى المتنازع عليه مع جنوب السودان هو مؤ شر على قدرة دولة جنوب السودان على إدارة الصراع مع الشمال من منظار أوسع وأشمل .

صحيح أن الجنوبيين كان هدفهم من فتح المعركة في هجليج هو حرمان شمال السودان من استغلال وإنتاج المزيد من النفط من مربع(6) في جنوب كردفان الذي يمكنه في غضون سنوات قليلة أن يعوض السودان الكميات التي فقدها بعد انفصال الجنوب، إذا توفرت الاستثمارات وتحقق الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى كل من مربع(17) وحقل شارف المجاورين اللذين لم يطورا حتى الآن، ويقعان في إطار المناطق التي يمكنها أن تتأثر بسرعة بالحرب والاضطراب الأمني وهذا مايفسر دخول الخرطوم بقوة على خط المواجهة العسكرية مع جوبا فالمسألة بالنسبة لها كانت مسألة حياة أو موت ، فبعد خسارة الجنوبيين في تلك المعركة يمموا شطر الصين ، فهي أول من استثمر في حقول النفط في السودان مطلع الثمانينيات من القرن الماضي بعد أن حورب السودان لعقود طويلة لمنعه من التنقيب عن النفط واستخراجه وكان أول المعاقبين له إخوته الخليجيون.

الصين ملجأ الطرفين

الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت للصين فى الفترة من 23 إلى 28 نيسان الماضي، هذه الزيارة قد فتحت أبواب عديدة للتعاون مع الصين في مجالات عديدة ورفعت من شأن العلاقات الثنائية بين البلدين وشهدت التوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم إستراتيجية تدعم العلاقات الثنائية، وقد تجاوز حجم العقود التي وقعت بين الطرفين في العاصمة الصينية بكين أكثر من 8 مليار دولار، وقد طالت تلك العقود كل مجالات بناء الدولة في جنوب السودان بما فيها النفط ، حيث توجد في جنوب السودان العديد من الشركات الصينية التي تعمل في مجالات النفط والاتصالات والتشييد والكهرباء، والوجود السياحى الصينى ممثلا في الفنادق والمطاعم الصينية وغيرها من الشركات.

وقد أغلقت تلك الاتفاقيات الموقعة الأبواب أما مخاوف بكين من أن تذهب تلك الاستثمارات لشركات غربية كانت قد تقدمت بمشاريع للطرف الجنوبي ومن ضمنها شركة شل العالمية التي أجرت مفاوضات مع سلطات جنوب السودان، لمنحها حق امتياز تنقيب وبناء أنبوب نفط إلى إقليم قامبيلا الإثيوبي، والعرض الذي تقدمت به شركة توتال الفرنسية للحكومة الأوغندية لبناء أنبوب نفط يصل إلى السواحل الكينية، ليشمل نقل نفط جنوب السودان، وكانت تعد هذه العروض

الغربية أكبر التحديات التي تهدد احتكار اللاعب الصيني النفط السوداني وجيرانه من بعض الدول الأفريقية.

لقد أدرك سلفاكير الخارج للتو من معركة الاستقلال التي انتزعها أن معركة بناء الدولة تستوجب إقامة علاقات إستراتيجية مع بلد مثل الصين ، نظرا للثقل الصيني في القارة الإفريقية إضافة إلى العلاقات المميزة التي تربط الصين بالخرطوم ، فبعد الزيارة التي قام بها سلفا كير إلى الصين أرسلت بكين مبعوثها الخاص بالشؤون الأفريقية كيو نجويجين إلى الخرطوم وجوبا، لتسوية خلافاتهما بشأن رسوم عبور النفط ومحاولة تلبية طلب الحكومة السودانية في الشمال والمتمثل في 2.23 دولار مقابل كل برميل نفط يمر عبر أراضيها، من خلال أنبوب النفط الذي تتقاسمه الصين مع وجود خبراء وفنيين في مواقع النفط بدولة الجنوب.

الأمر الذي جعل صانع القرار في بكين يضع ثقله السياسي والدبلوماسي لحل الخلافات النفطية بين الخرطوم وجوبا، وتسوية ملف الحدود، ومنها منطقة آبيي النفطية.

وبعد هذه الخطوة التي وصفت بالناجحة من قبل المحللين للشأن السوداني على صعيد إدخال العامل الصيني بكل ثقله على خط إنهاء الصراع الدائر بين البلدين ، حيث اتفق الطرفان على البدء من جديد بعملية تفاوض على كل المسائل العالقة بينهما بضمانة صينية ووساطة افريقية .

وما بين كر وفر طرفي الصراع يتضح أن العامل الخارجي يلعب دورا حاسما في تأجيج الصراع أو إخماده تبعا للاعبين الإقليميين والدوليين ومدى استعداد الطرفين للامتثال لإرادة تلك الأطراف ، فطالما كان النفط موجودا والمعادن متوفرة في كلا البلدين ، فان الحروب ستبقى مستمرة بينهما، فقبل أشهر حرمت الخرطوم جوبا من تصدير النفط بعد أن رفضت جوبا الرسوم التي تجاوزت ثلث قيمة النفط المصدر، لترد هي الأخرى عبر احتلالها لإقليم هجليج المكان البديل لعودة السودان من جديد كمصدر للنفط بعد خسارته أكثر من 75% من النفط الذي تقع حقوله في الطرف الجنوبي ، معارك نفطية تأخذ في طريقها البشر والشجر والحجر ولا توفر أحدا ، كأن القارة الإفريقية كتب عليها أن تحمل صورة الموت المتنقل بين بلدانها تحت وطأة الجوع أو الحرب .

الاتحاد الخليجي بين أطماع السلطات وأحلام الشعوب

د.محمد أبو ناموس

مثلت دعوة الملك عبد الله – ملك العربية السعودية إلى اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي نقلة نوعية مهمة في التعاطي مع الشأن الخليجي على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، وأضحت هذه الدعوة محط بحث ونقاش وحوار على كافة الصعد والمستويات الرسمية والشعبية وبين جميع مكونات المجتمعات الخليجية، فالاتحاد أمل تتطلع إليه جميع شعوب المنطقة سواء على صعيد الخليج العربي، أو الوطن العربي بشكل عام.

في يوم الاثنين 14 أيار 2012 كلف قادة مجلس التعاون بعد لقائهم التشاوري السنوي وزراء الخارجية باستكمال دراسة ما ورد في تقرير الهيئة المتخصصة التي شكلت سابقاً، لدراسة المقترحات المتعلقة بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد. وهذا هو القرار الثاني الذي يتخذه المجلس الأعلى بشأن الاتحاد، ففي القمة العادية التي عقدت في 19-20 ديسمبر 2011 رحب وبارك قادة دول المجلس الاقتراح، وشكلت هيئة متخصصة من 18 عضواً من الدول الست، وضمت في عدادها وزراء حاليين وسابقين، وأمناء عامين وخبراء متخصصين، ودرست الرؤى المقدمة من الدول الأعضاء. وقد خلصت الرؤى إلى كيفية تحويل مجلس التعاون إلى منظمة أكثر قوة وتأثيراً في العالم والتكامل بين الدول، وفي نهاية عملها في 28 أبريل 2012 رفعت الهيئة تصورها النهائي عن أهداف الاتحاد وشكله والأجهزة الرئيسية التي يحتاجها الاتحاد.

ويجب الإشارة إلى أنه عندما أسس مجلس التعاون في عام 1981 نص نظامه الأساسي على إن من أهدافه تعزيز التكامل والترابط بين دوله وصولاً إلى وحدتها، فدول المجلس تجمعها روابط الثقافة والتاريخ والعادات والتقاليد.

واستطراداً على هذا الوصف والمقدمة البروتوكولية يبقى السؤال المركزي: هل الدعوة للاتحاد ضرورة وناتج لتطور موضوعي لمجلس التعاون ومصالح دوله أم مجرد رد فعل على الربيع العربي ومواجهة التحديات التي تواجه الأنظمة الخليجية، وما هي المعيقات لذلك؟!!

للإجابة لا بد من تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي وبشكل موضوعي لتحديد العوامل التي حالت دون نجاحه في قضايا الدفاع، والسياسة الخارجية، والسوق الخليجية المشتركة والتكامل الاقتصادي، والوحدة النقدية والاتحاد الجمركي، وهذا يتطلب حرية صحافة واحترام الرأي والرأي الآخر، والسماح بتشكيل الأحزاب والمنظمات الشعبية والنقابية لإتمامه ومنح الفرصة لمشاركة شعوب المنطقة في عملية التقييم بشكل ديمقراطي، ونشر الحريات العامة وإنهاء عملية احتكار السلطة والثروة. وهذا ما يفسر المعارضة التي أبدتها سلطنة عمان والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكلها بحجة ضرورة الدراسة المعمقة والمتأنية قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن، وهذا ما يفسر أيضاً فشل إصدار عملة خليجية موحدة والتي رفضتها عمان وانسحاب الإمارات منها وذلك لأن الرياض المقر الدائم للمصرف المركزي الخليجي، وعدم وضوح الموقف الكويتي، إضافة إلى فشل ضم الأردن والمغرب لعضوية المجلس.

الجانب الاقتصادي

مما لاشك فيه أن تجربة المجلس الخليجي تعكس تطورا اقتصاديا لصالح جميع الدول،

مما قد يشجع على تطوير التجربة: ففي عام 1981 كان حجم الاقتصاد الخليجي بحدود 200 مليار دولار انخفض ليصل 130 مليار عام 1986، واليوم يبلغ 1.5 تريليون دولار. ويقول الخبراء أنه سيتجاوز ثلاثة تريليونات دولار قبل نهاية العقد الحالي.

والحجم الإجمالي للسلع والخدمات كان 250 مليار دولار والآن يصل إلى 1500 مليار، والتجارة بين دول المجلس لم تتجاوز 20 مليار دولار عام 2002، وبعد تأسيس الاتحاد الجمركي عام 2003 وصل إلى 100 مليار دولار سنوياً. وبعد انطلاقة السوق الخليجية المشتركة عام 2008، فالاستثمار ينمو بين 28% و50 % سنوياً. كما أن مواجهة ازدياد أعمال القرصنة في الخليج وتهريب السلاح يتطلب العمل الجماعي وهو بالتالي يصب في مصلحة عملية الاتحاد الخليجي.



اتحاد المملكتين:

أما عن الاتحاد بين المملكتين في الخليج العربي السعودي والبحرين، فالسعودية تدرك بأن النظام في البحرين يواجه خطراً حقيقياً سينعكس بكل تأكيد على المنطقة ولذلك فالمخرج هو الوحدة مع البحرين، رغم أنها حاربت كل المشاريع الوحدوية بكل قوة من الوحدة المصرية السورية وكل التيارات الوحدوية والقومية. تجدر الإشارة بأن البحرين قد اختار شعبها هويته العربية في استفتاء نزيه وشفاف رفض فيه بوضوح الانضمام إلى إيران، فالمعارضة البحرينية تطالب بالإصلاح وليس الانضمام إلى إيران.

يقول النظام الداخلي لجمعية وعد البحرينية إن البحرين جزء من الوطن العربي وشعبها جزء من الأمة العربية، وأبناؤها هم نتاج الحضارة العربية الإسلامية، والمحافظة على استقلال البلاد وأمن المملكة، وصون الوحدة الوطنية، ونبذ العنف بجميع أشكاله، ورفض كل دعوة تفرق بين أبنائها، أو أي تدخل في شؤونها الداخلية وسياساتها الخارجية.

كما أن عروبة البحرين والخليج مسألة خارج المساومات و(بازارات) السياسة، وفرض الوحدة قسرياً لا يؤدي إلا إلى نتائج سلبية وتوترات إقليمية في كثير من الأحيان، تصادر فيها الحقوق الأساسية للشعب العربي الخليجي.

وهذا ما يدعو إلى أن يعود الجميع إلى المبدأ الذي يقول أن الشعب هو مصدر السلطات جميعاً، لهذا يجب الاحتكام إلى الشعب في صياغة حاضر ومستقبل البحرين ودول الخليج العربي، والأمة العربية.

وينبغي ألا يكون شعار أو فكرة أو حتى مشروع الاتحاد الثنائي بين البحرين والسعودية مجرد سبيل هروب من الاستحقاقات الداخلية وترحيل الأزمة الخانقة والخطيرة، التي تعيشها البحرين. وهذا ما يؤدي لجر المنطقة إلى الاصطفافات الداخلية وخلق مزيد من بؤر التوتر. ويحتاج الاتحاد إلى رؤية مدروسة بشكل جيد وشروط أساسية لنجاحها وأولها أن تكون وفقاً لرغبة الشعوب وترتكز على الديمقراطية والحريات العامة والانفتاح السياسي وتكريس مبدأ المساواة على مستوى القمة والقاعدة وكي يكون الاتحاد فاعلاً لا بد من أهداف استراتيجية واضحة وأجهزة قادرة على تحقيق كل الأهداف، ومراعاة التطور الاجتماعي والمؤسساتي، والتكافؤ والمساواة والحفاظ على سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وإلا تعتبر مغامرة غير مدروسة ومحسوبة العواقب في منطقة تعاني من أزمات متعددة في أكثر من اتجاه وغياب المشاركة الشعبية.

إن الشعب العربي في الخليج العربي راسخ الاعتقاد بوحدة الخليج العربي ويشكل عنصر قوة على طريق الوحدة العربية الديمقراطية، وهذا ما يستوجب تنظيم استفتاء شعبي في كل دول مجلس التعاون الخليجي، ويتم التوافق ووضع الأسس والشروط لهذا الاستفتاء بين المكونات السياسية والاجتماعية للشعب العربي في الخليج، لأن المساس بالسيادة الوطنية ووحدة البلاد يحتاج إلى تفويض من الشعب وهذا لن يتحقق إلا بالاستفتاء الشعبي وبإشراف جهات حقوقية مستقلة. ولتطمين المتخوفين من الاتحاد بانه لن يلغي خصوصيات ومكتسبات هذه الدولة أو تلك، أو يلغي استقلال الدول الصغيرة وسياداتها لمصلحة الشقيقة الكبرى.

إن المواطن في الخليج العربي له كامل الحق في المشاركة الفعلية في الرأي لبناء مستقبل خليج عربي موحد من خلال مؤسسات المجتمع المدني والبرلمانات، وهذا ما يجعل الوحدة في صالح دول الخليج ومواطنيها، ويجعله قوة للأمة العربية لما تملكه دول الخليج العربي من ثقل سياسي واقتصادي وتساهم في التصدي للمشاريع التي تحاول النيل من المنطقة العربية وتفتيتها ونهب ثرواتها والسيطرة على مقدراتها، وفي مقدمة هذه المشاريع المشروع الإمبريالي الصهيوني.

شؤون العدو

كل الطرق تؤدي الى الاستيطان

مقابل كل بيت يتم اخلاؤه في مستوطنة عشوائية، ستبني حكومة العدو عشرة بيوت في الضفة الغربية، تلك كانت تصريحات رئيس حكومة اسرائيل بنيامين نتنياهو، بعد بته في موضوع الحي الاستيطاني (أولبانة) الواقع في مستوطنة بيت إيل لصالح اخلاء الحي المذكور ولكن ليس هدمه بل نقل بيوته الى موقع عسكري قريب.

تصريحات نتنياهو، قد تفسر بتسرع إنها سعي منه لإرضاء المستوطنين وإطفاء نارهم المشتعلة بعد اخلاء البؤرة الاستيطانية وتحالفه مع موفاز وخصوصا أن ثمة خط اشتباك مفتوح مع اليمين المتدين يتمثل في إلغاء قانون طال والبحث عن بديل له، ولكن في الحقيقة هذه التصريحات تعكس الموقف الصريح والجوهري لنتنياهو وحكومته واتجاهات المجتمع الصهيوني الحالية، فليست المشكلة أن المستوطنين يسعون إلى قيادة الدولة والسيطرة عليها بل هي في تسابق السياسيين للتماهي مع المستوطنين باعتبار الاستيطان هو جوهر الصهيونية.

تصريحات نتنياهو في بازار المزايدات وصلت الى الوعد ببناء ثلاثمائة بيت استطياني جديد وهي في الحقيقة تتماشى بشكل واضح مع رفضه تجميد الاستيطان ورفضه التطرق إلى المسألة في رسائله المتبادلة مع محمود عباس، وكذلك ليست إلا ترجمة لغوية لأفعال المستوطنين وسلوكهم العدواني ضد الشعب الفلسطيني.

وهذا يعكس حقيقة بؤس الأمل وخيبة الآملين الذين يرجون عقد سلام ولو كان ناقصا وذليلا مع دولة الفاشية الصهيونية، ورغم ذلك نجد من الفلسطينيين من لا يزال يتحدث عن المسيرة السلمية كحلم ممكن التحقق، ويعاود الرهان على السيد الأمريكي ورعايته لما يسمى «بمفاوضات السلام» المرجوّة التي تقوم هذه المرّة على ما يسمى «بالدولة ذات الحدود المؤقتة» والطرف الثالث.

محمد أبو شريفة

إسرائيل.. الغائب الحاضر في الانتخابات الرئاسية المصرية

استاثرت اسرائيل بموقفها الرسمي من الانتخابات الرئاسية المصرية ولم تنبس ببنت شفه طيلة السباق الانتخابي ، ولكن على ما يبدو خرجت عن صمتها بعد إعلان نتائج الجولة الأولى لتعلن على لسان وزير دفاعها ايهود باراك الذي صرح لإذاعة الجيش الإسرائيلي (2012/5/23)، بأن «إسرائيل تعتقد أن لهذه الانتخابات الرئاسية أهمية كبيرة لمصر ودول أخرى في العالم. وعليه فإن جميع الاتفاقيات الدولية مع مصر، بما فيها اتفاق السلام مع الدولة العبرية، يجب أن تستمر كما هي بعد انتخاب الرئيس الجديد».



ووصفت أوساط ومصادر إعلامية وأكاديمية إسرائيلية الانتخابات المصرية بـ «المصيرية»، وخلصت إلى نتائج مفادها أن السياسة المصرية تجاه اسرائيل باتت غير قادرة بعد الثورة على تجاهل الإرادة الشعبية، بوصفها مكونا من مكونات السياسة الرسمية للدولة. كما أن الناخب المصري البسيط لا يقرر مصير مصر فقط، بل ربما مصير المنطقة برمتها. وأملت اسرائيل منذ سقوط مبارك في أنْ يتولى عمر سليمان منصب الرئاسة، ولكن قرار لجنة الانتخابات بعدم السماح له بالترشح دفن هذا الحلم، على حد تعبيرها.

وثمة شبه إجماع على أن إسرائيل تعيش حالة قلق غير مسبوقة، بالنظر إلى أن تأثيرات وتداعيات انتخابات الرئاسة المصرية ستتخطى الحدود المصرية، كما أنها تعبّر بشكل عملي عن نجاح الانتفاضات العربية. ولذلك أثارت الانتخابات الرئاسية المصرية الكثير من التساؤلات لدى صناع القرار الاسرائيلي من أبرزها :هل ستصبح الدولة العربية الأقرب إلينا عدوا عما قريب؟

وفي هذا السياق، ينبغي فهم دعوة وزير الخارجية الإسرائيلي،أفيغدور ليبرمان، للتعامل مع مصر على أنها أخطر على إسرائيل من إيران، ودعوة آخرين في الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية لإعادة تشكيل كتائب عسكرية لمراقبة الحدود مع مصر. وأيضا فهم مضمون تحذيرات المشير حسين طنطاوي لإسرائيل من محاولة استغلال ظروف مصر للاعتداء على الاراضي المصرية وقوله بهذا الشأن «من يقترب منا سنكسر قدمه ».

وترى إسرائيل أن المصريين اليوم باتوا يواجهون أحد الخيارين : أحمد شفيق والذي يعتبر امتدادا للنظام السابق، ومحمد مرسي مرشح الاخوان المسلمين. بحيث تعتبر أن مفجري انتفاضة 25 يناير أصبحوا خارج دائرة التأثير على مجريات السياسة في مصر. وبالرغم من الترحيب الاسرائيلي لإقصاء شباب الثورة عن دفة القيادة إلا أنها في المقابل عبرت عن خشيتها من فوز مرشح إسلامي، إذ من شأن ذلك حسب قولهم أن ينقل مصر من ستين عاما من الاستبداد إلى مرحلة جديدة من الاستبداد الديني. لذلك رأت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «المرشح الأفضل لليهود في الانتخابات المصرية لم يظهر بعد». وأشارت الصحيفة إلى أن صنّاع القرار في تل أبيب يتعاملون بحذر شديد مع الانتخابات المصرية، ويتجنبون مهاجمة أي من الأطراف المتنافسة خوفا على اتفاقية السلام. فيما رأى آخرون أن الفائز الأول والحقيقي في الانتخابات المصرية هو الجيش، لأن النتائج أكدت على أن الجيش المصري أحرز انتصارين، ذلك أن شفيق هو مرشح الجيش، لأنه كان في السابق قائد سلاح الجو ورئيس الوزراء في عهد مبارك، أما مرسي، فإنه بنظر الجيش، هو الأكثر انضباطًا من جميع قادة حركة الإخوان المسلمين، وهو مقرب من المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، ويعتقد هؤلاء أن الجيش هو عامل ضروري لانتقال مصر إلى المرحلة القادمة.

ووفقا لاستطلاعات الرأي فإن 58 في المئة من المصريين ينظرون نظرة سلبية إلى اسرائيل وأن 79 في المئة يعتبرونها أحد أكبر التهديدات لبلدهم وأن 61 في المئة يريدون إلغاء المعاهدة كليا (23 في المئة يريدون إبقاءها و7 في المئة لم يحزموا رأيهم). وتمر مشاعر العداء لإسرائيل عبر كل خطوط الطبقات الاجتماعية: وفي السنة الماضية ازدادت المعارضة لمعاهدة السلام زيادة حادة في أوساط الخريجين الجامعيين (اذ ازدادت بـ 81 نقطة الى 58 في المئة) وفي أوساط من هم دون الـ30 (ارتفعت 14 نقطة الى 64 في المئة).

وتنبع الخشية الاسرائيلية من فوز مرشح «الاخوان» محمد مرسي لاعتبارات مصيرية أهمها مصير معاهدة السلام، وحجم التهديد المحتمل نتيجة ما يتردد عن تدهور الوضع الأمني في سيناء، واحتمال تدعيم الرئيس الجديد في مصر للقوى والتيارات الاسلامية في المنطقة ولا سيما في قطاع غزة ، واتخاذ موقف إيجابي من العلاقات مع إيران.والبعض من خبراء شؤون السياسة الاسرائيلية توقعوا بأن تسفر نتائج الانتخابات المصرية عن «تحول استراتيجي للأسوأ لأن جميع علاقات إسرائيل بمصر تقريبا، قائمة مع الأجهزة العسكرية والاستخباراتية، بينما لا تمتلك علاقات مع المؤسسات السياسية.

وبالرغم من تصاعد القلق والخوف من فوز مرسي إلا أن أوساط إعلامية إسرائيلية شككت بوصول الإسلاميين إلى كرسي الرئاسة، وذلك بسبب ما اطلقت علية «تراجع الإخوان المسلمين»، وبسبب أن مرسي لم يكن المرشح الأول بالنسبة للحركة. ومع ذلك، أكدت (هآرتس) على أن «جميع المرشحين قد أظهروا موقفا متشددا تجاه إسرائيل»، ومع ذلك أشارت الصحيفة إلى أن المرشح أحمد شفيق هو أكثر المرشحين اتزانا فيما يتعلق بموقفه تجاه إسرائيل والولايات المتحدة. حيث أن رافئيل إسرائيلي المتخصص فى شؤون الشرق الأوسط فى الجامعة العبرية بالقدس، قال «إن شفيق هو الأمل الوحيد لإسرائيل، وهو المرشح الذى ربما يختاره الكثيرون، ليس حبا فيه ولكن خوفا من البديل المحتمل، فهناك الكثير من المصريين، أكثر بكثير من الذين يريدون شفيق يخشون ببساطة الإخوان المسلمين».

وذكرت (نيويورك تايمز) في تقرير لها بأن عددا من المحللين الإسرائيليين يرون في الفريق شفيق نموذجا أكثر اعتدالا ربما يعمل بالفعل على الوفاء بتعهده في الحفاظ على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بما يجعله حجر أساس يعمل لصالح استقرار المنطقة، بينما وصفوا محمد مرسي بأنه شخص غير معروف قد يمثل خطورة على مستقبل العلاقات بين البلدين.. معربين عن مخاوفهم من احتمالية أن يتصرف من منطلق مبادئ الهوية الإسلامية.



يتضح بجلاء، مما تقدم، أن الانتخابات الرئاسية المصرية في نظر كثير من الاسرائيليين، ربما تمثل حالة حرب لم تحسم بعد، مهما اتخذت العديد والمزيد من الاجراءات العسكرية والاقتصادية والسياسية حيث بعثت اسرائيل برسائل تحذيرية إلى مصر تفيدها بأنها ستواجه مشاكل اقتصادية كبيرة جداً وسيكون من الصعب مواجهتها والتعاطي معها من قبل أي رئيس سيقود مصر في المرحلة القادمة، دون أن تستمر الشركات الأجنبية الكبرى بالعمل في مصر، ودون أن تعمل قناة السويس والسياحة وغيرها، كل هذه الأمور تتم من خلال عشرات الاتفاقات الدولية وليس من خلال إلغائها، وفي حال إلغاء اتفاق كامب ديفيد، فإن الاقتصاد المصري سينهار، خاصة في حال خوض الحرب مع إسرائيل.

في الواقع يتحسب الاسرائيليون من أن تجري مصر مراجعة عميقة للعلاقة معها بعد الانتخابات تشمل العديد من المجالات السياسية والأمنية الأمر الذي يشير إلى أن الرئيس المصري القادم سيغير من طبيعة العلاقات بينهما ما يرجح أن يفاقم من حدث القلق والتوتر الامني الاسرائيلي. ما دفع ببعض الشخصيات الأمنية الاسرائيلية للتحذير من أن كل المؤشرات تدل على مواجهة بين مصر وإسرائيل في المستقبل. فالمرحلة الجديدة التي تعيشها مصر عشية الانتخابات الرئاسية ليس من الواضح أنها ستنتهي في المستقبل القريب، وأن احتمال الدخول في حرب مع مصر ليس مستبعدا.

خلطة نتنياهو- موفاز

د. صبري صيدم

كثر هم من يسدون المواعظ والحكم والدروس والمحاضرات في ذكرى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، البعض الكثير من باب الحرص والرغبة في عودة النشاط والحيوية للممثل الشرعي الوحيد والأكيد للشعب الفلسطيني، والبعض القليل من باب الترف الفكري ونقاش الصالونات المخملية التي تمتلك القول والتنظير ولا تحظى بشيء من الفاعلية أو حتى الحضور أو الجمهور فتلقي على غيرها المسؤولية وتسدي أوامرها ومزاوداتها.

وبينهما مجموعة ممن دب اليأس صدورهم فلا يقولون ولا يفعلون، يعيشون على أمجاد الماضي ويحنون لسنوات خلت يعتليهم شعور بأن ليس باليد حيلة.

في المقابل يقف ائتلاف إسرائيلي متمترس دفعته مصالحه للدخول في زواج قسري للموائمة بين فكرة الدولة المؤقتة ومشروع الدولة القائمة على ٦٠٪ من فتات الجغرافية الفلسطينية، فتات يستثني القدس والأغوار ومعظم المناطق المصنفة ›ج‹، وما صادره الجدار من أراض ومواقع إضافة إلى ما نهبته المستوطنات وما شرعنته حكومة الاحتلال من تمددات وتوسعات سرطانية.

فعندما يقول نتنياهو ما يقول عن تصوراته المستقبلية، فإنه يقدم رؤية المهيمن الذي يمتلك حقوقا إملائيا مدعومة بصمت العالم على صلف الدولة العبرية وغطرستها، وبالتالي فإن حديثه عن السلام ليس سوى وصفة للمهانة والاستذلال والتجبر.

الحرص الآن يجب أن يحارب القبول بمعادلة يائسة تسوق الخنوع لسياسة القبول بدولة تقام على بقايا الجغرافية، الحرص الآن ألا يكون هناك أصابع فلسطينية تقبل بنسخ مجملة ومهجنة لفكرة الدولة المؤقتة والمبتورة والمجزوءة والممسوخة، أو ما سيعرف يوما ما بخلطة نتنياهو- موفاز لحل الصراع.

الدولة التي تقوم على استثناء القدس وقضم الغور وتجاوز حق العودة وبتر القدس وتستثني حرية الفلسطيني في سجنهم الأصغر والأكبر ليست سوى ›بنتستونا‹ مغبونا.

تأجيل حل الصراع أشرف وأقدر من القبول بأن تقوم الدولة على فتات الجغرافيا.

أحمد م. جابر

ائتلاف صهيوني جديد:

تحالف عدواني جديد

ربما جاء الاتفاق الائتلافي الجديد بين بنيامين نتنياهو، وشاؤول موفاز بمثابة مفاجأة للحلبة السياسية الإسرائيلية، مفاجأة قد تكون سارة للبعض، ومزعجة للبعض الآخر.



لحكومة ائتلافية بقاعدة تشريعية بهذا الحجم، لن تكون قدرتها على تمرير القرارات محل جدل كبير في غياب أي معارضة جدية و قادرة على الوقوف في وجهها، بل إن الأمر وصل إلى أن هذه الحكومة تستقوي -بالذات- على أعضائها وحلفائها الذين صاروا أقليات في الائتلاف، مما يتيح لنتنياهو القفز على حبال هذا التحالف دون خشية من أي طرف من أطرافه ففي جميع الحالات سيصطدمون ببعضهم، وهو سيكون في مأمن عبر مناورته وقدرته الاحتفاظ بالأغلبية.

ولعل السؤال الذي يخطر في الذهن: ماهي الدوافع والمقدمات التي أدت إلى هذا التحالف المفاجئ غير المتوقع وغير الطبيعي، وما الذي جعل موفاز يبتلع جميع شتائمه واتهاماته لنتنياهو ساعة فوزه بزعامة كديما، أليس موفاز هو الذي قال «كاديما برئاستي سيبقى في المعارضة وهذه الحكومة تمثل في نظري كل ماهو سيء في اسرائيل فلماذا ننضم إليها».

وما الذي جعل نتنياهو يبتلع الاهانة ويسرع راكضاً إلى هذا التحالف خصوصاً بعد اتخاذه قراراً بالذهاب إلى انتخابات مبكرة، حتى أن الكنيست صادق بالقراءة الأولى على قانون حله؟

والسؤال الثاني يتعلق بتبعات هذا التحالف على الائتلاف وما المكاسب المحققة والمتوقعة وما الخسائر أيضاً؟

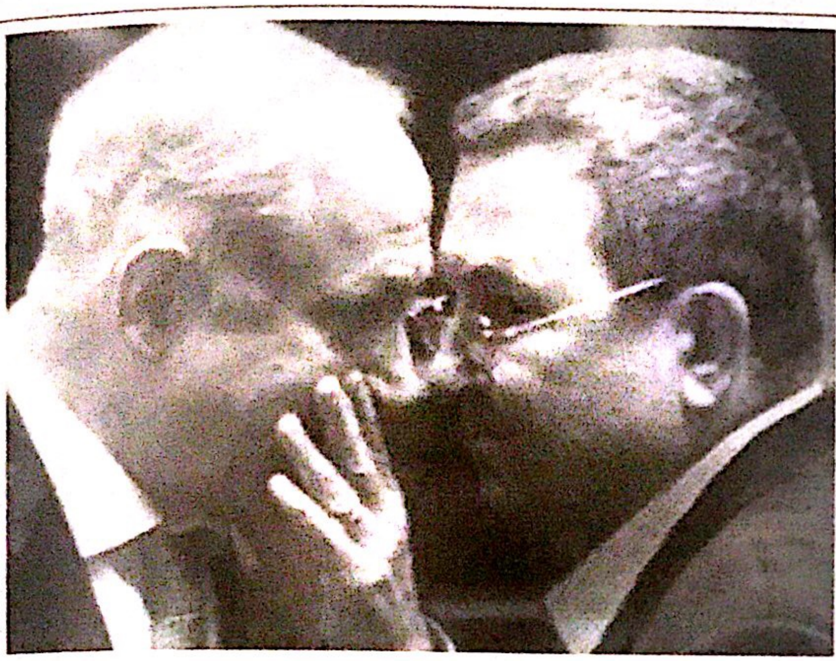
قبل البدء في الاجابة لابد من التأكيد من حيث الشكل أن ما حدث ليس مفارقا لطبيعة السياسة الإسرائيلية فإذا كان هذا الائتلاف وصف من معارضين كميرتس بأنه انحطاط سياسي فتلك صفة لاصقة بالسياسة والسياسيين الإسرائيليين، وهذا الاتفاق هو أكبر تعبير عن ذلك، وأكبر تعبير عن اتجاهات اليمين والفشستة التي تمضي بها الدولة الصهيونية، وتدمير حتى الديمقراطية الشكلية التي تزعم اسرائيل أنها تمتلكها، والذهاب إلى شمولية يمينية تمثل أقصى انحرافات اليمين المتطرف.

وفي الأسباب المباشرة، لعل ثمة سببين مباشرين دفعا نتنياهو للذهاب إلى حل الكنيست بادئ ذي بدء، اضافة لحالة الجمود السياسي التي دخلت بها الحكومة، فمن جهة إلغاء المحكمة العليا يوم 21 شباط الماضي لـ (قانون طال) ليضعه أمام احتمالات مواجهة مفتوحة مع اليمين الديني في حكومته، ومن جهة أخرى الخروج من مأزق تنفيذ قرار المحكمة العليا بإخلاء البؤرة الاستيطانية في غفعات هاأولبانا في بيت إيل كونها مقامة على أراض فلسطينية خاصة.

حيث صوتت المحكمة الاسرائيلية العليا يوم 21 شباط على إلغاء القانون الوحيد الذي ينظم خدمة الحريديم (اليهود المتشددين دينيا) في الجيش والمصطلح عليه بـ «قانون طال - تم سنه في تموزعام 2002»، وقد تعهد رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو بإعداد مشروع قانون جديد سيحل محل القانون الملغى.

ومن المؤكد أن نتنياهو وقف بعد إلغاء القانون في مكان حرج خصوصاً أن هذا أشعل فتيل تفجير أزمة حكومية مع الأحزاب الحريدية شريكه الطبيعي في تحالفه، من جهة، وبين حلفائه العلمانيين والمتدينين ركاب سفينة حكومته على العموم، وقد راهن أنه سيتمكن في الانتخابات القادمة من إحكام سيطرته تماما على الحكم في إسرائيل مستفيداً من الانحراف اليميني المتواصل في الدولة والمجتمع وانهيار أحزاب اليسار، وان كان سيواجه مشكلة في اقناع حليفه اللدود (اسرائيل بيتنا) بقبول تمرير قانون بديل، وإذا فشل فإنه سيكون عليه التعامل مع الأحزاب الحريدية التي تواصل ابتزازه، وهي تشعر بأنه تم طعنها في الظهر نتيجة إلغاء (قانون طال) خصوصاً أنها لا تستطيع السكوت على الأمر كون قرار المحكمة العليا يمس بشكل مباشر طريقة عيش جمهور هذه الأحزاب بالذات.

ومن الواضح أن حل هذه المشكلة، التمديد لقانون (طال) أو وضع قانون جديد يراعي مخاوف الحريديم ومطالب العلمانيين، سيكون حلا سياسياً مرتبطاً بالأجندات الحزبية والمصالح الانتخابية أكثر مما هو مرتبط بموجبات القانون ومبادئ المساواة وتلك كانت معضلة نتنياهو وتحديه الانتخابي الأبرز.



ومن جهة أخرى فإن تفكيك البؤرة الاستيطانية كان سيفتح عليه عش الدبابير ليس فقط مع الأحزاب الاستيطانية المتطرفة، بل حتى داخل حزبه حيث يحوز ممثلو المستوطنين على 22% من قوته، وفي نفس الوقت لن يستطيع المماطلة والتلكؤ أكثر في تنفيذ قرار المحكمة العليا.

بالنسبة لموفاز الحائز على زعامة المعارضة مع شعبية متدنية فإن الانتخابات المبكرة كانت ستتيح له الاستفادة من أزمات نتنياهو وتصويره كشخص غير قادر على الحكم، محاولاً جذب كل المتضررين من سياساته الاقتصادية والسياسية.

لكن من الواضح أن أمراً ما حدث خرب حسابات نتانياهو، وهذا الأمر هو فشله في فرض نفسه كرئيس لمؤتمر الليكود ما كان سيتيح له هيمنة كاملة على الحزب وقوائمه وهذا الفشل كشف له أنه ليس اللاعب الوحيد في الليكود ونفوذ المستوطنين في حزبه لم يكن مزحة انتخابية مؤقتة، حيث نجح فايغلين مع (القيادة اليهودية) المتطرفة في منع نتنياهو من اجراء انتخابات علنية على منصب رئيس المؤتمر مصرين مع مرشحين آخرين للمنصب على أن تكون الانتخابات سرية. وهكذا جاء التحالف مع كديما لينقذ نتانياهو من هذا المأزق، فهو سيستطيع تمرير قانون بديل لـ(قانون طال) دون خوف من ابتزاز أحزاب الاستيطان والمتدينين وسيتمكن من ايجاد حل مرض لقضية غفعات هاأولبانا، مدعوماً بمواقف موفاز من الاستيطان والعملية السلمية.

وبلع نتنياهو قراره بحل الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة، عندما وجد مصلحته الشخصية المباشرة بالتحالف مع عدوه اللدود الذي وجد مصلحة أيضا في تحالف سيدفع به إلى قمة الهرم السياسي في اسرائيل.

فالاتفاق سيمنح نتنياهو حكومة مستقرة حتى موعدها القانوني في تشرين الثاني 2013، ويصبح موفاز مباشرة وزيراً بلا حقيبة، ونائباً لرئيس مجلس الوزراء وعضوا في جميع اللجان المصغرة التي يحضرها نتنياهو، وسيحصل كديما أيضاً على أربعة مقاعد وزارية ، اثنان منها فور تمرير قانون بديل لـ (قانون طال) في موعد أقصاه تموز القادم، ومقعدان وزاريان آخران في حال النجاح في سن قانون ينص على تغيير طريقة الحكم.

إلى ذلك هناك رابحون وخاسرون، أيضاً، ولعل باراك هو الرابح الأكبر، حيث أن تأجيل الانتخابات يعني اطالة عمره السياسي في الوقت الذي تجمع الاستطلاعات على أن حزبه لن يتمكن من تجاوز نسبة الحسم، ونتنياهو لم يعد بحاجة إليه في ضوء وجود موفاز الذي يماثله في القدر ة الأمنية والمؤهلات مع ميزة اضافية في عدد نواب الكنيست.

الرابح الثاني سيكون ايلي يشاي زعيم شاس حيث أن تأجيل الانتخابات يعني ابعاد خطر اريه درعي الزعيم السابق لشاس العائد بقوة إلى الحلبة السياسية سواء عبر المنافسة على زعامة شاس أو تشكيل حزب جديد بذات القاعدة الجماهيرية، وليس من المستبعد أن يكون السعي للصدار (قانون درعي) في الكنيست والذي يمنع بموجبه من ممارسة الحياة السياسية كل سياسي أدين وحكم أكثر من ست سنوات، ليس من المستبعد أن يكون هذا القانون وتمريره بناء على صفقة سرية بين يشاي ونتنياهو، وان كان ايلي يشاي سيضطر لخوض صراع من نوع آخر على خلفية بديل (طال) بل قد يخرج من الحكومة على ضوء نتائج هذه المسألة. ولعل أكبر الخاسرين ليبرمان وإسرائيل بيتنا الذي يخسر ورقة الابتزاز و الدائمة بالانسحاب من الحكومة وإسقاطها وعليه الآن أن يلتزم الصمت كونه لن يستطيع شيئاً وخروجه لن يؤثر على استقرار الحكومة وسيتيح لنتنياهو مزيدا من المقاعد الوزارية الشاغرة لإرضاء غاضبين آخرين. مما يحقق احتمالا آخر تم اشاعته بأن نتنياهو لم يكن يرغب في توسيع قاعدته بقدر ما كان يريد تغيير حكومته من حيث الجوهر.

هل ستتغير السياسة.. حتى كتابة هذا المقال (شهر على الائتلاف) لايمكن الحديث عن تغير نوعي في السياسة الاسرائيلية سواء تجاه الموضوع الفلسطيني أو الايراني. فبالنسبة لنتنياهو، فقد صرح في رسالة جوابية للرئيس الفلسطيني أن حكومة (الوحدة الوطنية) في اسرائيل ستوجد فرصة جديدة لدفع عملية السلام، وحسب بيان صادر عن ديوان نتنياهو فإن اجتماع مندوب هذا الأخير يتسحاق مولخو مع عباس، نتج عنه بيان مشترك «إن اسرائيل والسلطة الفلسطينية ملتزمتان تحقيق السلام وتأملان أن يساعد تبادل الرسائل فيما بينهما على تحقيق هذا الهدف»، من الواضح أن هذا لم يحدث والرسائل حسب عباس اصطدمت بحائط التعنت الاسرائيلي. وموفاز لايبدو أنه سيحدث جديدا، فمنذ فوزه بزعامة كاديما، تطرق للعملية السياسية مرة واحدة فقط، بالقول أنه «يجب العودة إلى طاولة المفاوضات» وذلك في صحيفة معاريف ولكنه كان أجرى أيضا حديثيْ (إعلان نوايا) في هآرتس ويديعوت أحرونوت دون ذكر الموضوع الفلسطيني، ويبدو أنه مايزال متمسكا بمشروعه القديم بإقامة دولة فلسطينية على 60% من الضفة دون تفكيك المستوطنات.

في النهاية، لا يمكن – طبعا – الكلام عن أي عملية سلمية بائسة، وهذا التحالف، هذه الحكومة الصهيونية ليست حلم السلام المرتجى فما الذي من الممكن انتظاره من حكومة يقودها مجرمو حرب من طراز نتنياهو وموفاز وليبرمان وباراك.. ماذا يبقى بيد الفلسطينيين غير: ليس فقط مزيدا من الصمود بل مزيدا من المواجهة أيضاً.



ظاهرة صعود الفاشية الجديدة في الغرب!..

يأتي الظهور المتصاعد لخطاب اليمين المتطرف الجديد في المجتمعات الديمقراطية الرأسمالية الغربية في ظل سياق يشهد اضطرابات ومتغيرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية هائلة، وقد استغلت الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة الفرصة لتقديم نفسها كبديل للقوى اليسارية التقليدية وخطابها، وملء الفراغ الأيديولوجي الذي نشأ عن تراجع التيار اليساري الناقد للرأسمالية والعولمة المتوحشة.

لقد فشل اليسار الأوروبي عموماً في طرح حلول لهذا السياق المتأزم سياسياً في ظل أزمة متفاقمة، وتراجع الثقة في قواعد النظام السياسي الديمقراطي.. وتواكب ذلك مع تحولات ما بعد المجتمع الصناعي، التي أدت إلى تقسيم دولي جديد للعمل، أو ما يعرف بظاهرة العولمة، وما ارتبط بها من تحول تاريخي ثقافي حاسم. في ضوء هذه التوترات والتناقضات، يبرز السؤال التالي: إلى أي مدى يمثل صعود الخطاب اليميني المتطرف المعاصر في الغرب تحدياً أو تهديداً لمكتسبات الحداثة وقيم التنوير في المجتمعات الديمقراطية الرأسمالية الغربية؟!..

قبل عقد الثمانينيات من القرن الماضي، كان اليمين المتطرف الأوروبي مهمشاً سياسياً، ولكن مع فوز ريغان في الولايات المتحدة، وتاتشر في بريطانيا، ارتفع التصويت لصالح الأحزاب اليمينية، وحدث انفصال وقطيعة جذرية بين فاشية الثلاثينيات من القرن الماضي، والفاشية الجديدة المعاصرة، تمثل ذلك في رفض الأحزاب الليبرالية الوسطية – الإطاحة بالدولة الديمقراطية، والاقتصاد التعاوني، ونبذها للعنف السياسي، ولكنها في الوقت نفسه، احتفظت بمفاهيم عدم المساواة، ومكافحة التعددية، ونادت بمجتمعات عضوية قومية ترتكز جذرياً على مفهوم الأمة.

وقد تبنت أحزاب اليمين المتطرف هذا الخطاب «الفاشي الجديد»، أو «الفاشية الصديقة»، من خلال اتخاذ بعض الآليات الجديدة، مثل تجاوز نطاق الأحزاب السياسية، وتقديم نفسها على أنها حركة عابرة للحدود القومية، ولها أنصار ومريدون في أوروبا، والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا، بالإضافة إلى توظيف أدوات التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا لخدمة أهدافها، بالرغم من مناهضتها للعولمة، وتعتنق هذه الأحزاب موقفاً صريحاً وجذرياً ضد المهاجرين، استناداً إلى مفهوم النقاء العرقي غير القابل للامتزاج والاندماج، وأن الحل هو «الشعبوية الإقصائية». وقد توازى مع ظهور الخطاب الجديد ظاهرة «الإسلاموفوبيا»، ورفض الجاليات الإسلامية، كأحد أشكال العنصرية الثقافية.

يرتبط صعود هذا التيار الفاشي الجديد بنهاية الحرب الباردة، وعولمة النظام الرأسمالي، وهيمنة النموذج الغربي – الأمريكي، حيث بدأت تظهر صور من المقاومة لهذا النموذج داخل الغرب ذاته، وقد اعتمدت هذه المقاومة على أشكال جديدة من الولاءات التحتية، يسيطر عليها إما البعد الإثني، أو البعد الديني، حيث أضحت بديلاً للقواعد الناظمة والنظريات الكبرى التي انتهت في مرحلة ما بعد الحداثة.

لقد بدأت المقاومة الأصولية الفاشية تأخذ موقفاً مناهضاً للديمقراطية الليبرالية، والقومية المتعددة الثقافات، مقابل الدفاع عن الثقافة العنصرية، والسلطوية، والشعبوية، وكراهية الأجانب، والخوف من المسلمين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تيار اليمين المتطرف هو في الأساس تيار معارض على الدوام للديمقراطية، إلا عندما تعطيه أصواتاً في الانتخابات ومقاعد لنوابه في البرلمان.. فهو يقبل باللعبة الديمقراطية مكرهاً، ويمثل في الحقيقة خطراً على الديمقراطية الاجتماعية، والليبرالية الدستورية.

فرنسا العائدة:

محمد صوان

حدود القوة الفاعلة في القارة الأوروبية!..



منذ اللحظة الأولى لتسلمه مهماته كرئيس للجمهورية الخامسة، حرص زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي - فرانسوا هولاند على تكريس القطيعة مع عهد زعيم حزب اليمين الوسط السابق - نيكولاي ساركوزي، منتقداً احتكار الأخير لجميع السلطات والصلاحيات، ومتعهداً بعدم الاستئثار، والتفرد بآلية إدارة الحاكم. ومصارحاً الفرنسيين بصعوبة التحديات الداخلية والخارجية الواجب عليهم التعامل معها بمسؤولية عالية خلال ولايته الأولى، وعلى نحو خاص أزمة المديونية التي انفجرت في أوروبا، وتفاقمت وازدادت حدتها في اليونان مع مرور الوقت، إذ كان للقوة الاقتصادية الفرنسية والألمانية الدور الأكبر والصوت الأعلى في تقديم مقترحات علاجها.

ولكن النقطة الأهم اليوم أن فرانسوا هولاند ليس ساركوزي الذي وحد السياسة الاقتصادية مع ألمانيا - ميركل، وشرع في تطبيق الإجراءات الصارمة التي استهدفت بشكل مباشر الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، واستفز شريحة واسعة من البرجوازية الكبيرة المتحفظة تجاه القروض والعجز في الميزانية.. ربما سيواجه هولاند الكثير من الصعاب لعلاج هذه التركة، إلا أنه مُصرٌ على تغيير اتجاه حركة الاقتصاد في فرنسا وأوروبا معاً.

عاد الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى السلطة بعد «31» عاماً على تلك الانتخابات التي فاز فيها فرانسوا ميتران عام 1981، واعتبر في حينه انتصاراً باهراً «لليسار الأوروبي» الذي دخل في «كباش حاد» مع الرؤية «النيو ليبرالية الاقتصادية» التي كان يمثلها في حينه «ريغان - تاتشر» والمتمحورة حول اقتصادات الأسواق الليبرالية، ومعاداة السوفيات وحركات التحرر الوطني في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ولكن فوز ميران قابله انتصار لليمين الوسط في ألمانيا امتدت آثارها لفترات طويلة، ولم يكن لدى حزب العمال البريطاني المشكك بالاتحاد الأوروبي أدنى فكرة عن كيفية الربط بين مشروع ميتران حول أوروبا، وكيفية حل العقد المثيرة للاستغراب في محاولة التقرب من أوروبا بدلاً من دعم رؤية «ريغان - تاتشر»!..

فرنسا قوة دولية مستقلة

ربما سيتصاعد الدور الفرنسي على الساحة الدولية في زمن فرانسوا هولاند، الذي وعد بالتعامل الموضوعي مع الملف النووي الإيراني، ففرنسا ترغب في التواجد الفاعل على طاولة المفاوضات، وطرح المبادرات على قدم المساواة

مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، بوصفها طرفاً مقبولاً وتوافقياً بين بكين وموسكو من جهة، والعواصم الغربية من جهة أخرى، فضلاً عن تميز علاقاتها مع إيران. وعلى صعيد آخر، فقد تولت فرنسا إرسال نحو نصف قوى حفظ السلام التي قرر الاتحاد الأوروبي إرسالها إلى القرن الإفريقي، والقارة الإفريقية عموماً.

وقد بدأ يتشكل بصورة واضحة في زمن حكومة شيراك عام «2001-2006»، فخلال السنوات الخمس لتلك الحكومة، كان نشر القوات الفرنسية في البلقان، وأفغانستان، والخليج العربي، وإفريقيا، وهو ما عزز موقع فرنسا أوروبياً وأطلسياً، وكذلك كانت معارضة حكومة شيراك للحرب على العراق «آذار 2003»، أحد الأعمدة الرئيسية التي أسهمت في تعزيز موقع فرنسا دولياً، بعد ازدياد معارضة عسكرة الهيمنة الأمريكية، دون أن تخسر مواقعها في نطاق التحالف الغربي. وبرغم التوتر الشديد في العلاقات الفرنسية – الألمانية، فإن غلبة المصالح المشتركة، والاعتماد على فرنسا ومكانتها الاقتصادية من جهة، وعلاقاتها المتميزة مع موسكو وبكين من جهة أخرى، بالإضافة إلى الدور الذي لم تتوان فرنسا عن القيام به فيما يسمى «الحرب على الإرهاب»، كل هذه العوامل جعلت الاستغناء الأمريكي عن فرنسا في غير مصلحة واشنطن نفسها، لا سيما بعد ما شهدته المغامرات العسكرية الأمريكية عالمياً من نكسات أقرب إلى الهزيمة، في كل من أفغانستان والعراق.

في نطاق موازٍ، وتأكيداً لبروز الدور الفرنسي وإسهامه في صياغة القرار الأوروبي بشكل جلي، فقد أظهرت أزمة الديون السيادية الأوروبية، التي تفاقمت في اليونان خلال عام «2009-2012»- وهددت بشكل واضح مسيرة الاتحاد الأوروبي بوصفه أقوى الكيانات الاقتصادية عالمياً – مدى قوة تأثير الدور الفرنسي في سياسات الاتحاد الأوروبي، وقدرته على فرض رؤيته على الدول الأعضاء.

ويروم بعد فرانسوا هولاند، بأن تكون فرنسا القاسم المشترك في كافة التطورات والأحداث التي ستشهدها منطقة «اليورو» والاتحاد الأوروبي وبالتالي ستتصدى لكل السياسات التي يمكن أن تسهم في كسر «الحلقة المفرغة» لأزمة الديون السيادية واليورو، حيث يرى الرئيس هولاند أن «كافة السياسات الممارسة تدخل في إطار الحلول القصيرة الأجل»، مؤكداً أنه ينبغي اتخاذ خطوات طويلة الأجل، والتي لن تتحقق إلا بالسياسة المالية الموحدة لأوروبا، لتكون على النسق ذاته مع السياسة النقدية الخاصة باليورو. وهذا يعني ضرورة اتخاذ خطوات سياسية في مجال تعديل المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية، وقد فسر بعض الخبراء هذا الموقف الفرنسي لزعيم الحزب الاشتراكي هولاند بأنه «عودة للنظرية المكنزية التقليدية».

بالإضافة إلى ما سبق، هناك عدد من القضايا على الصعيد الدولي، ربما ستسهم بشكل أساسي في تعزيز الصعود الفرنسي في زمن فرانسوا هولاند، من بينها ما يلي:

- التطورات المحتملة على الساحة الدولية، في ضوء تشتت القوى الأمريكية في العديد من البقاع الجغرافية على مستوى العالم، خاصة في أفغانستان والعراق، وفيما يسمى «الحرب على الإرهاب»، وهو ما قد يدفع فعلاً في اتجاه تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب، تلعب فيه فرنسا دوراً أكثر فاعلية.
- تراجع موقع بريطانيا أوروبياً ودولياً بسبب «أزمة العراق» أيضاً، لا سيما بعد تبدل الحكومة الإيطالية، ومن قبل الإسبانية، واقتران ذلك بتبدل مواقفهما من قضية العراق وأفغانستان.
- تراجع موقع الولايات المتحدة الأمريكية دولياً، بعد تفاقم الأزمات الداخلية الشديدة على أكثر من صعيد، وضعف معدل نمو ناتجها الإجمالي، مقارنة بفرنسا وألمانيا والصين والهند والبرازيل.

هذه العوامل مجتمعة ستؤثر فعلياً في جوهر العناصر الأساسية الثابتة لاستمرارية السياسة الخارجية الفرنسية، في زمن هولاند، والمتغير هنا هو الظروف الدولية، والأوروبية، أي الأرضية التي ستتحرك عليها السياسات الفرنسية، ما دامت فرنسا قادرة على التحرك بثوابت استمراريتها تلك، دون التخلي عن العامل الحاسم في صعودها قارياً، أي إعطاء الأولوية لما يخدم المصلحة الوطنية الفرنسية على هذا الصعيد، فلا يبدو أن مسيرة الحزب الاشتراكي بزعامة هولاند ستتعرض لنكسة مؤثرة في المستقبل المنظور على الأقل!..

ويمكن القول إجمالاً، إن الحزب الاشتراكي الفرنسي بزعامة هولاند سيسعى بكل السبل المتاحة إلى تدعيم المكانة الفرنسية الدولية وتعزيزها في إطار الاتحاد الأوروبي، معتمداً في ذلك على عنصر أساسي متمثل بالانتعاش الاقتصادي، ومكافحة البطالة، وزيادة الضرائب على الأغنياء، وزيادة الأجور، ورفع المستوى المعيشي للضواحي المهمشة، ومكافحة سياسة التمييز العنصري، والإسلاموفوبيا، ومعاداة السامية. فضلاً عن إعطاء الفرصة لمزيد من التعاون والاعتماد المتبادل بين فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي، ودول حوض الأبيض المتوسط.

كما يمكن القول، إن فرنسا على الجانب الآخر لم تعد بحاجة للاندماج مع دول الحلف الأطلسي بالطريقة التي كانت تتعاون بها معها، خصوصاً فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية لحفظ السلام. ويتضح هذا من إعلان هولاند بأن: «فرنسا ستخفض درجة اعتمادها على الناتو». على عكس أوقات الحرب الباردة، وبمعنى آخر، فإن فرنسا اليوم أكثر حرية واستقلالية مما سبق في التعامل مع حلفائها.

على كل حال، ستسعى فرنسا في زمن هولاند لأن تلعب دور أكثر توازناً وأشد فاعلية، بحيث لا يضر بمصالحها الاقتصادية والأمنية مع مختلف الدول، ومن جهة أخرى ستحاول ضمان عدم التأثير سلباً في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، أما فيما يتعلق بالاقتصاد، فهو من بين الاقتصادات الأفضل، إلا أنه ليس الأقوى، وهذا بحد ذاته ليس كافياً لتفرض فرنسا هيمنتها على القارة الأوروبية.

في ضوء ذلك، يمكننا الاستنتاج أن فرنسا في زمن هولاند لا تسعى بشكل مباشر إلى فرض نوع من الهيمنة على دول القارة الأوروبية، بل ستسعى إلى تنميط العلاقات بشكل جديد، بما يتناسب مع دورها الصاعد، فهي لا تريد أن تلعب دور القائد الأوروبي، إذ لن تتدخل في كل المشاكل والقضايا، لكنها تتجه إلى حل مشاكلها الداخلية بداية، ثم الانتقال إلى دول الجوار الأوروبي، في حال استشعرت مساساً بمصالحها الوطنية والقومية المباشرة!..

مثقفو الداخل والخارج!

من الطبيعي أن تثير الانتفاضات والثورات الشعبية حماسة عدد من مثقفي البلدان العربية المهاجرين طوعاً أو المُهَجّرين إكراهاً إلى مختلف دول العالم في أميركا وأوروبا وغيرها، وأن تدفعهم إلى المشاركة من بلدان المنافي والمهجر بالتعبير عن احتجاجهم من قمع الأنظمة ووقوفهم إلى جانب أبناء شعوبهم في مختلف البلدان العربية، فهم أبناء هذه البلدان وإن أبعدتهم ظروف مختلفة.

بيد أن الأمر يلتبس على البعض منهم أحياناً، أو ربما تدفع الحميّة، التي ترتفع حرارتها جراء المناخات الديموقراطية التي يعيشون داخلها في بلدان المهجر، إلى إضاعتهم البوصلة أو مغالطتهم في قراءتها فيعملون عبر مقالات يكتبونها أو ظهورات على الشاشة أو بيانات يصدرونها على توجيه اللوم والإدانة الصريحين لكتّاب وفنانين داخل البلدان العربية لكونهم تأخروا في إعلان مواقف صريحة أو في عدم المشاركة في المظاهرات أو لأنهم لم يقدّموا دماءهم، ما يدل على بقائهم «أسرى قيود الخوف» واستحقاقهم بالتالي عاقبة «لفظهم خارج التاريخ وحركته» كما جاء في غير مقال كتبوه وبيان أصدروه.

يدرك المرء أن انتماءهم الوطني الأصيل إلى شعوبهم هو ما يدفعهم إلى المشاركة بالبيانات أو المقالات، بيد أن ما لا يمكن تفهّمه أو قبوله على الإطلاق هو أن تصدر عن المقيمين في الخارج فتاوى الإدانة الصريحة والإدخال إلى والإخراج من التاريخ وحركته لمثقفي الداخل جراء «تقاعسهم وجبنهم وتراجعهم إلى الصفوف الخلفية» وما شاكل من أحكام وفتاوى وافتراء معيب!!

على أرض الواقع، فإن أصحاب الفتاوى والإدانة يقيمون خارج البلدان العربية منذ عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة إما مهاجرين طوعاً أو منفيين أو ممنوعين من العودة. وفي الأحوال كلها هم في الخارج. خارج القمع والمنع والسجون، وخارج الاستبداد المستحكم كقدر، وخارج الطغيان المتفلت من عقاله، وخارج القتل الأسهل بالنسبة للطغاة من شرب الماء.

ومن هنا لا يكفي أن يكون القول على حق (على افتراض أنه محقّ) فلكل مقام مقال. والمقام ليس مضافاً للمقال. هو جزء منه وفي صلبه. فضلاً عن أن العديد جداً من المثقفين في الداخل قد بذلوا من دمائهم، وضحوا بحيواتهم أو بسنين طويلة منها حين كان الملايين، قبل النهوض الشعبي العربي، يرزحون تحت وطأة الخوف والصمت، كي يدافعوا عن حق الناس وحرية الناس وكرامة الناس في بلدانهم، وقد كلّفهم رفع الصوت ثمناً باهظاً.

ولأن من في الخارج هم خارج قبضة الاستبداد فلا يجوز لهم، وأكاد أقول لا يحقّ لهم، أن يصدروا فتاوى الإدانة وأحكام الإخراج من التاريخ بحق من هم في الداخل تحت استبداد هو عينه السبب الرئيس في هجرة المهاجرين أو المنفيين أو المبعدين إكراهاً، وإلا لكان يُفترض لمقالهم ومقامهم أن يكون في الداخل وليس في الخارج على بعد آلاف الكيلومترات.

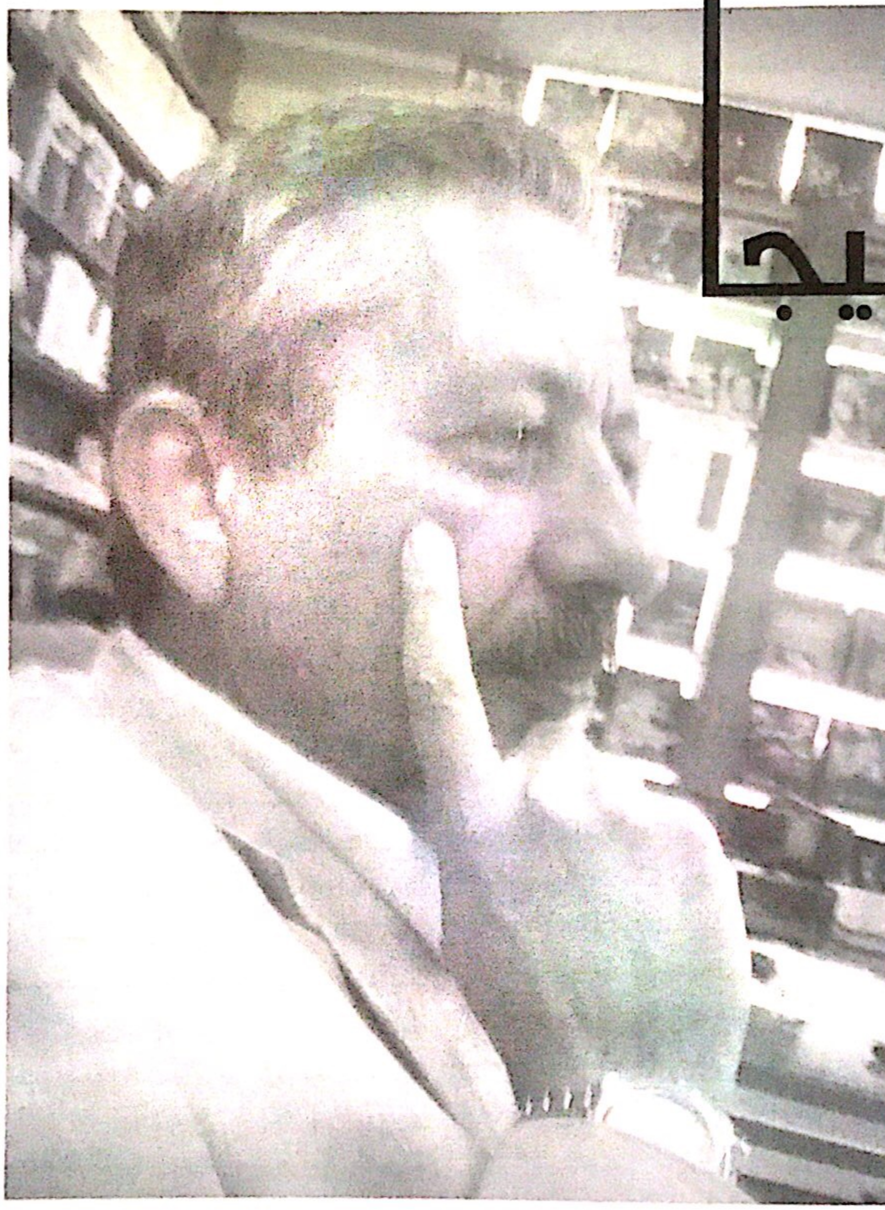
فليس أسهل ولا أبسط من أن يقول ويكتب مَنْ في الخارج ما يشاء ويهوى من دون أن ينقر أحدٌ على كتفه ولو نقراً خفيفاً لمساءلته عمّا قال أو كتب. ليس أسهل من أن يكون فصيحاً واضحاً وجريئاً لا لفصاحة لسانه وجرأة قلمه فقط بل لفضاء من الحرية وانعدام لمساءلة وانتفاء لدفع الثمن الباهظ في المقام الذي يعيش فيه. رغم ذلك فإسهامهم مع أبناء شعبهم في الداخل مشكور ومقدّر، وإنما إداناتهم وفتاواهم وأحكامهم مرفوضة بالكامل حين تكون موجّهة لمن هم في داخل قمعي فرّوا منه أو هُجّروا بعيداً عنه!

هل يحتاج الأمر لفتح ملف الاضطهاد الواقع على المثقفين في الداخل، والحرب الضروس ضد حيواتهم وإبداعهم، والتهميش والتعتيم والتضييق المحيق بهم مما يعرفه المثقفون الذين يقيمون في الخارج؟! وهل يحتاج الأمر لفتح ملف التضحيات التي قدّمها العديد من مثقفي الداخل؟! سخيفٌ أمر فتح الحسابات.

إن مربط الفرس هو بالضبط في الإفتاء والتجرؤ على الإدانة والإخراج من التاريخ من قبل مثقفين في الخارج كانوا ضحايا القمع يوماً لكنهم توهموا أنهم مالكو مفاتيح التاريخ، ربما ليس لعلة فيهم بل لطول مقام فوق أرض من الحرية وتحت فضاء وفي ظل مناخ من حق التعبير أنساهم ما كانوا عليه يوماً!.

الشاعر محمود أبو الهيجا

أجرى اللقاء: مروان العلان

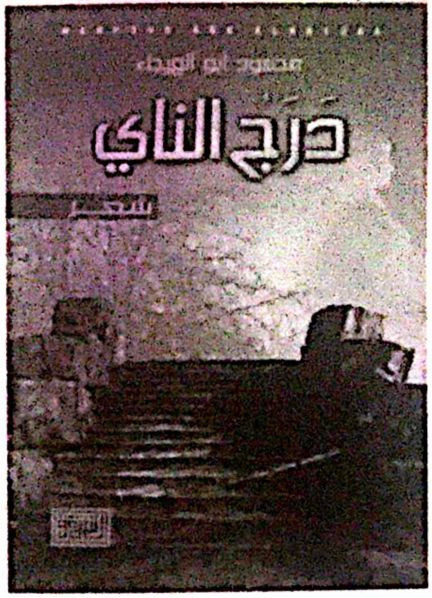


يشغله همّ التجديد والابتكار واجتراح ما يمكنه من تجديد في قصيدته.. مقل في كتابته.. أخذته موجة الصحافة والإعلام قليلاً عن قصيدته.. لكنه يعيش هاجسها بصبر وتأنّ.. كما تبني النحلة خليتها لاحتواء ما تجمعه بعد ذلك من رحيق..

لا يعتبر من الشعراء المكثرين.. لكنه حين يقول، يقول شعراً.. وحين يتوهّج يتوهّج شعراً..

في ركن قصيّ من دار الشروق وبين الكتب المنتظرة بصبر أيوب التقيناه.. كانت مجموعته الشعرية «دَرَجُ الناي» قد صدرت قبل فترة وقد ضمّنها من تطلعاته ما يمكن التقاطه من قراءة أولى لها.. معه كان هذا اللقاء والبوْح عن الشعر والمرأة والوطن والمنافي..

- لم أشعر أبداً بالغربة والمنفى في بغداد، التي شهدت بداياتي الأدبية
- لا أنحاز لقصيدة النثر ولا لقصيدة التفعيلة وإنما لقصيدة تتجمّل فيها اللغة وتتميّز فيهاالصورة وتنساب فيها الموسيقى مثلما أشتهيها..
- ليس هناك أطر أدبية.. بل زبائنية وشللية فقط..
- المرأة هي الاحتلال المرحّب به دوماً..



محمود أبوالهيجا.. الشاعر والإعلامي والصحفي.. ماذا عنك في بدايات عمرك؟

ليست هناك بداية مميزة أو استثنائية في حياتي، كما كثير من أبناء جيلي، حيث لم نكن قد اصطدمنا بأسئلة الوجود واللغة والهوية بعد..أقلّب الشوارع والحارات بلعب بريء وشقاوات صغيرة كعمرنا الصغير. كانت بغداد بالنسبة لي آنذاك مدينة دافئة وبالغة الحنوّ، لم أدرك فيها قلق الهويّة، فقد كنت عراقياً على نحو بالغ في شوارعها، وفلسطينياً خجولاً في البيت.

في صبيحة 14 تموز 1958 صحوت على خطاب بليغ لمذيع عراقي هو «حافظ القبّاني» وهو يذيع بيان الثورة. شدّني الخطاب ببلاغته ومنذ تلك اللحظة التاريخية في حياتي اشتعلت في روحي جذوة اللغة.. لذا أعتبر بداياتي كانت من هناك؛..

في بغداد ثمّة حياة ومشاهد تجبرك على التأمل خاصة وأن رائحة المكان تعبق بالتاريخ والحضارة والأصالة، إضافة إلى ذلك المشهد الذي طالما كان يشدّني.. وقد كوّن عندي ما يمكن تسميته بتراجيديا الحزن العراقي العميق «حزن المقتلة» (كربلاء وما كان فيها) حيث «مقتل الحسين» الذي كان يعيده العراقيون (الشيعة) في كل عام في الأيام العشرة الأولى من شهر محرّم وهي «أيام عاشوراء».. وهكذا تعلّقت بلغتها وبلاغتها وموسيقاها وبتلك البنية العميقة لمشاهد التاريخ وخطاباته المختلفة..

ثمّة مرحلة أخرى جعلتني أقرب إلى القصيدة هي مرحلة الدراسة المتوسطة في بغداد، حيث أن معلّماً لن أنساه أبداً اسمه «عصام البصّام» هو الذي قادني إلى مساءلة اللغة والنصّ وضرورة البحث في التاريخ والأدب لعقد المقارنات وتخزين أكبر قدر ممكن من تلك المفردات والمعارف.. تميّزت في تلك الأيام بكتابة الإنشاء المدرسي وحفظ القصائد ولكني بالطبع لم أكن أجرؤ على كتابة أي شيء.

في العام 1967 وهو عام الهزيمة الساحقة للمشروع القومي تفتحت عيوني حينذاك على أسئلة الهوية وصرتُ أعرف على نحو أفضل فلسطينيتي، فانتميت لحركة «فتح» وسرعان ما اكتشف مسؤولي التنظيمي الشهيد رشاد عبد الحافظ قدراتي الكتابية فضمّني لمكتب الثقافة والإعلام.. وهكذا بدأت مسيرتي مع الكتابة والقراءة كذلك والتي أصبحت متنوعة وذات ميزة أساسية أنها أصبحت قراءة ذات بعد نقدي.. اصطدمت آنذاك بتجربة حب، ومن هنا كانت أولى محاولاتي في كتابة القصيدة، ولست أنسى أصدقائي العراقيين الذين كانوا بمعظمهم من الوسط الأدبي، من منتمي الحزب الشيوعي العراقي الذين كانوا يهتمون أكثر من غيرهم بمواضيع الثقافة والأدب، وإن أنسى لا أنسى الناقد الصديق عادل عبد الله الذي دلّني على الصوت الغنائي الذي في داخلي، والذي نبهني إلى أن انسياقي وراء هذا الصوت سيجعل مني «شاعراً خطيراً» حسب قوله. لكني وبحكم رؤيتي النقدية لم ألتفت إلى ضرورة الالتزام بقواعد النص الغنائي وبحور الخليل وتفعيلات القصيدة الحرّة وظلّ الأمر هكذا حتى اللحظة. حيث أنني ما زلت لا أنحاز لقصيدة النثر ولا لقصيدة التفعيلة بذات المعنى ولكن إلى قصيدة تتجمّل فيها اللغة وتتميّز فيها الصورة وتنساب منها الموسيقى مثلما أشتهيها..

ماذا عنك في المنافي.. وماذا قدّم لك الوطن.. وأيهما امتلأتَ به أكثر على صعيد الشعر؟

لست مع تعبير «المنفى» فيما يخصّ بغداد، ما زلت حتى اللحظة أعتبر بغداد مدينتي.. لقد دثّرتني وعلّمتني و«حمّصتني» وظلت على الدوام حنونة وطيبة.. لم أشعر بالغربة فيها على الإطلاق رغم صراعاتنا ذات مرحلة مع الحزب الحاكم في بغداد في سبعينيات القرن الماضي، وبهذا لا أعتبر بغداد ولا بأي شكل من الأشكال من بلاد المنافي، بل إنني اليوم في رام الله ولأنني ما زلت أحاول الاشتباك مع المكان بالمعنى الجمالي الذي تحدث عنه غاستون باشلار، لم أبلغ ذلك الرضى بعد. وهكذا تتداخل بغداد مع رام الله ورام الله مع بغداد في رؤيتي وانشغالات يومي وحتى في تطلعاتي.. لكن «العودة» الملتبسة والغامضة وغير المكتملة فجّرت عندي حاجتي للشعرأكثر وأكثر، ويمكن أن أقول أنني لم أكن في بغداد شاعراً، بل على نحو ما، قصيدة تمشي على قدمين حسب تعبير محمود درويش، وهكذا أصبحت الشاعر في رام الله بعد صدمة مريعة لحظة عبوري «جسر الكرامة»

الذي سمّته فيروز «جسر العودة» ولم يكن آنذاك هو ذاك الجسر.. اصطدمت بواقع لم يكن قريباً ولا بأي شكل من الأشكال من الفكرة التي حملتها عن فلسطين ولا تلك الحكايا الثرية للمكان التي كان يقصّها علينا والدي عن حيفا وجمال حيفا .. عن سروها وبحرها وحقول قريتنا «عين حوض» الباذخة بخضرتها.. هنا بدأت القصيدة تأخذ منحى آخر وبدت حاجتها ملحّة وضرورية من أجل أن أتوازن ولعلّي أؤلف ذاكرة جديدة وإن كانت تتجرّح بنصوص الاعتراض والإحباط والخيبة.. هذا ما أضافته لي بلادي التي ما زالت تتقاسمها احتلالات متعددة أخطرها هو الاحتلال الإسرائيلي..

هل ترى في تشكيلات الأطر الأدبية في فلسطين ما يكفي لحماية الشاعر من انطفاءات عيونه الشعرية؟

بداية وعليّ أن أقول أنه ليست هنالك أطر بالمعنى الذي يجمع، والذي يحدد الأشياء والمسمّيات، هناك على نحو ما دكاكين ومؤسسات «دونرية» ذات علاقات «زبائنية» أكثر من كونها ثقافية أو مشغولة بالهمّ الثقافي.. من أجل الموضوعية ثمّة استثناءات قليلة، دون تسمية أحد بعينه، ولكن بصفة عامة فإن هذه المجموعات ما زالت غير قادرة على خلق بنية ثقافية أدبية في البلاد ناهيك عن قدرتها على الفرز عبر الخطاب النقدي وعدم قدرتها على مواكبة الإنتاج الثقافي الأدبي الفلسطيني وخدمته نحو تطويره ورعايته ودعمه.. ثمّة كما قلت علاقات زبائنية» في هذا السياق وفي تشخيص أهمّ من القول بأن هناك هناك علاقات «شللية» بالمعنى الشخصي، وبالرغم من أن الإبداع عمل فردي إلا أن البيئة الثقافية وصناعة هذه البيئة هو دور مؤسسات الثقافة وأطرها وتجمعاتها.. وحين تضيع هذه الصناعة أوتكون خاملة فإن الإبداعات الفردية تظلّ في هذا السياق ولن تكون قادرة على تشكيل خطاب ثقافي وطني يتصدى لهموم مرحلة التحرر الوطني ومتطلباتها ويجابه محاولات تدمير الهوية وطمسها ويسعى إلى تكريس مقوماتها التاريخية الوطنية والقومية والإنسانية.. أعني أن هناك ثمّة معضلة كبيرة ينبغي مجابهتها أولاً بالخطاب النقدي للنتاج والحالة وحتى السلوك لأنه ما من تقدّم في أي اتجاه بدون نقد. ثم هناك فئويات معيّنة تريد أن تجعل من الأدب والثقافة بيانات حزبية وثانية سياسية وثالثة عقائدية وهذا لا يستقيم مع شرط الإبداع الذي أسسه التفتح والحوار والمساءلة ونقد المحرّمات والممنوعات دون الاصطدام العدمي مع الموروث والتقاليد الاجتماعية إلى حين خلق البيئة التي تساهم في عملية نقد أشمل لكل شيء..

تجربتك الشعرية، كما كل التجارب المشابهة، تصعد.. حدثنا عن صعودك الذي تحقق، وعن صعودات أخرى تعيش هاجسها كحلم برسم التحقق؟

في نظري، الشاعر إما أن يكون شاعراً أو لا يكون.. وهذا يتطلب أن يواصل صعوده نحو «النص المشتهى». في تجربتي ما زلت أسعى إلى صعود خاص في بلورة قصيدة جديدة إلى حدّ ما كما في تجربتي الأخيرة في ديوان «دَرَج الناي» التي ترتكز على اللعب بالتفعيلات وقصيدة النثر معاً وتدفع إلى تداخلات فيما بينها تنتج نصّاً، تتغلب فيه الإيقاعات علي كل شيء.. لهذا قد ينظر البعض إلى نصوصي التي تبدو فيها القافية واضحة بأنها نوع من السجع، وهذا ما لا أريد الخوض فيه الآن..

تقتحم المرأة عالم الشاعر وتستولي على أجزاء هامة منه.. لماذا هذا الاحتلال السهل والمقاومة المسترخية؟ ما الذي تفعله المرأة في القصيدة؟

سأعترف فوراً ومباشرة أنه ليست عندي أدنى مقاومة.. لا مسترخية ولا غير مسترخية في هذا الشأن. ربما باستثناء مسألة الاعتداد بالنفس التي لا أساوم عليها في أي علاقة، لكن المرأة بالنسبة لي كما لأي رجل ناضج أكثر من ضرورة للحياة، وهي الاحتلال المرحّب به دوماً ثم إنني لا أنسى أنها التي كانت وراء قصيدتي الأولى وهي التي مازالت تحرّضني على الكتابة، وأجمل القصائد هي تلك التي تحتلّها المرأة سواء كانت تجربة خاسرة أو ما زالت مثمرة على نحو ما.. القصيدة الأكثر جمالاً هي قصيدة خسارات الحب، حيث اللوعة والنكران والنسيان.. المرأة بحدّ ذاتها قصيدة، كلما كانت كتلك العاشقة في أغنيات «نساء البشتون» أو «ليلى» و«سلمى» و«عزّة» و«مايا» التي تحتل إحدى قصائدي في «دَرَج الناي» وكما «عائشة» و«جوزيفين» و «دليلة» و«لوكريثيا» و«هيلانة» و«ريتا».. كثيرات في التاريخ والنص والواقع هنّ أصل القصيدة وروحها.. لا تسأل شاعراً عن دور المرأة.. إنه الدور الذي يجعل الكلام قصيدة، مثلها مثل الطبيعة في تقلباتها ومثل الوردة في حقلها ومثل الوطن كما نشتهيه..

العلاقة بين اللفظ كما هو موضعه في اللغة، والمعنى بما هو إعادة نحت حجر اللفظ ليكون صيغة جمالية جديدة.. ألا ترى أن هذا مازق يفشل في مواجهته كثير من شعراء الحداثة المعاصرين؟

أتفق معك بأنه مأزق.. لكنه مأزق «الطارئين على الشعر» وأعني أن التمكن من اللغة في المحصلة والذي يحتاج إلى معرفة وإلى حبّ اللغة والتعلّق بها سيجعل اللعب بالمفردة والمصطلح والوصف ممكناً على نحو إبداعي وهنا يكمن سرّ الكتابة الإبداعية حين تكون قادرة على التعامل مع اللغة وفق قاعدة «السهل الممتنع» لكن الذي يسيء إلى كل هذه العملية هو التمسك غير المفهوم بجعل الرموز والمجازات ضرورة في النصّ الشعري الى الحدّ الذي قد يدفع بالقصيدة إلى مناطق لا تعرف القصيدة فيه نفسها.

يخشى العديد من الشعراء وهم يذهبون هذا المذهب من استخدام مفردات وردت في نصوص شعراء آخرين بهاجس التميّز، ولكن هذا التميّز لا يكون إلا في خلق سياقات جديدة للمفردات المستخدمة نفسها.. فلنقل إن مفردة «بحر» أو «طائر النورس» أو غيرها هي مفردات موجودة في نصوص مختلفة لكن وضعها في سياق مختلف هو ما يجعلها جديدة..

ليس من مهمة الشاعر النحت في اللغة.. ولكن إزاحة المعنى وتحقيق هذه الإزاحة للكلمة عن معناها، ولهذا أنا لست مرتبكاً هنا، ولا أخجل من استخدام مفردات بعينها في نصوصي لأنها كما أرى وكما أريد تأتي في السياقات التي أريدها.

هو ابنــــي

محمود فنون

لا تعلم لماذا كان يحترق قلبها وهي تسير نحو السوق.. «لا شيء جديد» قالت في نفسها، ورمت جسدها،وشدت من همتها ،وسارت مستعجلة. انه ابنها هذا الذي يطوي لاحد الجنود يده الغضة،ويضربه الآخر بعقب بندقيته الخشبي..انه ابنها ..انه .. ومن غيره؟..

كانت قد زارته في النقب قبل ثلاثة ايام ،وقال لها «لا تخافي» ..ونهض من على كرسي الزيارة نافخا نفسه قدر المستطاع ..» انا كبير ..العب رياضة ..واطالع الكتب الثقافية..واقرأ كتب المدرسة..عندنا مدرسين كثير ..»

ملتفتة الى مجاوريه«بالله يا بني ديرو بالكم عليه ..لسّاتو ما وفّى ستعشر سني..يا حسرتي عليه..»

«بعيوننا حسام ..اسأليه ،كمان هو مجتهد..»

اقتربت من المشهد ..ان خيالها مليء بحسام ..هي لم تر امامها سوى حسام ..انهم يعذبون حسام ..ومن يكن غيره..تمزق جسدها من الداخل..امتلأ صدرها حبا وحنانا ..وقالت في نفسها برقة الأم الحانية:

«يا ويلي على امك..يا حسرتي عليها ..وينها امك؟» «وينها امك؟ ..انا امك»

لطمه الجندي مرة اخرى بكعب البندقية ،فتلوى كل جسده الصغير،كمعطف كانت تغسله فتعصره، فعصر الولد روحها مع تقلصات جسده .

«ويلي عليه..اسعان عظمو طري ..»وتعبأت بكل الحنان الذي صاحب امطار هذا العام ثم..ثم.. شعرت انها تستطيع ان تهدم جبل الفرديس .

«لا يمكن ان امشي بدونه»

يعصره الجنود وقد اصبحوا اربعه وكل منهم يتسلى على طفولته ما يشاء: لكما ورفسا وآخر يضغطه نحو الارض ،ثم بطحه احدهم وانهدم تحتهم وهو صامت كالجبل.

نهض الاسد الهصور في داخلها ،ثم وبضعف عاطفي يملأه الحنان

«ابني..يا ابني..»وكانها استمدت اضعافا مضاعفة من القوة مع كل لفظة «ابني».

نظرت حولها وكانت ثلاث نساء قد اقتربن ،وبدون ان تقول لهن شيئا،فهمن ثلاثتهن ،وبالنظرات تداولن في الخطة وقسّمن الادوار وهجمن تلحق بهن خامسة وهي تصيح «هذا ابني اتركوه ..يا حسرتي عليك يا سعيد..»

وسادسة تقول «يمّا يا جمال..»

هي قادمة من مدينة اخرى ،وقد تركت جمال وقد ذهب الى مدرسة التعويض مع ابيه المدرس للتطوع.



عندما لطمه الجندي ،احسّت ان اللطمة وقعت على وجهها،لا..لا ..بل على روحها وقلبها ..لقد شاهدت جمال يتمزق من الألم بين ايديهم ،وزمّت فمها وصكت اسنانها:

«الجبناء»عبأت نفسها وهجمت.

لم تشعر فاطمة قط بعقب البندقية وهو يهوي على ظهرها ،بل انها لم تتخيل ان هناك بنادق أصلا،هي هجمت وهذا كل شيء

«لا ننهب الا وهو معنا»

«هذا ابني ..ماذا فعل ؟..مش عيب عليكو بتتسلوا على طفل ؟!»

تمزقت جميلة عندما شاهدته عن قرب.

لم يخط شاربه بعد ،غادر الصف هو وعدد من اقرانه متجهين الى المكان المتفق عليه .

كانوا يحاولون هدم ما هو جاثم على صدورهم، من أجل التمهيد لبناء ما هو مستقبلهم .

فتعثر صاحبنا فلحق به الجندي وامسك به، وهذه حقائق النضال.

تكاثرت الامهات ..وتكاثر الجنود ..وكل يمسك بالولد المنهك من التعذيب والضرب ويشده اليه ،عبر تدافع وضرب بالبنادق والايدي.

«ما ظل معي أي صبر»قالت واحدة،وابعدت قليلا وشدت معها واحدة اخرى«طاب الموت»واندفعن بقوة على الجمع فتعثرت وحدة الجنود ،وتمكنت واحدة من الوصول الى الشاب الذي حاول جهده التفلت من ايدي احد الجنود الذي كان يضغط ساعده كالملزمة،ودفعته أخرى فتعثر،وسحبنه من بين ايديهم وجسده منهكا،بالكاد يستطيع الوقوف ....

شبح الموت يتجول في شوارع المدن العربية!

علي الكـــــردي

هل هي أزمة ثقافة أم أزمة مثقف؟!

يُقال: «الساكت عن الحق شيطان أخرس». الشاعر اللبناني أنسي الحاج قَلَبَ المعادلة. قال: «ما من شيطان أخرس، وما من شيطان غير أنا وأنت. الساكت المغضي عن الباطل، جبان. الرأي المغضي عن باطل «أصحابه» والناهش في باطل «الفريق الآخر» رأي أعور. الشيطان رأيه صدّاح ولا يخشى لومة لائم». لكأننا نظلم الشيطان، فهو بين الملائكة، الوحيد الذي صرخ محتجاً، ولو كان غير ذلك لجامل الخالق، وسجد للمخلوق.

الساكت عن الحق هو في الحقيقة جبان، أو متواطئ مع الظالم، وربما هو أكثر شيطنةً من الشيطان ذاته، إذ حتى الأخرس لديه وسائل أخرى للتعبير عن رفضه واحتجاجه. فما بالنا، إذا كنا نتحدث عن المثقف، ودور المثقف، لا سيما وأنه يُعدُّ من النخب التي تمتلك المعرفة، وأدوات التحليل، والرؤية، والقدرة على قراءة الأحداث، واستشفاف المستقبل.. إلخ؟!

تَغلبُ في عالم السياسة حسابات المنافع والمصالح والتوازنات، على القيم والأبعاد الأخلاقية والإنسانية، وحتى لو أراد السياسي تغليف خطابه برداء القيم والأخلاقيات، إلاّ أنه في العمق العميق، يغلِّب مصالحه على أية أبعاد أخرى، لكن من المفترض أن المثقف ينطلق من أرضية ومعايير أخرى تختلف عن معايير السياسي، فالثقافة ليست مجرد معلومات تُستَظهَرُ، وليست مجرد حرفةٍ يُقاس النجاح فيها ببراعة الأداء، وليست غاية قريبة، أو مطلباً محدوداً نلبيه فنشعر بالشبع والارتواء، كما يظن البعض، بل هي سعي دائب للوصول إلى مثل أعلى، قد لا نصل إليه أبداً، وقد لا يرضينا إلاّ أن نستحضره بأبهى صورة له في وجداننا، كي نقدّمه للآخرين لينفعلوا به، كما ننفعل به، ويشاركوننا التطلّع إليه بوصفه مثلاً أعلى نُزل من عليائه، لا ليحلّ في الواقع، بل ليحل فينا، ويتحد بنا، ونتحد به، كما يتحد المتصوّف المتفاني بالحبيب المعبود.

إذا كانت الثقافة بهذا المعنى همّ روحي خاص، وبالتالي واجب إنساني، والتزام اجتماعي، تبدأ حلماً، أو نبوءةً، تمتلئ بها نفس المثقف حتى تفيض، فتصبح رسالة، أو مثلاً أعلى، أو صليباً، يحمله على كتفيه، ويمشي به على درب الجلجلة والآلام، فالغاية أن يتشارك مع الآخرين هذا الهمّ، وهذه الرسالة، لا أن يتعالى عليهم في برجه العاجي، وكأنه غير معني بما يجري حوله من أحداث دامية، وعواصف عاتية، ومجازر، ودماء تسيل في الشوارع. الفضيحة أن يقف المثقف عاجزاً، أو ساكتاً عن قول كلمة حق أمام البغي والفساد والمشهد الدامي الذي يلفّ عالمنا العربي، والفضيحة الأكبر انحلال الضمير، وتعفّن الأخلاق على مستوى المجتمع والسلطات على اختلاف جنسياتها. «حين لا تعود الكلمة تنفع تكون الجيف قد حلّت محل العقول، والقبور محلّ الأوطان» هذه هي الصورة الأكثر مأساوية، وفي السياق ذاته من المضحك – المبكي أن نتحدث عن أزمة الثقافة العربية الراهنة، ونتساءل: هل هي أزمة ثقافة، أم أزمة مثقف؟! ربما نظل ندور في هذه الدائرة المغلقة بحثاً عن عمق مشكلاتنا، في سعينا المعرفي للإمساك بها، والبحث عن مخرج، ليس لأزمة الثقافة أو المثقف، بل لأزمة مجتمعاتنا العربية وشعوبها التي فاجأت، ليس مثقفيها ونخبها فحسب، بل العالم أجمع، حينما نزلت إلى الشوارع والميادين مطالبةً بحريتها وكرامتها، بعد أن رزحت لعقود تحت وطأة الاستبداد، حتى ظن البعض أنها في حالة موت سريري، فإذا بها تنهض من كبوتها، وتعبّر بأعلى صوت عن الغضب المتراكم في داخلها، وإذا كان مشهد الموت والأشلاء وجنازات الشهداء في السابق مشهداً فلسطينياً بامتياز، فقد أصبح الجميع متساوون أمام هذا اليأس القدري، المستخف بحيوات البشر، الذين يُقتلون كل يوم هنا وهناك، حيث باتت أسماؤهم أرقاماً.

«ناس،

من كان في هذه الجثامين، أي أشخاص، أية وعود، أية حكايات؟

من أنتم أيّها الذين منذ قليل كنتم تلعبون؟

اليأس الملحمي، الخسارة الهائلة، الحزن المدوي، لم يعد لهذه وجود إلاّ في الوصف الأدبي».

هل آن الآوان، لأن يراجع المثقف نفسه؟! وهل يبقى منفصلاً عن حركة ناسه وشعبه؟! ألا يتحمّل مسؤولية كبرى في تحكيم ضميره تجاه كل ما يعمل من أجله؟

هل يظلُّ واقفاً في المساحة الرمادية متفرّجاً على ما يجري حوله؟!

بطبيعة الحال نحن لا نتحدث عن مثقّف السلطان، الذي يقف في الجانب الآخر، ويوظّف كل أدواته المعرفية لتبرير الممارسات المشينة للسلطات التي تود تأبيد سلطتها، فهذا النوع من المثقفين فقَدَ منذ زمن، ليس فقط مصداقيته، بل ضميره، الذي باعه بأبخس الأثمان. نحن نتحدّث عن المثقف الذي يعتقد أنه صاحب رسالة، ومعني بالقيم الإنسانية السامية، هذا المثقف عليه الإخلاص لجوهر التزامه، ومراجعة ذاته، وتقييم عمله، لأن الخطأ الذي يقع فيه أفدح بكثير من الخطأ الذي يقع فيه غيره، إذ فداحة الخطأ تُقاس بقدرة من يقع فيه على اجتنابه، والمثقف، لا شك أقدر من غيره على التمييز بين الخطأ والصواب، لا سيما وأنه طليعة المجتمع، أو هكذا يُفترض، وبالتالي عليه أن يجسّد في سلوكه ومواقفه المثل الأعلى الذي ينشده أصحاب الرسالات.

لقد ميّز الفرنسيون في محاسبتهم الذين تعاونوا مع الألمان النازيين الذين احتلوا فرنسا في الحرب العالمية الثانية، فحكموا على الكاتب سيلين بالإعدام، واكتفوا بمقاطعة الآخرين، والفرق أن الشخص العادي يختار لنفسه، وبالتالي مسؤوليته محدودة، في حين يختار المثقف لنفسه، ولغيره ممّن يتبعه ويصدقه.

كتب سارتر جملته الشهيرة: «الآخرون هم الجحيم»، فعارض جملته بدر شاكر السياب بقصيدة يقول فيها: «سيزيف إن الصخرة الآخرون». الآخرون؟ إن المعركة هي مع الآخر. لنتأمل المسألة بعمق. أليست المعركة هي مع الذات أيضاً؟! ألا يتصارع الخير مع الشر في داخلنا؟! ألا يتصارع التردّد مع الحزم تجاه حدث أو موقف ما؟! ألا يدفعنا التردد للوقوف



في المساحة الرمادية على الرغم من أننا على حافة الهاوية؟! كيف يمكن للمثقف ألاّ ينتصر للحق والعدل والألم والحب؟!

لا شك، أن الظروف القاسية التي أحاطت بالمثقف، وغير المثقف بسبب التنكيل والسجون التي لاحقت الكثيرين منهم، حيث جعلت البعض يلوذ بالصمت كنوع من التقية، وجعلت البعض ينحاز إلى جانب السلطة، وبعضهم الآخر يصبح ضحيّة لها، وعبر التاريخ تتكرّر هذه المعادلة بشكل أو بآخر. هذه الظروف لم تسمح للمثقف العربي أن يقوم بواجبه، ويرضي ضميره، فهل آن الأوان في ظل المتغيرات العاصفة أن يكسر هذه الحلقة، ويراجع نفسه، ويستدرك ما فاته، لإعادة إنتاج المفاهيم والأفكار والقيم، وتصويب ما يمكن تصويبه، أو الانقلاب على ما يشكل عائقاً عبر وضعه على مشرحة النقد وتقويم الأفكار.

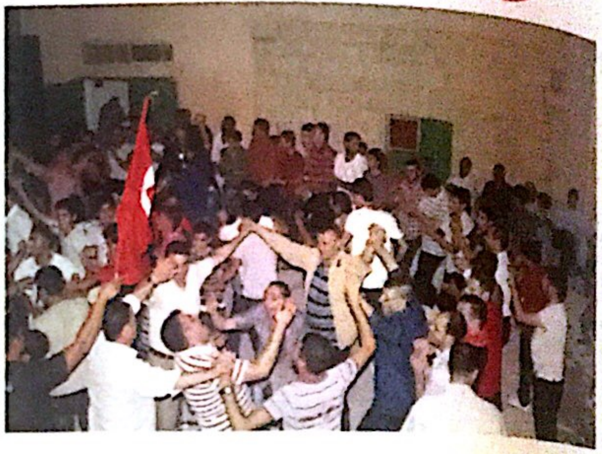
بكل تأكيد، لن يفلح المثقف في إنجاز مهمته بإصلاح المسارات، دون امتلاكه لرؤية واضحة، افتقدها العقل العربي على مدار عقود، فالرؤية الواضحة تقتضي المنهجية بالتفكير، وامتلاك المعايير الصحيحة للقياس والبرهان، يُضاف إليها شرط خبرة الواقع، وفهم حركته، وفي محصلة كل ذلك، يمتزج النظري بالواقعي، المتخيّل الافتراضي مع حركة الواقع، كما يحدّد صوابية تلك الأفكار النقدية، مدى استجابتها لشروط الواقع وتفاعلها معه، وكل ذلك يشترط ردم الفجوة بين المثقف وناسه وشعبه، من خلال التصاقه بهمومهم وأفراحهم وأحزانهم وآلامهم وأعراسهم، ذلك هو الميدان الذي يجعل المثقف متفاعلاً مع حركة الحياة في مجتمعه، ومنغمساً فيها.

دون ذلك الجدل الحي بين المثقف وواقعه، تتعمّق الفجوة، وينفصل المثقف عن محيطه، وواقع شعبه، ويخسر الاثنان خسارات مؤلمة، فالمثقف الذي يخسر واقعه، تستبيحه نرجسيّة كامنة، توهمه بالكمال الزائف، وبالمقابل يخسر المجتمع موهوبيه، فيتصحّر، ويتحضّر لقبول الموت، وهو يتخبط في دوائر مشكلاته.

يبدو كما فاجأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (التي كانت انتفاضة شعبية بامتياز) النخب السياسية والثقافية، كذلك فاجأ الحراك الشعبي العربي وثورته جميع النخب السياسية والثقافية العربية، الأمر الذي يؤكد أن حركة الشارع والجماهير قد تسبق نخبها بأشواط، وهذا يضع هذه النخب المثقفة أمام مأزق تخلّفها عن حركة الشعوب، ويكشف عريها واسترخائها، وعقم خطابها القديم، الذي لم يلتقط النبض العميق الذي يحرّك هذه الشعوب، وبالتالي النخب المثقفة أمام خيارات مفصلية. إما أن يستمر بعضها في قراءته الخاطئة للأحداث التي فرضت نفسها، وأشعلت حراكاً فكرياً وثقافياً وسياسياً صاخباً، وإما أن ينحاز بعضها إلى حركة الشارع، ويتحمّل مسؤولياته في بلورة رؤى، وأفكار، ومفاهيم ترتقي وتتساوق مع حجم الزخم الذي فرضته الثورات العربية في فضاء المدن العربية المطالبة بالحرية والكرامة.

الفئة الأولى، بموقفها السلبي الخطير، ومقولاتها المشككة، والرافضة لهذه الثورات، والعدائية تجاه القوى الفاعلة فيها، يصبُّ خطابها في مصلحة الطغاة، بينما يصبُّ خطاب الفئة الأخرى في سياق عقلنة الثورات الشعبية، وتصويب بوصلتها، وبلورة أهدافها، وصولاً إلى تحقيقها، قبل أن تُجهض، أو تُسرق من قبل قوى أو فئات ركبت موجتها، وحرفتها باتجاه مصالح، أو «أجندات» جهنمية تسعى إلى تدميرها، وتفريغها من محتواها. صاحب أي ضمير حيّ يرفض أن يظلّ شبح الموت والدمار يتجوّل بحرية في شوارع المدن العربية.

واخيراً







عرس الرفيق زهران ابو عصبة
على الرفيقة تغريد ابو غلمة

عائلة بحجم الوطن



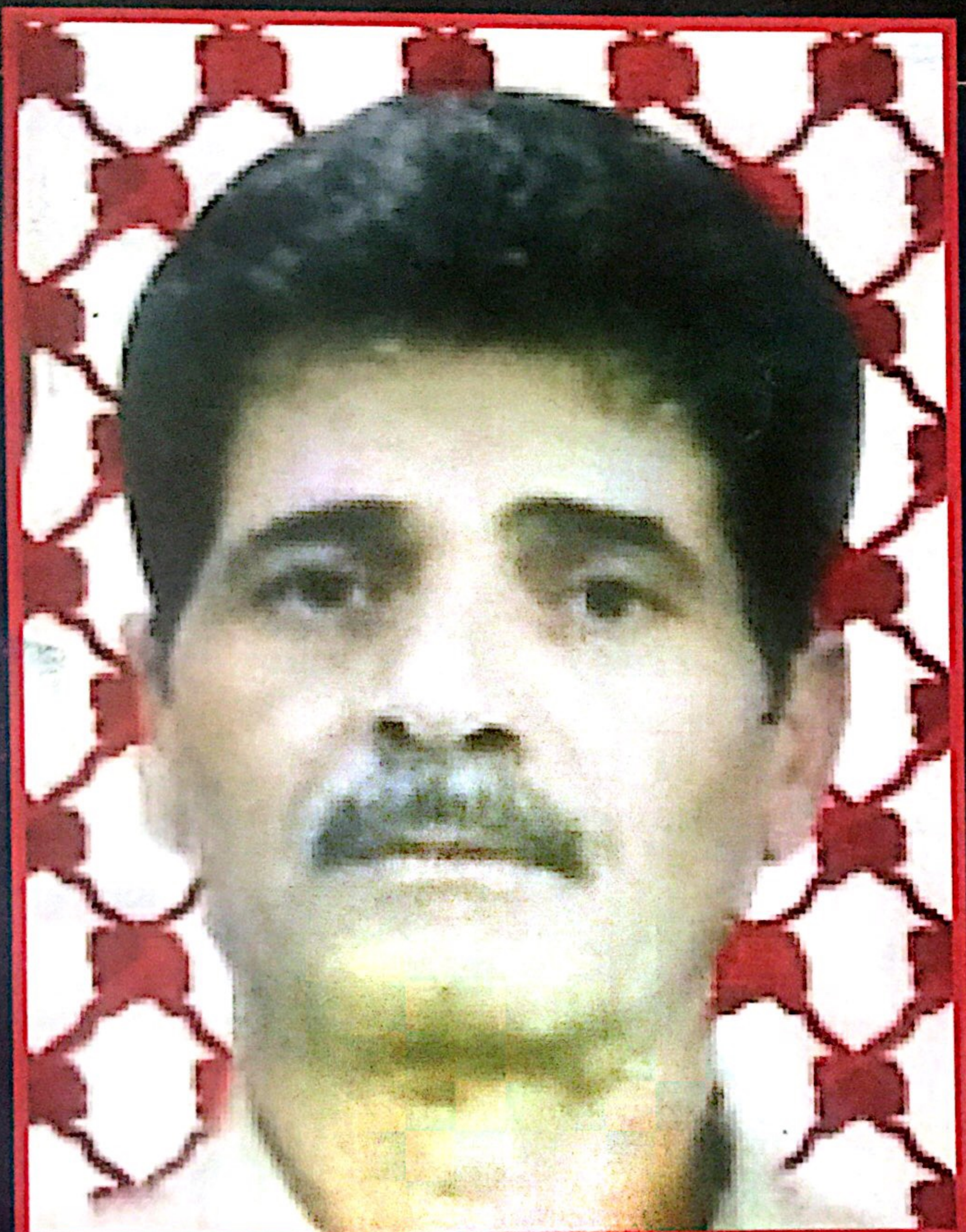
الأم

«أم رائد الحلبي» في كل صباح عندما تصحو تنظر الى صور أبنائها المعتقلين والدمعة تلمع في عينها، تصبّح عليهم الأربعة .. الله يرضى عليكم يما».. هكذا تبدأ أم رائد يومها.

في كل مرة تقف أم رائد لتودع إبنها بصوت عالي، انت بطل يا امي وانا فخورة فيكم و رافعة راسي .. عند الاعتقال الثاني لـ نائل لم تكتف أمه بهذه الكلمات، بل بدأت بالزغاريد رداً على الجنود وضباطهم.

أم رائد ، الأم الفلسطينية التي نسجت من ظروف حياتها المليئة بالصعاب والعذاب تضحيات قد تكون أقرب الى الأساطير ... كيف لا وهي تقاوم بأرادتها الصلبة جنوداً وجلادين مدججين بالسلاح. فرغم معاناتها إلا أنها تصر على معانقة أوجاعها وتعضّ على جراحها للقاء أبنائها الأربعة.

الشهيد البطل محمود الغرباوي



نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمزيد من الفخر والاعتزاز باسم أمينها العام الرفيق أحمد سعدات، ونائبه الرفيق عبد الرحيم ملوح، ومكتبها السياسي، ولجنتها المركزية وقيادة فرع غزة، وجميع كادراتها وأعضاءها عضو اللجنة المركزية للجبهة الرفيق المناضل الكبير محمود محمد الغرباوي، والذي رحل يوم الأربعاء الموافق 30/5/2012 عن عمر يناهز 61 عاما بعد حياة حافلة بالنضال.

وقد شارك الآلاف من أبناء شعبنا في موكب جنائزي مهيب في تشييع القائد الغرباوي تتقدمه قيادات وكوادر الجبهة الشعبية وفصائل العمل الوطني والإسلامي وممثلو المجتمع المحلي والمخاتير والوجهاء والمثقفون في مشهد يعيد لنا مسيرات الشهداء في المخيم حيث شيع إلى مثواه الأخير في مقبرة مخيم البريج مسقط رأسه.

السيرة الذاتية للمناضل الكبير

محمود محمد محمد الغرباوي

مواليد 29/11/1951.

سكان قطاع غزة – مخيم البريج.

البلد الأصلية: زرنوقة.

متزوج وأب لابنتين.

حاصل على شهادة بكالوريوس – إدارة أعمال.

التحق بصفوف الثورة الفلسطينية من خلال فصيل الجبهة عام 1970.

اعتقل بتاريخ 29/12/1971 و حكم عليه عشر سنوات وتكرر اعتقاله فقضى ما يناهز العشرين عاما في السجون ومراكز التحقيق الصهيونية.

انتخب عضواً في اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المؤتمر الرابع عام 1981.

انتخب عضواً بالمكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في المؤتمر الخامس عام 1991. بعد التحرر من السجن عمل ضمن الهيئة القيادية لمنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة. عمل مسئولاً للجنة السياسية في اللجنة الشعبية للاجئين بمخيم البريج.

حاز على المرتبة الثالثة بمهرجان الأدب الأول في الأرض المحتلة. صدر له ديوان شعري عام 1988 باسم «الفجر والقضبان» (طباعة وتوزيع اتحاد الكتاب الفلسطينيين). صدر له ديوان شعري آخر عام 1989 شارك مع شعراء وأدباء أسرى بتحرير مجلة (آداب نفحة) عام 1988، رحل بتاريخ 30/5/2012 بعد صراع مع المرض.